تصحيح الكتب

وصنع الفهارس المعجمة

وكيفية ضبط الكتاب

وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك

بقلم

العلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر

ولد سنة ١٣٠٩هـ / وتوفي سنة ١٣٧٧هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى به وعلق عليه وأضاف إليه

عبد الفتاح أبو غدة

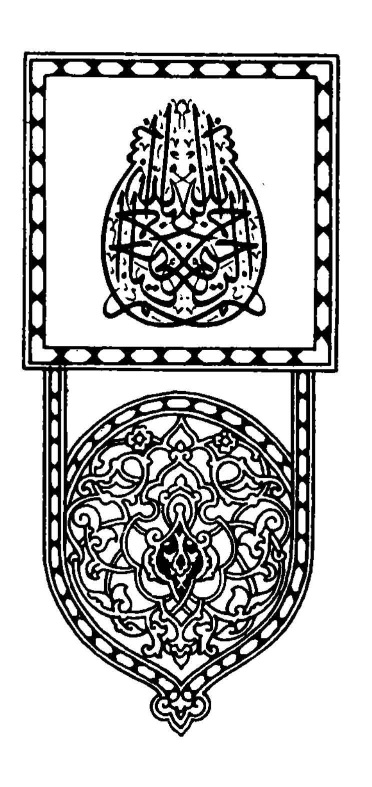
منشورات مكتبة السنة بالقاهرة لصاحبها شرف حجازي

طبع بإذن من ورثة الشيخ أحمد شاكر
رحمه الله

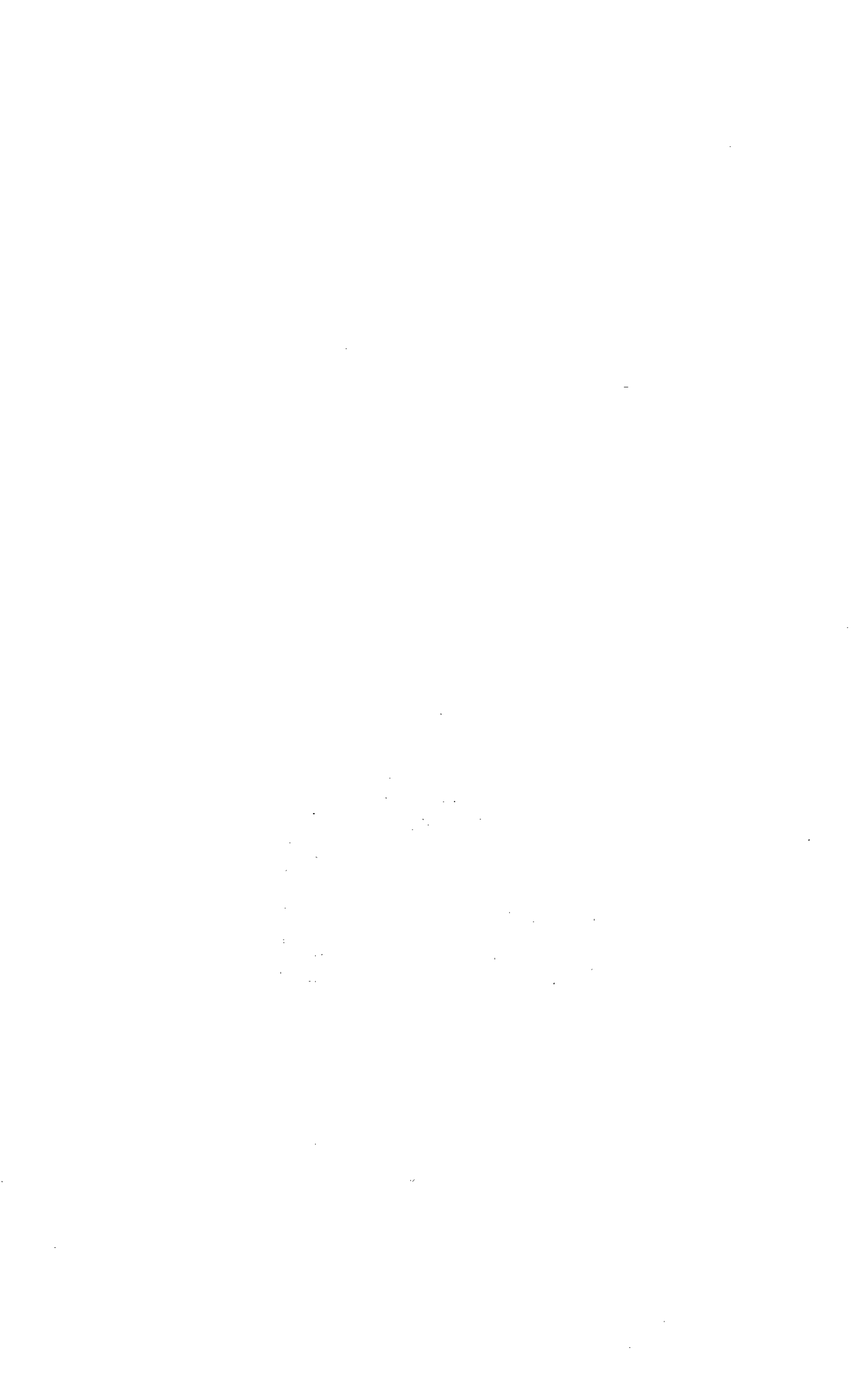
الطبعة الأولى : ١٤١٤ هـ
بيروت - مكتب المطبوعات الإسلامية
الطبعة الثانية : ١٤١٥ هـ
القاهرة - مكتبة السنة



القاهرة ٨١ شارع البستان - ميدان عابدين «ناصية شارع الجمهورية»
تليفون ٣٩٠٠٣١٨ - فاكس ٣٩٢٦٢٥٠ - تلكس TLTHRB UN ٢١٧١٩




تصحيح الكتب
وصنع الفهارس المعجمة



تقدمة المعتني بالكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد رسول الله إلى العالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فهذه رسالةٌ مفيدةٌ، في صفحات، كتبها شيخنا وأستاذنا العلامة المحدِّث الفقيه الأديب اللغوي المحقق المتقن القاضي أبو الأشبال أحمد شاكر ابن العلامة الكبير الجليل محمد شاكر، المصري المنشأ والدار والقرار، العالم المعروف بتحقيقاته وكتاباتِه، وتجويدِهِ وتبريزِهِ في محقَّقاتِهِ ومؤلَّفاتِه[1]، وبخاصة: خدمتَهُ الجليلة وتحقيقَهُ وشرحَهُ الماتعَ للكتاب العظيم «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، فإنه أربى فيه على الغاية، وقام عن علماء مصر في خدمة الحديث الشريف بفرض الكفاية.

كتب شيخنا هذه الصفحات النافعة الهامة، في تقدمته التي استهل بها شرحه المجوَّد المتقَن النضير، للكتابِ الجليلِ «جامع الترمذي» ١: ١٦ ــ ٦٦، دعَتْهُ إليها مناسبةُ تحقيقِ هذا الكتابِ الأصيلِ وإخراجِهِ على أحسن وجوه الضبط والتصحيح: ببيان روايات نُسَخِه، وضبطِ ألفاظه، وتفصيل جُمَله، وشرح معانيه، وتحقيق مسائله، والتعليق عليه لاكتمال فوائده.

---

(١) سوى كتابه: «نظام الطلاق في الإسلام»، فإنه لم يتفق له فيه اطرادُ الصواب، فلذا رَدَّ عليه شيخنا وأستاذنا العلامة الكبير الإمام محمد زاهد الكوثري بكتَابه: «الإشفاق على أحكام الطلاق»، رحمهما الله تعالى وأسكنهما فسيحَ جناته، آمين.

كتَبَ هذه الصفحات من نحو ٦٠ سنة، وكانت الطباعة للكتبِ العلمية في البلاد العربية، على حالٍ متخلِّفةٍ في أغلبها، بالنظر إلى طباعتها وإخراجها في البلاد الأوربية، إذْ يُخرجها المستشرقون، وتظهَرُ من تحت أيديهم ظاهرةَ العنايةِ والصحةِ والإتقان، مع الفهارس العامة لمباحثها ومضموناتِها وشتى فوائِدها، فكان الافتتان بكتب المستشرقين على أشَدِّه، مِن تأثير الاستعمار على البلاد العربية والإسلامية، ومِن تخلُّفِ المسلمين عن ركب الحضارة، التي كانوا سادتَها وقادتَها في زمن دولتهم الواسعة وخلافتهم الممتدة.

فأراد شيخنا ــ رحمةُ الله تعالى عليه ــ بدافع غَيرته الإسلاميةِ وعصبيته الإيمانية: أن يكشِفَ حالَ المستشرقين فيما ظهروا فيه، من الإتقان وحُسنِ الإخراج وضبطِ النص وصُنعِ الفهارس العامة للكتاب، بسبقِ المسلمين لهم في ذلك سبقاً بعيداً، ليَذهَبَ هذا الافتتانُ الكبيرُ بهم، الذي استحوذ على عقول كثير من أهل العلم والمثقفين، فضلاً عن الطلبة والناشئين.

فكتَبَ هذه الصفحات عَرَضاً، ولم يقصِد أن يكتب عن المستشرقين أو الاستشراق بوفاءٍ واستكمال، فإنه من أصحاب العلم والقلم، وأصحاب الفكر والنظر، لا تخفى عليه مقاصدُهم، ولا تلتبسُ عليه مداخلُهم، ولا يَعجِزُ عن كشف مراميهم وبواعثِهم المختلِفة المتنوعة.

وقد جاءت كلماته هذه مفيدةً في بابها كلَّ الإفادة، على وَجَازَتِها، فإنها جَلَّت ــ لطلبةِ العلم بوجه خاص ولغيرهم بوجهٍ عام ــ ما أسَّسَهُ العلماءُ المسلمون في باب تحقيق النصِّ وضبطِه، والدقةِ البالغة في تحملِهِ ونقلِه، وروايتِهِ وأدائه، ومُعالجةِ عوارضِهِ التي قد تَعْتَوِرُهُ من تحريفٍ أو زيادةٍ أو نقص، أو اشتباه، أو تأكيدٍ، وتثبيت. . . ، وما تقدَّموا به غيرَهم من صُنع الفهارس العامة المتنوعة. . .

وقد أرَّخ شيخنا في هذه الرسالة لبدايةِ تأليف معاجم اللغة عند المسلمين، من زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفَّى في القرن الثاني الهجري سنة ١٧٠ رحمه الله تعالى، ولبداية تأليف كتب الطبقات وكتب معاجم رجال الحديث، وكتبِ الفهارس، وكيف صنفها الأقدمون قبل قرونٍ ودهورٍ من الفَرَنْجَة، فالمسلمون هم الأصلاء السابقون، والمستشرقون هم اللاحقون المقتبسون.

وتجلَّى في كلماتِهِ هذه فضلُ العلماء المسلمين من حُذَّاق المحدِّثين في هذا الموضوع،

وسَبْقُهم الإفرنجَ بدُهورٍ سبقاً كبيراً في هذا المضمار، بحيث يُدهَشُ القارىءُ من تمحيصهم وتدقيقهم في شؤونِ التصحيح والضبط.

وسيدرك القارىءُ إدراكاً بيِّناً بعدَ فراغه من قراءة هذه الصفحات، كيف تبارَتْ عُقولُ علماءِ المسلمين وأذهانُ الألمعيِّين منهم في ضبطِ الكتابِ والكلمةِ العلمية وتوثيقِها، في تحملها وسماعها، وأدائِها وتسجيلها، وحفظِها ونقلِها، من جِيلٍ إلى جيل، حتى وصلَتْ إلينا سليمةً قويمةً دون تحريفٍ أو تبديل.

وهذا ما دعاني إلى الاهتمام بهذه الصفحات، والاعتناءِ بخدمتها ونشرِها رسالة بين أيدي طلبةِ العلم والمثقفين، ليكونوا على بينةٍ ومعرفةٍ في هذا الجانب، فلا يقعوا فيما وقع فيه غيرُهم من الافتتان بأعمال المستشرقين، والجهلِ بمآثر المسلمين. والله الهادي لمن استهداه[1].

وعلَّقتُ بإيجاز على مواضع من هذه الرسالة، وبدأتُ التعليقة إذا كانت طويلةً بذكر اسمي: قال عبد الفتاح، وإذا كانت قصيرةً ختمتُها بحرفِ (ع)، تمييزاً بين تعليقاتي وتعليقات شيخنا؛ ووضعتُ العناوين الموجزة لمقاطعها، لمعرفة مضمونها.

وأضفتُ إليها في آخرها صفحاتٍ، تحدثتُ فيها عن أعمال الشيخ مصطفى البَيُّومي المُفْهِرس الماهر النابغ، وصفحاتٍ بيَّنتُ فيها أنَّ (صُنْعَ أطراف الأحاديث والفهرسة لأشهر الكلمات فيها ولأسماء الرجال: من ابتكار المسلمين، قبلَ وجودِ الاستشراقِ والمستشرقين)، وصفحاتِ إرشاد في شؤون طبع الكتب.

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه
عَبدالفتّاح أبوغُدّة

في الرياض ٩ من ربيعٍ الأول سنة ١٤١٣

---

(١) وقد نُشرت هذه الصفحات باختصار في سنة ١٩٨٥، في المجلة الفصلية (البصائر)، التي كان يُصدرها الأستاذ بسام الجابي في دمشق عن (الاتحاد الثقافي في فرنسا)، في العدد ٣، بعنوان (دليل المحقق للنص العربي)، وفي سنة ١٤٠٨، بآخر كتاب «أضواء على أخطاء المستشرقين في المعجم المفهرَس لألفاظ الحديث النبوي»، للدكتور سعد المَرْصَفي ص ١٧٩ ــ ٢٠٥، الذي طبعته دار القلم في الكويت.

ونُشِرَ الشطرُ الأولُ من تلك الصفحات بتصرف من ص ١٦ ــ ٤٣، أي من أولها إلى (الفهارس المعجمة).

مَدْخَل إلى الرِّسَالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي الحمد والثناء، والصلاة والسلام على أشرف الرسل والأنبياء، وعلى آله وصحبه الأوفياء الأتقياء، وعلى من سار على سيرتهم من التابعين الأصفياء.

أما بعد فقد تعرَّض العلامة المحدث الفقيه الأديب اللغوي المحقق الشيخ أحمد شاكر، في تقدمته لشرحه على كتاب «جامع الترمذي»[1]، بعدَ أن ذَكَر النُّسَخَ التي اعتمد عليها، ووَصَفها، وأشار إلى الاختلاف بينها، تعرَّض إلى موضوع هام جداً، وهو تصحيح الكتب، وصُنع الفهارس المعجمة، وما يتصل بهذا وذاك، فقال رحمه الله تعالى ما يلي:

تصحيحُ الكُتُب

صعوبةُ تصحيح الكتب وضخامةُ مسؤوليته:

تصحيحُ الكتب وتحقيقُها من أشقِّ الأعمال وأكبرِها تَبِعَةً، ولقد صَوَّر أبو عَمْرو الجاحظ ذلك أقوى تصويرٍ، في كتاب «الحيوان»[2] فقال:

«ولربما أراد مؤلفُ الكتاب أن يُصْلِح تصحيفاً، أو كلمةً ساقطة، فيكونَ إنشاءُ عشرِ ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعاني: أيْسَرَ عليه من إتمام ذلك النقص حتى

(١) ١: ١٦ ــ ٦٦.

(٢) ١: ٧٩ من طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

يردَّه إلى موضعه من اتصال الكلام، فكيف يُطيقُ ذلك المُعارِضُ المستأجَرُ، والحكيمُ نفسُه قد أعجزه هذا البابُ! وأعجَبُ من ذلك أنه يأخذُ بأمرين: قد أصلحَ الفاسدَ وزاد الصالحَ صَلاحاً، ثم يصيرُ هذا الكتابُ بعد ذلك نسخةً لإنسانٍ آخَرَ، فيَسِيرُ فيه الورَّاق الثاني سِيرةَ الورّاق الأول، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية، والأعراضُ المفسِدةُ، حتى يصير غَلَطاً صِرفاً، وكذباً مُصْمَتاً، فما ظنكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد، وتتعاوَرُه الخُطَّاطُ بشرٍّ من ذلك أو بمثله، كتابٍ متقادِمِ الميلاد، دُهْرِيِّ الصنعة!».

وقال الأخفش: «إذا نُسِخَ الكتابُ ولم يُعارَضْ، ثم نُسِخَ ولم يُعارَضْ: خَرَج أعجميًّا»[١].

جناية المصححين الأغرار على كتب العلم:

وصدق الجاحظُ والأخفشُ، وقد كان الخطر قديماً في الكتب المخطوطة، وهو خطر محصور، لقلة تداول الأيدي إياها، مهما كثرتْ وذاعتْ، فماذا كانا قائِلَيْنِ لو رأيا ما رأينا من المَطابع، وما تجترحه من جرائم تسميها كُتُباً!!

ألوفٌ من النُّسَخ من كل كتاب، تُنْشَرُ في الأسواق والمكاتب، تتناولها أيدي الناس، ليس فيها صحيح إلّا قليلاً، يقرؤها العالم المتمكن، والمتعلم المستفيد، والعاميّ الجاهل، وفيها أغلاط واضحةٌ، وأغلاط مُشْكِلة، ونقصٌ وتحريف.

فيضطربُ العالم المتثبت، إذا هو وَقَع على خطأ في موضع نظرٍ وتأمُّل، ويظن بما عَلِمَ الظنون، ويخشى أن يكون هو المخطىء، فيراجع ويراجع، حتى يستبينَ له وجهُ الصواب، فإذا به قد أضاع وقتاً نفيساً، وبذل جهداً هو أحوج إليه، ضحيةَ لعبٍ من مصحح في مطبعةٍ، أو عَمْدٍ من ناشرٍ أُمّيٍّ، يأبـى إلّا أن يُوَسِّدَ الأمرَ إلى غير أهله، ويأبَـى إلّا أن يَركبَ رأسَه، فلا يكون مع رأيه رأيٌ.

---

(١) عن كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ ص ١٧٦.

ويشتبهُ الأمرُ على المتعلم الناشيء، في الواضح والمُشْكِل، وقد يثق بالكتاب بين يديه، فيحفظ الخطأ ويطمئن إليه، ثم يكون إقناعه بغيره عسيراً، وتصوَّرْ أنت حالَ العاميّ بعد ذلك!!.

ابتلاءُ كتب العلم بسوء التصحيح:

وأيُّ كتبٍ تُبتَلى هذا البلاءَ؟ كتبٌ هي ثروةٌ ضخمةٌ من مجد الإسلام، ومفخرةٌ للمسلمين، كتبُ الدين والعلم: التفسيرِ والحديثِ، والأدب والتاريخ، وما إلى ذلك من علوم أُخَر.

تميُّزُ الكتب التي صححها الحُذَّاق المتقنون:

وفي غَمرة هذا العبث تضيء قِلّةٌ من الكتب، طُبعت في مطبعة بولاق قديماً، عندما كان فيها أساطينُ المصححين، أمثال الشيخ محمد قِطَّة العَدَوِي[1]، والشيخ نصر الهُوْرِيني[2]، وفي بعض المطابع الأهلية كمطبعة الحلبي والخانجي.

عناية المستشرقين بالأصول الخطية:

وشيء نادر عُني به بعضُ المستشرقين في أوروبة وغيرها من أقطار الأرض، يمتاز عن كلّ ما طُبعَ في مصر بالمحافظة الدقيقة ـ غالباً ـ علَى ما في الأصول المخطوطة

---

(١) هو الشيخ محمد بن عبد الرحمن الشهير بقِطَّة العَدَوي، العالم المدقق النحوي الفقيه المصحح بدار الطباعة المصرية ببولاق، كان غاية في الدقة والإتقان لتصحيح الكتب التي صححها وطبعتها مطبعة بولاق المصرية، وله كتاب «فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل» من كتب النحو، مطبوع. توفي سنة ١٢٨١ رحمه الله تعالى، كما في «الأعلام» للزركلي ٦: ١٩٨ (ع).

(٢) هو أبو الوفاء نصرُ بنُ نَصْر يُونُس الوَفَائي الهوريني، الأزهري الحِفْني المصري، عالم بالأدب واللغة، أرسلته الحكومة المصرية إلى فرنسة إماماً لإحدى بعثاتها، فتعلم فيها الفرنسية، ولما عاد إلى مصر وُلِّي رياسة تصحيح الكتب في المطبعة الأميرية، فصحح كثيراً من كتب العلم والتاريخ والأدب واللغة، وكان دقيقاً يقظاً في شأن الضبط والتصحيح للكتب للغاية، وصنف كتباً منها: «المَطالع النَّصْرية للمَطابع المِصرية» في أصول الكتابة والإملاء، وتوفي سنة ١٢٩١ رحمه الله تعالى. وله ترجمة حسنة في «الأعلام» للزركلي ٨: ٢٩. (ع).

التي يطبع عنها، مهما اختلفت[1]، ويذكرون ما فيها من خطأ وصواب، يضعونه تحت أنظار القارئين، فربَّ خطأ في نظر مصحح الكتاب هو الصواب الموافق لما قال المؤلف، وقد يتبينه شخصٌ آخر، عن فهم ثاقب أو دليل ثابت.

وتمتاز طبعاتهم أيضاً بوصف الأصول التي يطبعون عنها، وصفاً جيداً، يُظْهِرُ القارىءَ على مبلغ الثقةِ بها، أو الشكِّ في صحتها، ليكون على بصيرة من أمره.

إغفالُ المصححين الحذاق التعريفَ بالأصول:

وهذه ميزة لن تجدها في شيء مما طبع بمصر قديماً، بَلَغ ما بلَغَ من الصحة والإتقان، فها هي الطبعات الصحيحة المتقنة من نفائس الكتب المطبوعة في بولاق:

أمثالُ «الكشاف» و «الفخر»[2] و «الطبري» و «أبـي السعود» و «حاشية زاده على البيضاوي» وغيرِها من كتب التفسير.

وأمثالُ «البخاري» و «مسلم» و «الترمذي» و «القسطلاني» و «النووي على مسلم» و «الأم» للإمام الشافعي وغيرِ ذلك من كتب الحديث والفقه.

---

(١) قال عبد الفتاح: هذا الثناءُ والمدحُ لمطبوعاتِ المستشرقين واعتنائِهم بإخراجها، الذي بَدَأَ هنا شيخُنا رحمه الله تعالى يتكلمُ عنه، ويَطولُ الكلامُ فيه نحوَ صفحتين: لا تحسَبُهُ من باب إعجابِهِ وافتتانِهِ بالمستشرقين كما وقع لبعض الناس، فهو من أعرف الناس بهم وبمقاصدهم مما يحققون وينشرون، وسيشير إلى أفاعيلهم في المسلمين وبلاء المسلمين بهم، في آخر كلامه عنهم.

ولكنه يذكُرُ إتقانَهم ودقيقَ عملهم، ليبيِّنَ أنه ليس صادراً من ذاتيتهم العلمية أو مناهجهم التعليمية، وإنما هو مأخوذ بأُصولِهِ وفُصولِهِ مما رسمه العلماء المحدِّثون الحُذَّاق قديماً من القرون الهجرية الأولى، في طريقةِ ضبطِ الكتب وتصحيحِها ونقلِها وكتابتها ومقابلتها، والإشارةِ إلى اختلاف نُسَخ الكتاب، وما فيه من نقص أو زيادة أو مغايرة أو غير ذلك.

فهو يُصَوِّرُ صنيعَ المستشرقين المستحسَنَ، ليبيِّنَ أنهم عَنَّا أَخذوه، ونحن أهلُه ومؤسِّسوه، ولكن هجرناه وجَهِلناه! فعُرِف بهم! ونَسَبه بعضُ الجاهلين للواقع وغيرِ العارفين إليهم! فاقتضى منه ذلك كتابة هذه الصفحات.

(٢) أي تفسير الفخر الرازي.

وأمثالُ «لسان العرب» و «القاموس» و «الصحاح» و «سيبويه» و «الأغاني» و «المُزْهِر» و «الخزانة الكبرى» و «العِقد الفريد» وغيرِها من كتب اللغة والأدب.

وأمثالُ «تاريخ ابن الأثير» و «خِطَط المَقرِيزي» و «نفح الطيب» و «ابن خَلِّكان» و «ذيله» و «الجَبَرْتي» وغيرِها من كتب التاريخ والتراجم، إلى غير ذلك مما طُبع من الدواوين الكبار، ومصادر العلوم والفنون، أتجدُ في شيء من هذا دليلاً أو إشارةً إلى الأصل الذي أُخِذَ عنه؟!.

وأقربُ مَثَل لذلك «كتابُ سيبويه»: طُبع في باريس سنة ١٨٨١م (توافق سنتي ١٢٩٨، ١٢٩٩هـ)، ثم طُبِعَ في بولاق في سِنِيْ ١٣١٦ ـ ١٣١٨هـ، وتجد في الأولى اختلافَ النسخ تفصيلاً بالحاشية، ومقدمةً باللغة الفرنساوية فيها بيانُ الأصول التي طُبع عنها، ونصُّ ما كُتب عليها من تواريخَ وسماعاتٍ واصطلاحاتٍ وغير ذلك حرفيًّا باللغة العربية، ثم لا تجد في طبعة بولاق حرفاً واحداً من ذلك كله، ولَا إشارة إلى أنها أُخِذَتْ عن طبعة باريس.

فكان عملُ هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين منّا المُحْدَثين، وفي مقدمة من قلّدهم وسار على نهجهم العلامة الحاجُّ أحمدُ زكي باشا رحمه الله، ثم من سار سيرته واحتذى حذوه.

وعن ذلك كانت طبعات المستشرقين نفائسَ تُقتنَى وأعلاقاً تُدَّخر، وتغالَى الناسُ وتغالينا في اقتنائها، على علوِّ ثمنها، وتعسّر وجود كثير منها على راغبيه.

الغُلُوُّ في تمجيد أعمال المستشرقين:

ثم غَلَا قومُنا غلوًّا غيرَ مُسْتَسَاغٍ، في تمجيد المستشرقين، والإشادةِ بذكرهم، والاستخذاءِ لهم، والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأى: خطأٍ أو صوابٍ، يتقلدونه ويدافعُون عنه، ويجعلون قولَهم فوقَ كلِّ قولٍ، وكلمتَهم عاليةً على كلّ كلمةٍ، إذْ رأوهم أتقنوا صناعةً من الصناعات: صناعةَ تصحيح الكتب، فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الغايةَ، وأنهم اهتَدَوا إلى ما لم يهتدِ إليه أحدٌ من أساطين الإسلام وباحثيه، حتى في الدين: التفسير والحديثِ والفقهِ.

تحريف المستشرقين النصوصَ بالتأويل لمآربهم:

وجهلوا أو نَسُوا، أو علموا وتناسَوْا: أن المستشرقين طلائعُ المبشِّرين، وأن جُلَّ أبحاثهم في الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هَوًى وقصدٍ دَفِينٍ، وأنهم كسابقيهم ﴿يُحَرِّفُونَ الكلم عن مواضِعِهِ﴾(١)، وإنما يَفْضُلونهم بأنهم يحافظون على النصوص، ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط.

انحرافُ بعضهم لفقد التلقي السليم:

نعم: إن منهم رجالاً أحرارَ الفكر، لا يقصدون إلى التعصب، ولا يميلون مع الهوى، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله، وأخذوه من الكتب، وهم يبحثون في لغةٍ غيرِ لغتهم، وفي علوم لم تمتزج بأرواحهم، وعلى أُسُسٍ غيرِ ثابتة وضعها متقدموهم، ثم لا يزال ما نُشِّئوا عليه واعتقدوا، يغلبُهم ثم ينحرفُ بهم عن الجادّة، فإذا هم قد ساروا في طريق آخرَ، غير ما يؤدِّي إليه حريةُ الفكر والنظرُ السليم.

جهود المستشرقين لا تقتضي الإطراءَ لهم:

ومعاذ الله أن أَبخس أحداً حقَّه، أو أُنكِرَ ما للمستشرقين من جهدٍ مشكور في إحياء آثارنا الخالدة، ونشر مفاخر أئمتنا العظماء.

ولكنِّي رجلٌ أريد أن أضعَ الأمورَ مواضعَها، وأن أُقِرَّ الحقَّ في نصابه، وأريدُ أن أعرفَ الفضل لصاحبه، في حدود ما أسدى إلينا من فضلٍ، ثم لا أجاوزَ به حدَّه، ولا أعلوَ به عن مستواه.

ولكنِّي رجلٌ أتعصبُ لديني ولغتي أشدَّ العصبية، وأعرفُ معنى العصبية، وحَدَّها، وأنْ ليس معناها العُدوانَ، وأنْ ليس في الخروج عنها إلَّا الذلُّ والاستسلامُ، وإنما معناها الاحتفاظ بمآثرنا ومفاخرنا، وحَوْطُها والذَّودُ عنها، وإنما معناها أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، وأعرف أنه «ما غُزِيَ قومٌ قطُّ في عُقْر دارهم إلَّا

(١) من سورة النساء، الآية ٤٦.

ذَلُّوا»[١]، وقَدْ ــ واللَّهِ ــ غُزِينَا في عُقْرِ دارنا، وفي نفوسنا، وفي عقائدنا، وفي كل ما يقدّسه الإسلامُ ويَفْخَرُ به المسلمون.

وكان قومُنا ضعافاً، والضعيف مُغْرًى أبداً بتقليد القويّ وتمجيده، فرأوا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارَهم، فقلَّدوهم في كل شيء، وعظّموهم في كل شيء، وكادت أن تعصفَ بهم العواصف، لولا فضل الله ورحمته.

اغترار المسلمين بالمستشرقين والغربيين:

غَرَّ الناسَ ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين، فظنوا أن هذه خِطةٌ اخترعوها، وصناعةٌ ابتكروها، لا على مثالٍ سَبَق، ليس لهم فيها من سلفٍ، ووقع في وَهْمِهم أن ليس أحد من المسلمين بمستطيع أن يأتي بمثل ما أتَوْا، بَلْهَ أن يَبُزَّهم، إلاَّ أن يكون تقليداً واتباعاً، وراحوا يثقون بالأجنبـيّ، ويزدرون ابنَ قومهم ودينهم، فلا يعهدون له بجلائل الأعمال وعظيمها، بل دائماً: المستشرقون! المستشرقون!! ويَلقى الأجنبـيُّ منهم كلَّ عون وتأييد، إلى ما لَهُ في قومه وبلاده من عونٍ وتأييد.

وقد يُلْقُون للمسلم والمصريّ فضلاتٍ من الثقة، على أن يكون ممن يُعلنون اتّباعَ المستشرقين، والاقتداءَ بهم والاهتداءَ بهديهم، على أن يكون ممن درسوا وتعلموا باللغات الأجنبية، حتى فيما كان من العلوم إسلاميًا وعربيًا خالصاً، وعلى أنه إذا عُهد لأجنبـي ومصري بعمل واحد: كان الاسمُ كلُّه للأول، والثاني تابعٌ، ولعله أن يكون الثاني أرسخَ قَدَماً فيما عُهِدَ إليهما على قاعدة «عَلِّمْهُ وَأطِعْ أمرَه»!!

---

(١) هذا من قول سيدنا علي بن أبـي طالب رضي الله عنه، في خطبةٍ طويلة، أوَّلُها: (أما بعدُ فإن الجهاد بابٌ من أبواب الجنة، فمن تركه رغبةً عنه ألبَسَهُ الله الذُّلَّ... فواللَّهِ الذي نفسي بيده: ما غُزِيَ قومٌ في عُقْرِ دارِهم إلا ذَلُّوا...).

أورده المبرِّدُ في أوائل «الكامل» ١: ٢٠ من طبعة سنة ١٩٧٧، و١: ٢٩ من طبعة سنة ١٤٠٦، والجاحظُ في «البيان والتبيين» ٢: ٥٣، وابنُ أبـي الحديد في «شرح نهج البلاغة» ٢: ٧٤، وأبو الفرج الأصبهاني في «الأغاني» ١٥: ٤٣. (ع).

وجاء في رسالة الشيخ ابن تيمية إلى السلطان الملك الناصر ص ١٦ «... فإن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: ما غُزي قومٌ في عُقر دارهم إلاَّ ذلوا». فأورده حديثاً مرفوعاً، فالله أعلم بثبوته.

وما كان هذا الذي نَصِفُ خاصًا بالعمل في الكتب وحدَها، وإنما هي ذِلَّةٌ ضُربت على المسلمين في شأنهم كلِّه، عن خِطَطٍ تبشيرية ثم استعمارية، رُسِمتْ ونُفِّذتْ، في كل بلد من بلدان الإسلام، وليس المقامُ مقامَ تفصيل ذلك، ولكنا نعود إلى ما نحن بسببه من تصحيح الكتب.

سبقُ المسلمين إلى قواعد التصحيح والضبط:

لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكري قواعدِ التصحيح، وإنما سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون، وكتبوا فيها فصولاً نفيسة، نذكر بعضها هنا، على أن يَذْكُرَ القارئُ أنهم ابتكروا هذه القواعدَ لتصحيح الكتب المخطوطة، إذْ لم تكن المطابع وُجدتْ، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعَجَبِ العُجَاب، ونحن وارثو مجدهم وعِزِّهم، وإلينا انتهت علومهم، فلعلنا نحفِزُ هِمَمَنا لإتمام ما بدأوا به.

نَـبْـنِي كـمـا كـانـتْ أوائـلُـنـا تَبْنِي ونَفْعَـلُ مـثـلَ مـا فَعَـلُوا

ذكرُ ابن الصلاح قواعدَ المحدِّثين في الضبط والتَّصحيح:

قال أبو عَمرو بنُ الصَّلَاح[١] في كتاب «علوم الحديث»[٢]، في (النوعُ الخامسُ والعشرون في كتابة الحديث وكيفيةِ ضبطِ الكتابِ وتقييدِه): «إنَّ على كَتَبة الحديث وطلبتِهِ صَرْفَ الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يُحصِّلونه بخطّ الغير من مروياتهم، على

---

(١) هو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عَمْرو: عثمانُ بنُ عبد الرحمن الشَّهْرَزُوري الشافعي الكُرْدي المَوْصِلي، ولد سنة ٥٧٧، ومات بدمشق في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٦٤٣، وترجمه الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٤ : ١٤٣٠. ويُفْهَمُ من كلام الحافظ زين الدين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦، أنَّ كثيراً مما في هذا الفصل، أو أكثرَهُ: أخذه ابنُ الصلاح من كتاب «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع» للقاضي عِيَاض، وهو الحافظ الإمام العلامة عالم المغرب القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عَمْرو بن موسى اليَحْصُبي، ولد سنة ٤٧٦، وتوفي ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٥٤٤ بمَرَاكُش، وَهو صاحبُ كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى».

(٢) ص ١٧١ ـ ١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠، التي حققها العلامة الشيخ راغب الطباخ رحمه الله تعالى.

الوجه الذي رَوَوْهُ، شَكْلاً ونَقْطاً يؤمَنُ معهما الالتباس. وكثيراً ما يَتهاونُ بذلك الواثقُ بذهنه وتَيقُّظه! وذلك وخيمُ العاقبة، فإن الإنسان معرَّض للنسيان، وأولُ ناسٍ أولُ الناس[١].

وإعجامُ المكتوب يَمْنَعُ من استعجامه، وشَكْلُهُ يمنع من إشكاله. ثم لا ينبغي أن يتعنَّى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسنَ مَن قال: إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِلُ.

وقرأت بخط صاحب كتاب «سِمَاتُ الخطّ ورُقُومُه» عليّ بن إبرٰهيم البغدادي[٢]، فيه: إن أهل العلم يكرهون الإعجامَ والإعرابَ إلاّ في الملتبِس.

وحَكَى غيرُه عن قومٍ: أنه ينبغي أن يُشكلَ ما يُشكِل وما لا يُشكِل، وذلك لأن المبتدىء وغيرَ المتبحر في العلم لا يميّز ما يُشكِل مما لا يُشكِل، ولا صوابَ الإعراب مِنْ خَطئِهِ، والله أعلم.

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ من سورة طه، الآية ١١٥.

(٢) قال عبد الفتاح: لم أقف على ترجمته، وقد ذكره صاحبُ «كشف الظنون» فيه ٤ : ١٠٠١، ولم يذكر له تاريخَ وفاة، وقال: «سِمَاتُ الخطّ ورُقومُه» لعلي بن إبراهيم البغدادي. وهي طويلةُ الذيل، كثيرةُ الشُّعَب خصَّها كثير من الأئمة بالتصنيف، كالقاضي أبـي الطيب الطبري، وأبـي منصور البغدادي، وطوائفَ آخِرُهم: الأُدْفُوِي، فأجاد، سَمَّاه «الإمتاع»، ولخَّصه أبو حامد القُدْسي. انتهى.

وفي هذه العبارة من عند قوله: (خَصَّها. . .) سَقَطٌ ومُداخلةٌ بين الكتاب المذكور: (سِمات الخط). . وكتبٍ في (سَماع الغِناء)، فإن كتاب الأُدْفُوي: «الإمتاع في أحكام السماع» ــ كما قال الأستاذ المحقق سعد محمد حسن رحمه الله تعالى، في مقدمة كتاب «الطالع السعيد» للأُدْفُوِي، ص (ن) ــ: «يَبحثُ عن ضروب الغِناء من حيث جوازُه أو تحريمُه، وفيه فوائد موسيقية عن آلات العَزْفِ والضرب، منه نسخة بدار الكتب المصرية، ونسخة أخرى بمكتبة الأزهر، لم يُطبَع. ولخَّصه الشيخ أبو حامد المَقْدِسي، واقتصر على المقصود منه، وسَمَّاه: «تشنيف الأسماع». انتهى. وبه يتبين الخلل في عبارة «كشف الظنون».

وهذا بيان أمورٍ مفيدة في ذلك:

ضبطُ المُلتبِس والمُشكِل:

أحدها: ينبغي أن يكون اعتناؤه ـ مِن بَيْنِ ما يَلتبسُ ـ بضبطِ الملتبِس من أسماء الناس أكثرَ، فإنها لا تُدْرَكُ بالمعنى، ولا يُستدلُّ عليها بما قَبْلُ وبَعْدُ.

الثاني: يُستحبُّ في الألفاظ المُشْكِلة أن يُكرِّر ضبطَها: بأن يَضبطها في متن الكتاب، ثم يكتبَها قُبالةَ ذلك في الحاشية مفردة مضبوطةً، فإن ذلك أبلغُ في إبانتها، وأبعدُ من التباسها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نقطُ غيرِه وشكلُهُ، مما فوقه وتحته، لا سيما عند دقة الخطّ وضيق الأسطر، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط[١]، والله أعلم.

كراهة الخط الدقيق:

الثالث: يُكرَهُ الخطُّ الدقيق من غير عذرٍ يقتضيه. رُوِّينا[٢] عن حنبل بن

---

(١) هذا من أدق أنواع الاحتياط في الضبط، وأقدَمُ ما رأيتُ من ذلك في خطوط العلماء: خطُّ الربيع بن سليمان صاحبِ الشافعي، في كتاب «الرسالة» للشافعي، المكتوبِ كلِّه بخط الربيع في حياة الشافعي، أي في المدة بين سنة ١٩٩ وسنة ٢٠٤، فإنه عند ما تشتبه الكلمة في السطر ويخشى أن يخطىء فيها قارئها، يكتبها واضحةً مرةً أخرى بالحاشية.

وقد اختار بعضُ العلماء طريقة أدقَّ من هذه. قال الحافظ العراقي في شرحه على كتاب ابن الصلاح: «اقتصَرَ المصنفُ على ذكر كتابة اللفظة الْمُشْكِلة في الحاشية مفردةً مضبوطة، ولم يتعرض لتقطيع حروفها، وهو متداوَلٌ بين أهل الضبط، وفائدتُهُ ظهورُ شكل الحرف بكتابته مفرداً، كالنون والياء إذا وقعت في أول الكلمة أو في وسطها، ونقله ابن دقيق العيد في «الاقتراح» عن أهل الإتقان فقال: ومن عادةِ المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكِل فيُفَرِّقُوا حروفَ الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفاً حرفاً».

(٢) قال عبد الفتاح: جرت عادة الشيخ الإمام ابن الصلاح في ضبط مثل هذه الصِّيغة أن يضبطها: رُوِّينا، بضم الراء وتشديد الواو المكسورة بصيغة المبني للمجهول، إذا كان الشيخ

إسحاق[١] قال: رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطًّا دقيقاً، فقال: لا تفعلْ، أحوجُ ما تكونُ إليه يخونك[٢].

وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطًّا دقيقاً قال: هذا خَطُّ من لا يوقن بالخَلَفِ من الله[٣]! والعذر في ذلك هو مِثلُ أن لا يجد في الورق سعة، أو يكونَ رحَّالاً يَحتاجُ إلى تدقيق الخلط ليخفّ عليه مَحمِلُ كتابه، ونحوُ هذا، والله أعلم.

= المرويُّ عنه غيرَ شيخه مباشرة، فيكون معنى (رُوِّينا): رَوَى لنا مشايخُنا...، وإذا كان الشيخ المرويُّ عنه من شيوخه الذين سَمِعَ منهم يقول: رَوَيْنا بفتح الراء والواو، بصيغة المبني للمعلوم.

وهذه التفرقة ــ فيما علمتُ ــ من ابتكاراته وزيادة تفننه في الضبط، فإني لم أقف عليها لغيره قبله، وهي تفرقةٌ مستملحةٌ، وليست بواجبة صناعة، كما أفادني فيها شيوخي المحققون المحدثون، ومنهم شيخنا المؤلف الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله تعالى. وقد ألَّف بعضهم، كالشيخ عبد الغني النابلسي رسالة في هذا الموضوع، وتوسعتُ في بيانه فيما علقته على كتاب «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة»، للإمام عبد الحي اللكنوي ص ١٨٤ ــ ١٨٥ في طبعته الأولى والثانية، فانظره إذا شئت.

(١) هو الحافظ حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، ابنُ عم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، وهو تلميذه أيضاً، مات في جمادى الأولى سنة ٢٧٣، وقد قارب الثمانين من عمره.

(٢) يعني أنه إذا كَبِرَتْ سِنُّه وضَعُفَ بصرُه، واحتاج أن يعود إلى ما سَمِعَ في شبابه لِيَسمعَه منه تلاميذُه: خانه الكتابُ الدقيق، فعَسُرَتْ عليه قراءته.

(٣) قال عبد الفتاح: أي لا يُوقِنُ بالعِوَضِ من الله تعالى، فلذا يُقرمِطُ الخط ويصغر الكلمات، ويجعلها متقاربة الحروف والسطور، بُخْلاً بثمن الورق. و (الخَلَفُ) بفتح الخاء واللام، قال في «المصباح المنير»: «أَخلَفَ الله عليك مالَك، والاسمُ: الخَلَف، بفتحتين، وأخلَفَ الرجلُ وَعْدَهُ، والخُلْفُ: اسمٌ منه». انتهى.

ويَستمرُّ أحد المعتنين بنشر مقدمة ابن الصلاح في طبعتين متتاليتين على ضبطِ (الخَلَف) شكلاً بضمة وسكون هكذا: (الخُلْف)! وهو خطأ محض.

تفضيلُ خط التحقيق دون المَشْق والتعليق:

الرابع: يُخْتار له في خطِّه التحقيق، دون المَشْقِ والتعليق(١). بلغنا عن ابن قتيبة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: شرُّ الكتابة المَشْقُ، وشرُّ القراءة الهَذْرَمةُ(٢)، وأجود الخطِّ أبْيَنُه. والله أعلم.

ضبط الحروف المعجَمَة والمهملَة:

الخامس: كما تُضبَطُ الحروف المعجمة بالنقط: كذلك ينبغي أن تُضبط المهملاتُ غيرُ المعجمة بعلامة الإهمال، لتَدُلَّ على عدم إعجامها. وسبيلُ الناس في ضبطِها مختلِف: فمنهم من يَقلِبَ النَّقْطَ الذي فوق المعجمات تحت ما يُشاكلُها من المهملات، فيَنقُطُ تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوِها من المهملات(٣).

وذكر بعض هؤلاء أن النُّقَط التي تحتَ السين المهملة تكون مبسوطة صفّاً، والتي فوقَ الشين المعجمة تكون كالأثافيّ(٤).

ومن الناس من يجعل علامةَ الإهمال فوقَ الحروف المهملة، كقُلامة الظُّفْر مُضْجَعةً على قفاها، ومنهم من يجعل تحتَ الحاءِ المهملة حاءً مفردةً صغيرة، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين، وسائرُ الحروف المهملة الملتبسة مِثلُ ذلك.

فهذه وجوهٌ من علامات الإهمال شائعة معروفة.

وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة، ولا يَفْطَنُ له

---

(١) المَشْقُ: سُرعةُ الكتابة. والتعليق: خلطُ الحروف التي ينبغي تفريقها. (ع).

(٢) أي السرعة في القراءة لا يمكن معها التدبر. (ع).

(٣) قال الحافظ العراقي في تعليقه: «أطلق المصنف في هذه العلامة قلبَ النُّقَط العُلْوية في المعجمات إلى أسفل المهمَلات، وتَبِعَ في ذلك القاضيَ عِياضاً، ولا بد من استثناء الحاء المهملة، لأنها لو نُقِطَتْ من أسفل صارت جيماً.

(٤) الأثافيّ: حِجارةٌ ثلاثةٌ توضَعُ عليها القِدْرُ، واحِدُها «أُثْفِيّة» بضم الهمزة أو كسرها مع إسكان الثاء المثلثة وكسرِ الفاء وتشديد الياء.

كثيرون، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمَل خطًّا صغيراً، وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمَل مثل الهمزة[1]، والله أعلم.

تركُ الاصطلاح مع نفسه في الكتاب:

السادس: لا ينبغي أن يَصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيرُهُ، فيُوقِعَ غيرَه في حَيرة، كفِعلِ من يَجمع في كتابه بين رواياتٍ مختلفةٍ، ويَرمِزُ إلى رواية كلّ راوٍ بحرفٍ واحدٍ من اسمه أو حرفين، وما أشبه ذلك. فإن بيَّنَ في أول كتابه أو آخِره مرادَه بتلك العلامات والرموز فلا بأسَ، ومع ذلك فالأولى أن يَتجنَّبَ الرمزَ، ويكتبَ عند كلّ رواية اسمَ راويها بكماله مختَصَراً، ولا يقتصرَ على العلامة ببعضِهِ. والله أعلم.

استحسانُ وضع دائرةٍ بين كل حديثين:

السابع: ينبغي أن يَجعل بين كلّ حديثين دارةً تَفصِلُ بينهما وتُمَيِّزُ، وممن بلغنا ذلك عنه من الأئمة: أبو الزِّنادِ، وأحمدُ بن حنبل، وإبرٰهيمُ بن إسحاق الحَرْبـي، ومحمدُ بن جَرير الطبري، رضي الله عنهم.

واستَحبّ الخطيبُ الحافظ أن تكون الداراتُ غُفْلًا، فإذا عارَضَ فكلُّ حديث يَفرُغُ من عَرْضِه يَنقُط في الدارة التي تليه نُقطةً، أو يَخُطّ في وسطها خطاً.

قال: وقد كان بعضُ أهل العلم لا يعتدّ من سماعِهِ إلاَّ بما كان كذلك أو في معناه، والله أعلم.

---

(١) قال الحافظ العراقي: «اقتصر المصنف في هذه العلامة على جعل خط صغير فوق الحرف المهمل، وترك فيه زيادةً ذَكَرها القاضي عياض في «الإلماع»، فحكَى عن بعض أهل المشرق أنه يُعلِّمُ فوق الحرف المهمَل بخطٍ صغير يُشبهُ النَّبْرَة، فحَذَف المصنف منه ذكرَ النبرة، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من «الإلماع» للقاضي عياض، وإذا كان كذلك فحَذْفُهُ لقوله: يُشبه النبرة: يُخرِج هذه العلامة عن صفتها، فإن النبرة هي الهمزة، كما قال الجوهري وصاحبُ «المحكم»، ومقتضَى كلام المصنف أنها كالنصبة لا كالهمزة، والله أعلم».

كراهةُ قطع الأسماء المكرمة:

الثامن: يُكرَهُ في مثل (عبدِ اللَّهِ بنِ فلان بنِ فلان) أن يكتب (عَبْد) في آخرِ سطرٍ، والباقيَ في أول السطر الآخَر، وكذلك يُكرَهُ في (عَبْدِ الرحمنِ ابن فلان) وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبِيدِ لله تعالى: أن يَكتُبَ (عبد) في آخرِ سطر، واسمَ (الله) مع سائر النَّسَب في أول السطر الآخَر.

وهكذا يُكرَهُ أن يَكتب (قال رسول) في آخر سطر، ويَكتُبَ في أولِ السطر الذي يليه (اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) وما أشبَهَ ذلك. والله أعلم[١].

المحافظة على كتابة الصلاة على النبي تامة:

التاسع: ينبغي له أن يحافظَ على كِتْبَةِ الصلاةِ والتسليمِ[٢] على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره، ولا يَسْأَمَ من تكرير ذلكَ عند تكرره، فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجَّلُها طلبةُ الحديث وكَتَبَتُه، ومَن أغفل ذلك حُرِمَ حظًّا عظيماً. وقد رُوِّينا لأهل ذلك مناماتٍ صالحةً.

وما يكتبه من ذلك، فهو دعاء يُثبتُه، لا كلامٌ يَرويه، فلذلك لا يتقيَّدُ فيه بالرواية، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل.

كَتْبُ الثناء في اسم الله واسم الرسول:

وهكذا الأمر في الثناءِ على الله سبحانه عند ذكر اسمِه، نحو (عَزَّ وجَلَّ) و (تبارك وتعالى)، وما ضاهَى ذلك، وإذا وُجد شيء من ذلك قد جاءت به الروايةُ كانت العنايةُ بإثباتِه وضبطه أكثرَ.

وما وُجد في خط أبـي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه من إغفال ذلك

---

(١) قال الحافظ العراقي: «اقتصر المصنف في هذا على الكراهة، والذي ذكره الخطيبُ في كتاب «الجامع» امتناعُ ذلك، فإنه رَوَى فيه عن أبـي عبد الله بن بَطَّة أنه قال: هذا كلُّه غلطٌ قبيح؛ فيجبُ على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفَّظَ منه. قال الخطيب: وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيحٌ، فيجب اجتنابه، انتهى. واقتصر ابنُ دَقِيق العِيْد في «الاقتراح» ص: ٢١٠، على جَعْل ذلك من الآداب، لا من الواجبات. والله أعلم.».

(٢) جاء في «المعجم الوسيط»: «الكِتبة بكسر الكاف: نسخُ الكتاب». (ع).

عند ذكر اسم النبـي صلى الله عليه وسلم: فلعلَّ سببَه أنه كان يَرَى التقيدَ في ذلك بالرواية، وعَزَّ عليه اتصالُها في ذلك في جميع مَن فوقه من الرواة.

قال الخطيب أبو بكر: وبلغني أنه كان يُصلِّي على النبـي صلى الله عليه وسلم نُطقاً لا خَطّاً خالفه غيرُه من الأئمةِ المتقدمين في ذلك. ورُوِي عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالا: ما تركنا الصلاةَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديثٍ سمعناه، وربما عَجِلْنَا فنُبيِّضُ الكتابَ في كل حديث حتى نرجع إليه. والله أعلم.

اجتنابُ نَقْصَين في الصلاة على النبـي:

ثم لِيجتَنِبْ في إثباتها نَقْصَين: أحدُهما: أن يكتبها منقوصةً صُورةً، رامزاً إليها بحرفين أو نحوِ ذلك. والثاني: أن يكتبها منقوصةً معنًى بأن لا يَكتُبَ (وسَلَّم)، وإن وُجِدَ ذلك في خط بعض المتقدمين.

سمعتُ أبا القاسم منصورَ بن عبد المنعم وأمَّ المؤيد بنتَ أبـي القاسم بقراءتي عليهما، قالا: سمعنا أبا البركات عبدَ الله بنَ محمد الفُرَاوي لفظاً، قال: سمعت المقرِئَ ظَرِيفَ بنَ محمد يقول: سمعتُ عبدَ الله بنَ محمد بنِ إسحاق الحافِظِ يقول: سمعتُ أبـي يقول: سمعتُ حمزةَ الكِنَانيَّ يقول: كنتُ أكتبُ الحديثَ، وكنت أكتبُ عند ذكر النبـي (صلى الله عليه) ولا أكتُبُ (وسلم)، فرأيتُ النبـي صلى الله عليه وسلم في المنام، فقال لي: مَا لَكَ لا تُتِمُّ الصلاةَ عليّ؟ فما كتبتُ بعد ذلك (صلى الله عليه) إلَّا كتبتُ (وسلم)[1].

---

(١) جاء هنا في الأصل وفي «مقدمة ابن الصلاح» عقِبَ قوله: (... وسلَّم) مُقحَماً ما يلي: وقع في الأصل في شيخ المقرىء ظريفٍ (عَبْدَ الله)، وإنما هو (عُبَيْدُ الله) بالتصغير، ومحمدُ بنُ إسحاق أبوه هو (أبو عبد الله بنُ مَنْدَه)، فقولُهُ «الحافظِ» إذن مجرور.

قال عبد الفتاح: هذه تعليقة كُتِبَتْ في بعض نُسَخ «علوم الحديث»، من أحد العلماء القراء ــ أو من ابن الصلاح نفسِه على احتمالٍ ضعيف ــ فأدخلها الناسخ في كلام ابن الصلاح وأصلِ كتابه، فتناقلها الناسخون للكتاب مع الأصل ــ وهي تعليقة، فتابَعَ شيخُنا العلامةُ الشيخُ راغبٌ =

قلت: ويَكرَهُ الاقتصارُ على قوله (عليه السلام)، والله أعلم.

لزوم المقابلة بالأصل وأفضلُها:

العاشر: على الطالب مقابلةُ كتابه بأصلِ سماعِهِ وكتابِ شيخه الذي يرويه عنه، وإن كان إجازةً.

رُوِّينا عن عُروة بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام: كتَبْتَ؟ قال: نعم، قال: عَرَضْتَ كتابَك؟ قال: لا، قال: لم تَكتُب[١]!

ورُوِّينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قالا: من كَتَبَ ولم يُعارِضْ كمن دَخَلَ الخَلاءَ ولم يَسْتنج[٢]. وعن الأخفش قال: إذا نُسخ الكتابُ

= الطباخ الأصلَ أمامه فأدخلها فيه، ثم تابعه هنا شيخنا العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمهما الله تعالى، فأخرجتها وجعلتها تعليقةً. وجاءت تعليقةً ــ على الصواب ــ في طبعة دار الكتب المصرية ص ٣٠٩. وخلَتْ الطبعة الهندية سنة ١٣٥٧ من هذه العبارة كلها بالمرة.

وأُدخلت في الأصل في الطبعة التي خدمها الدكتور نور الدين عِتر في الطبعة الأولى سنة ١٣٨٦ ص ١٦٨، ثم أكَّد في الطبعة الثانية ص ١٩٠ إدخالها في الأصل، وتابعه على ذلك الدكتور مصطفى ديب البُغا في طبعتِه (للمقدمة)! وهذا مستبعَدٌ ظاهر، فهي تعليقة حتماً، وأرجِّحُ أنها من تعليق أحد العلماءِ لا ابنِ الصلاح، فإنها مخالفةٌ لأسلوبِهِ وبيانه، وعلى فَرْضِ أنه كتبها بخطه، فهو كتبها تعليقاً لا أصلاً، لأن مثل هذا الكلام لا يُدخَلُ في الأصل عندهم كما هو ظاهر، والله تعالى أعلم.

(١) قوله: (عَرَضتَ كتابَك)، بمعنى (عارضتَ كتابك وقابلته)، كما يتعيَّنُ فهمُهُ من السياقِ ومن موضوع البحث، ولم أرَ في كتب اللغة التي رجعتُ إليها فِعلَ (عَرَض) ثلاثياً، بمعنى (عارَضَ وقابَلَ)، فيكون (عَرَضَ) بهذا المعنى مما فات المعاجم المطبوعة، وقد أجمعت المصادر من كتب المصطلح على رواية (عَرَضَ).

(٢) قال الحافظ العراقي: «هكذا ذكره المصنف عن الشافعي، وإنما هو معروف عن الأوزاعي، وعن يحيى بن أبي كثير، وقد رواه عن الأوزاعي أبو عُمَر بن عبد البرّ في كتاب «جامع بيان العلم»، من رواية بَقِيَّة، عن الأوزاعي، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضي عِياض في كتاب «الإلماع» بإسناده، ومنه يأخذ المصنف كثيراً، وكأنه سَبَق قلمُه من (الأوزاعي) إلى (الشافعي).

وأما قول يحيى بن أبي كثير فرواه ابن عبد البر أيضاً، والخطيبُ في كتاب «الكفاية» وفي كتاب «الجامع» من رواية أبانِ بنِ يزيدَ، عن يحيى بن أبي كثير، ولم أرَ لهذا ذكراً عن الشافعي في =

ولم يُعارَضْ، ثم نسخ ولم يُعارَضْ: خَرَج أعجميًّا.

ثم إن أفضل المعارضة أن يُعَارِضَ الطالبُ بنفسه كتابَه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حالة تحديثه إياه من كتابه، لِمَا يَجمَعُ ذلك من وجوهِ الاحتياطِ والإتقان من الجانبين، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نَقَص من مرتبته بقدر ما فاته منها، وما ذكرناه أولى من إطلاق أبـي الفضل الجارُودي الحافظِ الهَرَوي قولَه: أصدقُ المُعارضةِ مع نفسِك.

صحةُ سماع من سمع الحديث ولم ينظر في الكتاب:

ويُستحَبُّ أن يَنظُرَ معه في نسخته من حَضَرَ من السامعين ممن ليس معه نسخة، لا سيما إذا أراد النقلَ منها.

وقد رُوي عن يحيى بن مَعين أنه سُئل عمن لم يَنظر في الكتاب والمحدِّثُ يقرأ: هل يجوز أن يُحَدِّث بذلك عنه؟ فقال: أمَّا عندي فلا يجوز، ولكنْ عامَّةُ الشيوخ هكذا سَماعُهم.

قلتُ: وهذا من مَذاهبِ أهل التشديد في الرواية، وسيأتي ذكرُ مذهبهم إن شاء الله تعالى.

والصحيحُ أنَّ ذلك لا يُشترط، وأنه يصحُّ السماعُ وإن لم يَنظُر أصلاً في الكتاب حالةَ القراءة، وأنه لا يُشترط أن يقابِلَهُ بنفسِه، بل يكفيه مقابلةُ نسختِهِ بأصلٍ

= شيء من الكتب المصنفة في علوم الحديث، ولا في شيء من مناقب الشافعي. والله أعلم».

وانظر كتاب ابن عبد البر «جامع بيان العلم وفضله» ١: ٧٧ ـ ٧٨، ففيه ما ذكره العراقي هنا، وزاد فيه أيضاً ما نصه: «وذكَرَ الحسنُ الحُلْواني في كتاب «المعرفة» قال: سمعتُ عبدَ الرزاق يقول: سمعتُ معمراً يقول: لو عُورِضَ الكتابُ مئةَ مرة ما كاد يَسلمُ من أن يكون فيه سَقَطٌ، أو قال: خطأ».

وابنُ عبد البر وُلِدَ بقرطبة في ٢٥ ربيع الآخِرِ سنة ٣٦٨، ومات ليلة الجمعة آخِرَ ربيعٍ الآخِر سنة ٤٦٣ بمدينة شاطِبَة بالأندلس، فعاش ٩٥ سنة. والحَسَنُ الحُلْوَاني مات سنة ٢٤٢، وعبدُ الرزاق مات سنة ٢١١، ومَعْمَرٌ مات سنة ١٥٤.

الراوي، وإن لم يكن ذلك حالةَ القراءة، وإن كانت المقابلة على يَدَيْ غيره، إذا كان ثقةً موثوقاً بضبطه.

قلتُ: وجائزٌ أن تكون مقابلتُه بفرع قد قُوبل المقابلةَ المشروطةَ بأصلِ شيخِه أصلِ السماع، وكذلك إذا قابل بأصلِ أصلِ الشيخِ المقابَلِ به أصلُ الشيخ، لأن الغَرضَ المطلوبَ أن يكون كتابُ الطالب مُطابِقاً لأصل سماعِه وكتابِ شيخه، فسواءٌ حصل ذلك بواسطةٍ أو بغير واسطةٍ.

ولا يُجزىء ذلك عند من قال: لا تصحّ مقابلتُهُ مع أحد غير نفسه، ولا يقلدُ غيرَه، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، وليقابلْ نسختَه بالأَصل بنفسه حرفاً حرفاً، حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له. وهذا مذهبٌ متروكٌ، وهو من مَذاهِبِ أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا، والله أعلم.

صحةُ الرواية من أصل الراوي الذي لم يقابله:

أما إذا لم يُقابِل أصلَه بالأصل أصلاً فقد سُئل الأستاذ أبو إسحاق الإِسْفَرَائيني عن جواز رِوايتِهِ منه؟ فأجاز ذلك. وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً، وبيّن شرطَه، فذكر أنه يُشترط أن تكون نسخته نُقِلَتْ من الأصل، وأن يُبين عند الرواية أنه لم يُعارِض، وحكى عن شيخه أبـي بكر البَرْقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي: هل للرجلِ أن يُحدِّث بما كَتَب عن الشيخ ولم يُعارِض بأصلِه؟ فقال: نعم، ولكن لا بدّ أن يبيّنَ أنه لم يُعارِض، قال: وهذا مذهب أبـي بكر البَرقاني، فإنه رَوى لنا أحاديث كثيرةً قال فيها: أخبرنا فلان ولم أُعارض بالأصل.

قلتُ: ولا بدَّ من شرطٍ ثالثٍ، وهو: أن يكون ناقلُ النسخة من الأصل غيرَ سقيم النقل، بل صحيحَ النقل قليلَ السَّقَطِ. والله أعلم.

ثم إنه ينبغي أن يُراعِيَ في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقَه: مثلَ ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه، ولا يكوننَّ كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماعَ شيخ لكتابٍ قرأوه عليه من أيّ نسخةٍ اتفقتْ. والله أعلم.

كيفيةُ تخريج اللَّحَقِ الساقطِ في الحواشي:

الحادي عشر: المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي، ويسمّى (اللَّحَقَ) بفتح الحاء وهو أن يَخُطَّ من موضع سقوطه من السطر خطّاً صاعداً إلى فوق، ثم يَعطِفَهُ بين السطرين عطفةً يسيرةً إلى جهة الحاشية التي يُكتَبُ فيها اللحَقَ.

ويَبدأُ في الحاشية بكِتْبَةِ اللَّحَقِ مُقابلاً للخطّ المنعطف، وليكن ذلك في حاشيةِ ذاتِ اليمين، وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة، لا نازلاً به إلى أسفل.

قلت: وإذا كان اللحَقُ سطرين أو سُطوراً، فلا يبتدىء بسطوره من أسفل إلى أعلى، بل يبتدىء بها من أعلى إلى أسفل، بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة، إذا كان التخريج في جهة اليمين، وإذا كان في جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة.

ثم يكتُبُ عند انتهاء اللَّحَق (صَحّ)، ومنهم من يكتُبُ مع (صَحّ) (رجع). ومنهم من يكتُبُ في آخر اللحَقِ الكلمةَ المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخريج، ليؤذِنَ باتصال الكلام، وهذا اختيارُ بعض أهل الصنعة من أهل المغرب، واختيارُ القاضي أبي محمد بن خَلّاد، صاحبِ كتابِ (الفاصِل بين الراوي والواعي)[1] من أهل المشرق، مع طائفةٍ. وليس ذلك بمرضيٍّ، إذْ رُبَّ كلمةٍ تجيء في الكلام مكررةً حقيقةً، فهذا التكرير يُوقع بعضَ الناس في توهم مثلِ ذلك في بعضِه.

واختار القاضي ابنُ خلّاد أيضاً في كتابه أن يَمُدَّ عطفةَ خَطِّ التخريج من موضعه

---

(١) هو كتاب «المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي»، و«الفاصل» بالصاد المهملة، ويكتب في أكثر الكتب المطبوعة بالضاد المعجمة، وهو خطأ وتصحيف. وهو أول كتاب أُلِّفَ في علوم الحديث «المصطلح» على غالب الظن، ومؤلفه: الحافظ الإمام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد الفارسي الرَّامَهُرْمُزِي القاضي، له ترجمة في (تذكرة الحفاظ) ٣: ٩٠٥، وذَكَر فيها أن أول سماعِهِ للحديث كان في سنة ٢٩٠، ونقل عن ابن منده أنه عاش إلى قربِ سنة ٣٦٠، وجَزَم صاحبُ «كشف الظنون» ٢: ١٦١٢ أنه مات سنة ٣٦٠.

حتى يُلحِقَهُ بأول اللحق بالحاشية. وهذا أيضاً غيرُ مرضيّ، فإنه وإن كان فيه زيادةُ بيانٍ فهو تَسْخِيمٌ للكتاب، وتسويدٌ له، لا سيما عند كثرة الإلحاقات. والله أعلم.

وإنما اخترنا كِتْبَةَ اللَّحَق صاعداً إلى أعلى الورقة: لئلا يَخرجَ بعده نقصٌ آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كَتَب الأولَ نازلاً إلى أسفل. وإذا كَتب الأولَ صاعداً فما يَجِدُ بعدَ ذلك من نقصٍ يَجِدُ ما يقابله من الحاشية فارغاً له.

وقلنا أيضاً: يُخرّجه في جهة اليمين، لأنه لو خرّجه إلى جهة الشِّمال فربما ظَهَر بعده في السطر نفسِه نقص آخر؛ فإن خرّجه قدّامه إلى جهة الشِّمال أيضاً وقع بين التخريجين إشكال، وإن خرَّج الثانيَ إلى جهة اليمين التقَتْ عطفةُ تخريج جهةِ الشِّمال وعطفةُ تخريج جهةِ اليمين أو تقابلتا، فأشبهَ ذلك الضربَ على ما بينهما، بخلاف ما إذا خرَّج الأولَ إلى جهة اليمين فإنه حينئذٍ يُخرِّجُ الثانيَ إلى جهة الشِّمال، فلا يلتقيان ولا يَلزمُ إشكال.

اللهم إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر، فلا وجه حينئذٍ إلا تخريجُه إلى جهة الشِّمال، لقربه منها، ولانتفاءِ العلةِ المذكورة، من حيث إنّا لا نخشى ظهورَ نقصٍ بعده. وإذا كان النقص في أول السطر تأكَّد تخريجُه إلى جهة اليمين، لما ذكرناه من القرب مع ما سَبَق.

كيفية تخريج ما ليس من الأصل في الحواشي:

وأما ما يُخرَّجُ في الحواشي من شرح، أو تنبيه على غلط، أو اختلافِ رواية أو نسخة، أو نحوِ ذلك مما ليس من الأصل: فقد ذهب القاضي الحافظ عِياض رحمه الله إلى أنه لا يُخَرَّجُ لذلك خطُّ تخريج، لئلا يُدخل اللَّبْسُ ويُحسَبَ من الأصل، وأنه لا يُخرَّج إلَّا لما هو من نفس الأصل، لكن ربما جُعِلَ على الحرف المقصودِ بذلك التخريجِ كالضبَّةِ أو التصحيح، إيذاناً به.

قلت: التخريج أولى وأدَلُّ، وفي نفس هذا المخرَّج ما يمنع الإلْبَاسَ. ثم هذا التخريجُ يخالف التخريجَ لما هو من نفس الأصل في أنّ خط ذلك التخريج يقع بين

الكلمتين اللتين بينهما سَقَطُ الساقط، وخَطُّ هذا التخريجِ يقع على نفس الكلمةِ التي من أجلها خُرِّجَ المُخَرَّجُ في الحاشية. والله أعلم.

لزوم العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض وبيانُها:

الثاني عشر: من شأنِ الحُذاقِ المتقنين العنايةُ بالتصحيح، والتضبيب، والتمريض.

أما التصحيح فهو: كتابةُ (صَحّ) على الكلام أو عنده، ولا يُفعَلُ ذلك إلاَّ فيما صَحَّ روايةً ومعنًى، غيرَ أنه عُرضةٌ للشك أو الخلاف، فَيُكتَبُ عليه (صَحّ) لِيُعْرَف أنه لم يُغفَل عنه، وأنه قد ضُبِطَ وصحَّ على ذلك الوجه[1].

---

(١) قال عبد الفتاح: ومن أهل الضبط المتين والإتقان الشديد الإمامُ الحسَنُ بن محمد الصَّغَاني اللاهُورِيّ الهندي ثم البغدادي، اللغوي الضليع، الضابط، والمحدث والأديب البارع، المولود سنة ٥٧٧، والمتوفى سنة ٦٥٠ رحمه الله تعالى فقد كان له عناية تامة بضبط الألفاظ بدقة وإحكام، فمن عادته أنه يضع تحت حرف الحاء حاءً صغيرة مثلها توكيداً لها، ودفعاً لالتباسها بالخاء أو الجيم.

ويضع تحت حرف الزاي زاياً صغيرة مثلها تأكيداً لها، وتمييزاً لها من الاشتباه بالراء المهملة. وكذلك يضع سيناً صغيرة تحت حرف السين، حتى لا تشتبه بالشين المنقوطة، وهكذا يفعل في كل حرف يمكن أن يقع فيه اشتباه أو لَبْس، كما أنه يضبط بعض الكلمات بوجهين من الإعراب أو ثلاثة وجوه، فيذكر عند ضبطِهِ الكلمةَ بإعرابين (معاً) فوقها، وإذا ضبطها بثلاثة وجوه يكتب فوقها (ثلاث).

واقتدى به في ذلك وتنوَّق تلميذُه حافظُ الوقت وشيخُ حفاظ العصر، الإمامُ الحجة عبد المؤمن بن خَلَف الدِّمياطي، المحدِّث المقرىء الفقيه الشافعي اللغوي الأديب، الضابط المتقِنُ العجيب، المولود سنة ٦١٣، والمتوفى سنة ٧٠٥ رحمه الله تعالى، كما يُرَى في نسخته بخطِّه من كتاب شيخه الصَّغَاني: «المُرْتجَل في شرح القِلادة السِّمْطِيَّة في توشيح الدُّرَيْدِيَّة»، المنقولةِ من خط شيخه والمقروءةِ عليه، والمطبوعِ عنها الكتاب.

وهذا نموذج فريد في الدقة والضبط والإتقان. انظر ما كتبه الدكتور أحمد خان من علماء باكستان، في مقدمته لكتاب الصغاني: «المرتجَل في شرح القِلادة السِّمْطِيَّة في توشيح الدريدية» ص ١١.

=

وأما التضبيب، ويُسمَّى أيضاً(التمريض) فيجعل على ما صحّ ورودُه كذلك من جهة النقل، غيرَ أنه فاسدٌ لفظاً أو معنى، أو ضعيفٌ، أو ناقصٌ، مثلُ أن يكون غيرَ جائز من حيثُ العربيةُ، أو يكونَ شاذّاً عند أهلها يأباه أكثرُهم، أو مُصَحَّفاً، أو يَنقُصَ من جملة الكلام كلمةٌ أو أكثرُ، وما أشبه ذلك، فيُمَدُّ على ما هذا سبيلُه خطٌّ، أوَّلُه مثلُ الصاد، ولا يُلزَقُ بالكلمة المعلّم عليها، كيلا يُظَنَّ ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمَدَّتِها دون حائها[1] كُتبت كذلك ليفرق بينَ ما صَحَّ مطلقاً من جهة الرواية وغيرها، وبينَ ما صحّ من جهة الرواية دون غيرها، فلم يُكمَّل عليه التصحيح، وكُتِبَ حرفٌ ناقصٌ على حرفٍ ناقصٍ، إشعاراً بنقصه ومَرَضِه، مع صحة نقله وروايته، وتنبيهاً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وَقَف عليه، ونقله على ما هو عليه، ولعلَّ غيره قد يُخرج له وجهاً صحيحاً، أو يَظهَرُ له بعدَ ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن، ولو غَيَّرَ ذلك وأصلحه على ما عنده، لكان متعرّضاً لما وقع فيه غيرُ واحدٍ من المتجاسرين، الذين غيَّروا، وظهر الصوابُ فيما أنكروه، والفسادُ فيما أصلحوه.

وأما تسمية ذلك ضبةً فقد بَلَغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي، المعروف بابن الإفليلي: أنَّ ذلك لكون الحرف مُقْفَلاً بها، لا يتجه لقراءةٍ، كما أن الضبة مقفل بها. والله أعلم.

= وقد كان هذا الإمام الصَّغَاني الباقعة مُعاصِراً للإمام ابن الصلاح، وقد دخل بلاد الشام واليمن والحرمين ومصر وغيرها من البلاد العربية، ثم استقر في بغداد، فلعله تلاقى مع الإمام ابن الصلاح؛ فإنه يلتقي معه في إتقان جملة من العلوم، وفي التبريز في دقة الضبط والإحكام للتأليف.

وأما تلميذُهُ الحافظ الدمياطي فدخل الشام بعد سنتين من وفاةِ الإمام ابن الصلاح، في سنة ٦٤٥، فلم يلقه وقد عاصره، رحمهم الله جميعاً.

(١) يعني ترسم هكذا (صـ) فوق الكلمة. وهذه في معنى ما يكتبه المصححون في المطابع الآن من كلمةِ (كذا) عند المواضع التي من هذا النوع. قال عبد الفتاح: وتَرى في بعض الكتب المطبوعة قديماً رقم ٧ موضوعاً في موضعِ كذا، عند إشكال العبارة والشك في صحتها.

قلتُ: ولأنها لما كانت على كلامٍ فيه خَلَلٌ أشبهت الضبَّة التي تُجعَلُ على كَسْرٍ أو خَلَل، استُعير لها اسمها، ومثلُ ذلك غير مستنكَرٍ في باب الاستعارات[١].

ومن مواضع التضبيب أن يقع في الإسناد إرسالٌ أو انقطاعٌ، فمن عادتهم تضبيبُ موضع الإرسال والانقطاع، وذلك من قبيل ما سَبق ذكرُه، من التضبيب على الكلام الناقص.

ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة، في الإسناد الذي يَجتمع فيه جماعة معطوفةٌ أسماؤهم بعضُها على بعض: علامةٌ تُشبه الضبة فيما بين أسمائهم، فيَتوهم من لا خِبرةَ له أنها ضبَّة، وليست بضبَّة، وكأنها علامة وَصْل فيما بينها، أُثْبِتَتْ تأكيداً للعطف، خوفاً من أن تُجعَلَ (عن) مكانَ (الواو). والعلمُ عند الله تعالى[٢].

---

(١) قال العراقي: «قلت: وفي هذا نظر وبُعْد، من حيثُ إنَّ ضبة القَدَح وُضِعَتْ جبراً للكسر، والضبَّةُ على المكتوب ليست جابرة، وإنما جُعلت علامة على المكان المُغْلَقِ وجهه، المستبهِم أمرُه، فهي بضبة الباب أشبه، كما تقدّم نقلُ المصنف عن أبـي القاسم الإفليلي، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب، كما وجدته في كلامه، وحكاه القاضي عياض في «الإلماع» فقال: من أهل المغرب، بدل قوله: من أهل الأدب، والمذكور في كلامِ أبـي القاسم ما ذكرته. والله أعلم».

(٢) قال عبد الفتاح: هذه المصطلحات والرموز الدقيقة التي اصطلحوا عليها لتأكيد صحة الصحيح، أو للإشارة إلى الشك في صحة الكلمة، أو لبيان السَّقَطِ، أو لغير ذلك، لم تكن إلا نتيجةَ الدَّرس والنظر والمباحثة في قرون طويلة، ووقائعَ متعددة، تعاركَتْ فيها الأنظار والأفكار، فأنتجت مثلَ هذه الدقائق والضوابط، فجزى الله آباءنا العلماء عن العلم وضبطِهِ ودقةِ الأمانة في نقلِه التي تفرَّدَ بها المسلمون خيرَ الجزاء.

وعلى هذا فما عُرف في أيامنا باسم (علامات الترقيم)، وظُنَّ أنه من إبداع الغربيين، وأنهم سبقونا إليه، هو في أصله موجود عندنا من ابتكار المسلمين: مُحدِّثين أو قرَّاءً لكتاب الله تعالى وحَفَظةً لكلامه الكريم.

ويتبيَّنُ هنا من كلام الشيخ الإمام ابن الصلاح أن المحدِّثين لحظوا علامات الفصل بين الأسماءِ في كتاباتهم وكتبهم وأصولهم القديمة، فتكونُ هذه العلامات ــ على ضآلتها ــ دالةً على سَبْق المسلمين إليها قبل اختلاط الغرب والإفرنج بهم.

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح؛ فجاءت صورتُها تُشبهُ صورةَ التضبيب. والفطنةُ من خيرِ ما أُوتيه الإنسان. والله أعلم.

طُرُقُ التنبيه إلى المقحَم في الكتاب:

الثالث عشر: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه يُنْفَى عنه بالضرب أو الحكّ أو المحو أو غيرِ ذلك، والضربُ خير من الحكّ والمحو.

رُوِّينا عن القاضي أبي محمد بن خَلَّاد رحمه الله قال: قال أصحابنا: الحَكُّ تُهمةٌ[1].

وأخبرني من أُخبِرَ عن القاضي عياض قال: سمعتُ شيخنا أبا بَحْرٍ سفيانَ بنَ العاصي الأسديَّ يَحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول: كان الشيوخ يكرهون حضورَ السكّينِ مجلسَ السماع، حتى لايُبشَرُ شيءُ، لأن ما يُبشَرُ منه ربما يَصِحّ في روايةٍ أخرى؛ وقد يُسمَعُ الكتابُ مرةً أخرى على شيخ آخر، يكون ما بُشِرَ وحُكَّ من رواية

= وقد كان الأستاذ العلامة أحمد زكي باشا رحمه الله تعالى، اهتم بتأليفٍ جَمَع فيه علامات الترقيم، اعتماداً منه على ما في كتب الوقف والابتداء، المؤلَّفة لخدمة القرآن الكريم، وما توجَّه وتنبَّه إلى وجود بعضها في كتب المحدِّثين ــ قبل الإفرنج ــ فهذا النص في كلام الشيخ ابن الصلاح مُعْلِمٌ بانتباهِ المحدِّثين القُدَامَى إلى إنشاء (الفاصلة) بين السابق واللاحق، لدفع التداخل بينهما أو دفعِ التصحيفِ بتواصلهما، فاقتَضَى مني التنبيهَ إلى هذا الفضل.

وكتابُ الأستاذ أحمد زكي باشا سمّاه: «الترقيم وعلاماته في اللغة العربية»، طبعه في سنة ١٣٣٠، وطُبع منه ثلاث مئة نسخة، وقعَتْ إليَّ منه نسخة، فطبعتُه تصويراً عنها لإشاعته ووجوده، فانظره إذا شئت ففيه فوائد جمة.

(١) انظر كيف تجب المحافظة على الأمانة في الكلمة العلمية، وكيف كانوا يحترسون من التهمة أن تتوجَّه إليهم ولو بحَكّ كلمةٍ دخيلةٍ على الكتاب، ولقد وجد في زماننا هذا طائفة من المُحكِّكِين (المحققين) يتصرفون في بعض الكتب، فمنهم من يحذف من الكتاب، ومنهم من يزيد فيه، ومنهم يغيِّر فيه ويُبدِّل كلاماً بكلام، إذا لم يعجبه، أو جاء على غير مشربه، أو كان ذلك أنفعَ له تجارة ومالاً، كما وقع هذا من (محمد ومحمد ناصر وحَمَد وحامد ومَحمود وبعضِ الناشرين الذين يُظَنُّ بهم الأمانةُ والدين!)، وأمثالِهم، فإنا لله من ضياع الأمانة في العلم! (ع).

هذا صحيحاً في رواية الآخر، فيُحتاجُ إلى إلحاقه بعد أن بُشر وحُكَّ، وهو إذا خُطَّ عليه من رواية الأوَّل، وصَحّ عند الآخر: اكتُفي بعلامة الآخَرِ عليه بصحته.

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب:

فرُوِّينا عن أبـي محمد بن خَلَّاد قال: أجوَدُ الضرب أن لا يَطمِسَ المَضروبَ عليه؛ بل يخطّ من فوقه خطًّا جيداً بيّناً، يَدلّ على إبطاله، ويُقرأ من تحته ما خُطَّ عليه.

ورُوِّينا عن القاضي عياضٍ ما معناه: أنَّ اختياراتِ الضابِطينَ اختلفت في الضرب: فأكثرُهم على مدّ الخط على المضروبِ عليه، مختلطاً بالكلمات المضروب عليها، ويُسمَّى ذلك «الشَّقَّ» أيضاً[1]. ومنهم من لا يَخلِطُه، ويُثبته فوقه، لكنه يَعطفُ طَرَفَيْ الخطّ على أول المضروب عليه وآخِرِه.

ومنهم من يستقبح هذا ويراه تسويداً وتطليساً. بل يُحوِّقُ على أول الكلام المضروبُ عليه بنصفِ دائرة، وكذلك في آخره، وإذا كَثُرَ الكلامُ المضروبُ عليه فقد يُفعَلُ ذلك في أول كل سطر منه وآخره، وقد يُكتفَى بالتحويق على أول الكلام وآخِرِه أجمَعَ.

ومن الأشياخ مَن يستقبح الضرب والتحويق؛ ويكتفي بدائرة صغيرة أولَ

---

(١) قال العراقي: «الشقّ: بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف. وهذا الاصطلاح لا يَعرفه أهلُ المشرق، ولم يَذكره الخطيب في «الجامع»، ولا في «الكفاية»، وهو اصطلاحٌ لأهل المغرب، وذكَره القاضي عياض في «الإلماع»، ومنه أخذَه المصنِّفُ. وكأنه مأخوذ من الشَّقِّ، وهو الصَّدْع، أو من شَقِّ العَصَا، وهو التفريق، فكأنه فرَّق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت بالضرب عليها. والله أعلم.

ويوجد في بعض نسخ «علوم الحديث»: النَّشْقُ: بزيادة نون مفتوحة في أوّله وسكون الشين، فإن لم يكن تصحيفاً وتغييراً من النساخ، فكأنه مأخوذ من نَشِقَ الظبـيُ في حِبالتِه: إذا عَلِقَ فيها، فكأنه إبطال لحركة الكلمة وإعمالها، بجعلها في صُورةِ وِثاقٍ يمنعها من التصرّف. والله أعلم».

الزيادة وآخِرَها، ويسميها «صِفْراً» كما يسميها أهلُ الحساب[١]. وربما كَتَب بعضُهم عليه (لا) في أوله، و (إلى) في آخِرِه؛ ومِثْلُ هذا يَحْسُنُ فيما صَحَّ في روايةٍ وسَقَط في روايةٍ أخرى. والله أعلم.

وأما الضرب على الحرف المكرر؛ فقد تقدَّم بالكلام فيه القاضي أبو محمد بنُ خلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ رحمه الله[٢]؛ على تقدُّمِه؛ فرُوِّينا عنه قال: قال بعضُ أصحابنا: أَولاهما بأن يُبْطَلَ الثاني؛ لأن الأول كُتب على صواب، والثاني كُتب على الخطأ؛ والخطأُ أولى بالإبطال.

وقال آخرون: إنما الكتاب علامةٌ لما يُقْرأ؛ فأَولى الحرفين بالإبقاء أدلُّهما عليه وأجودُهما صورةً.

وجاء القاضي عياض آخِراً ففصَّل تفصيلاً حسناً، فرأى أنْ تكرُّرَ الحرفِ إن كان في أوّل سطرٍ فليضربْ على الثاني؛ صيانةً لأوّل السطر عن التسويد والتشويه. وإن كان في آخر سطر فليضربْ على أولهما، صيانةً لآخر السطر، فإن سلامة أَوَائل السطور وأَواخرها عن ذلك أولى. فإن اتفق أحدُهما في آخِرِ سطر والآخَرُ في أولِ سطر، فليُضرَبْ على الذي في آخِرِ السطر، فإن أول السطر أولى بالمراعاة، فإن كان التكرُّرُ في المضاف أو المضافِ إليه؛ أو في الصفة أو في الموصوف، أو نحوِ ذلك: لم نُراعِ حينئذٍ أولَ السطر وَآخِرَه. بل نُراعي الاتّصالَ بين المضافِ وَالمضافِ إليه وَنحوِهما في الخطّ، فلا نفصِلُ بالضرب بينهما، وَنضرب على الحرف المتطرف من المتكرر، دُون المتوسط.

---

(١) رسْمُ الصفر دائرة عند أهل الحساب إنما هو في اصطلاح أهل المغرب، الذين منهم القاضي عياض، وهم كانوا ولا يزالون إلى الآن يكتبون أرقام الحساب برسم الأرقام المعروفة عند الإفرنج، بخلاف أرقام أهل المشرق.

(٢) «الرامهرمزي» قال السمعاني في الأنساب: «بفتح الراء والميم بينهما الألف وضمّ الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفي آخرها الزاي المعجمة هذه النسبة إلى رامَهُرْمُز، وهي إحدى كُوَرِ الأهواز من بلاد خَوْزِسْتَان»، وقد سبق الكلام على ترجمته في ص ٢٦.

المَحْوُ والكَشْط:

وَأما المحوُ فيقاربُ الكَشْطَ في حكمه الذي تقدم ذكرُه؛ وَتتنوعُ طرقه: وَمن أَغْرَبِها ــ مع أنه أسلمُها ــ: ما رُوي عن سَحْنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي[1]: أنه كان ربما كَتَب الشيءَ ثم لَعِقَهُ. وَإلى هذا يُومِيءُ ما رُوِّينا عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول: من المروءَة أن يُرَى في ثوب الرجل وَشفتيه مِدَادٌ، وَالله أعلم.

كيفية ضبط الروايات عند اختلافها:

الرابع عشر: لِيَكُنْ فيما تختلفُ فيه الرواياتُ قائماً بضبط ما تختلف فيه في كتابِه، جَيِّدَ التمييز بينها، كيلا تختلطَ وتشتبهَ فيَفسُدَ عليه أمرُها.

وسبيلُه: أن يَجعل أوّلاً متنَ كتابه على رواية خاصَّةٍ، ثم ما كانت من زيادةٍ لروايةٍ أخرى ألحَقَها، أو من نقصٍ أَعْلَم عليه، أو من خلافٍ كتَبَه، إما في الحاشية، وإما في غيرها، مُعَيِّناً في كل ذلك مَن رواه، ذاكراً اسمَه بتمامه، فإن رَمَز إليه بحرفٍ أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكرَه، من أنه يُبيِّنُ المرادَ بذلك في أولَ كتابه أو آخِرِه، كيلا يطُولَ عهدُه به فينْسَى، أو يقعَ كتابُه إلى غيره فيقع من رموزه في حَيْرةٍ وعمًى.

وقد يُدْفَعُ إلى الاقتصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلِفة، واكتَفى بعضُهم في التمييز بأن خَصَّ الرواية الملحقة بالحمرة، فعل ذلك أبو ذرّ الهَرَويّ من المشارقة، وأبو الحسن القابِسي من المغاربة، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد.

فإذا كان في الرواية الملحقة زيادةٌ على التي في متن الكتاب: كَتَبها بالحمرة، وإن كان فيها نقصٌ، والزيادةُ في الرواية التي في متن الكتاب: حَوَّقَ عليها بالحمرة.

---

(١) «سُحنون» بفتح السين المهملة وضمها وسكون الحاء وضمّ النون، وفي فتح السين وضمها كلام من جهة العربية، وأصلُهُ اسمُ طائر حديدُ الذهن بالمغرب، ولُقِّبَ به تشبيهاً له به، واسمُه (عبد السلام بن سعيد التنوخي أبو سعيد)، ولد في أوّل رمضان سنة ١٦٠، وقرأ على ابن القاسم وابن وَهْب وأشهب، ومات يوم الثلاثاء ٩ رجب سنة ٢٤٠ وانظر ترجمته في ابن خلكان ١: ٣٦٠ ــ ٣٦٧، أو ٣: ١٨٠ ــ ١٨٢.

ثم على فاعل ذلك تبيينُ مَن له الروايةُ المعلَّمةُ بالحمرة في أول الكتاب أو آخره، على ما سَبق. والله أعلم.

بيانُ الرموز لألفاظ التحديث:

الخامس عشر: غَلَب على كَتَبةِ الحديث الاقتصارُ على الرمزِ في قولهم (حدثنا) و (أخبرنا)، غيرَ أنه شاع ذلك وظهر، حتى لا يكاد يلتبس.

أما (حدثنا) فيُكتَبُ منها شطرُها الأخير، وهو الثاء والنون والألف، وربما اقتُصِرَ على الضمير منها، وهو النون والألف[١].

وأما (أخبرنا) فيُكتَبُ منها الضميرُ المذكور مع الألف أولاً[٢]. وليس بحسنٍ ما يفعله طائفةٌ من كتابةِ (أخبرنا) بألفٍ مع علامة (حدثنا) المذكورةِ أوّلاً[٣]، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله. وقد يكتَبُ في علامة (أخبرنا) راءٌ بعدَ الألف، وفي علامة (حدثنا) دالٌ في أولها[٤]. وممن رأيتُ في خطه الدالَ في علامة (حدثنا) الحافظُ أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِي، والحافظُ أحمدُ البيهقي، رضي الله عنهم. والله أعلم[٥].

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسنادٍ ما صُورَتُه (ح) وهي حاءٌ مفردة مهملة، ولم يأتنا عن أحد ممن يُعتَمدُ بيانٌ لأمرها، غيرَ أني وجدتُ بخطّ الأستاذِ الحافظِ أبي عثمان الصابوني، والحافِظ أبي مسلم عُمَر بن عليّ اللَّيْثِي البخاري، والفقيهِ المحدِّث أبي سعد الخليلي

---

(١) يعني تكتب (ثنا) أو (نا).

(٢) يعني تكتَبُ (أنا).

(٣) أي تكتَبُ (اسا) بدون نقط، لأنها توقع القارىء في الاشتباه واللَّبْس. قلتُ: عبارةُ ابن الصلاح ليست بمستقيمة، وعبارةُ النووي أقوم وهي: «فيكتبون من أخبرنا: أنا، ولا يَحسُن زيادةُ الباء قبل النون ــ يعني: أبنا ــ وإن فعله البيهقي». (ع).

(٤) يعني أن تختصر (حدثنا): (دثنا)، و (أخبرنا): (أرنا).

(٥) وأقدَمُ ما رأيتُ أنا في اختصار (أخبرنا): خطُّ الربيع بن سليمان صاحبِ الشافعي، في كتاب «الرسالة» للشافعي، فهو يختصرُها (أرنا).

رحمهم الله في مكانِها بدلاً عنها: (صح) صريحةً. وهذا يُشعِرُ بكونها رمزاً إلى (صح)، وحَسُنَ إثباتُ (صح) ها هنا لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسنادِ سَقَطَ، ولئلا يُركَّب الإسنادُ الثاني على الإسنادِ الأول فيُجعلا إسنَاداً واحداً.

وحَكى لي بعضُ من جَمعتني وإياه الرحلةُ بخراسانَ، عمّن وَصَفه بالفضل من الأصبهانيين: أنها حاءٌ مهملة من التحويل، أي من إسنادٍ إلى إسناد آخَر.

وذاكرتُ فيها بعضَ أهل العلم من أهل المغرب، وحكيتُ له عن بعض مَنْ لقيتُ من أهل الحديث أنها حاءٌ مهملة، إشارةً إلى قولنا: (الحديث)، فقال لي: أهلُ المغرب ــ وما عرفتُ بينهم اختلافاً ــ يجعلونها حاءً مهملةً، ويقول أحدُهم إذا وصل إليها: (الحديثَ)، وذَكَر لي أنه سمع بعضَ البغداديين يذكر أيضاً أنها حاء مهملة، وأنَّ منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة: «حَا»[١] ويَمُرُّ.

وسألتُ أنا الحافظَ الرحَّالَ أبا محمد عبدَ القادر بن عبد الله الرُّهَاوي رحمه الله، عـنها فذَكر أنها حاء من (حائل) أي: تَحُولُ بين الإسنادين، قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة، وأنكر كونَها من (الحديث) وغيرِ ذلك، ولم يَعرفْ غيرَ هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حفّاظَ الحديث في وقته.

قال المؤلف: وأختارُ أنا ــ والله الموفقُ ــ أن يقول القارىءُ عند الانتهاء إليها (حَا) وَيمُرُّ، فإنه أحوَطُ الوجوه وأعدلُها. والعلمُ عند الله تعالى.

بيان ما ينبغي كتابته في أول السماع:

السادس عشر: ذَكَر الخطيبُ الحافظُ: أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسمَ الشيخ الذي سَمِعَ الكتابَ منه، وكنيتَه ونَسَبَه، ثم يَسوقَ ما سَمِعَهُ منه على لفظه. قال: وإذا كتَب الكتابَ المسموعَ فينبغي أن يَكتُبَ فوقَ سطر التسمية أسماءَ مَن سَمِعَ معه، وتأريخَ وقتِ السماع، وإن أحبَّ كَتب ذلك في حاشية أولِ ورقةٍ من الكتاب، فكلاًّ قد فعله شيوخُنا.

---

(١) أي مقصورة دون همزة كما نبه إليه السخاوي في «فتح المغيث».

قلتُ: كِتْبَةُ التسميع حَيْثُ ذَكَره أحوطُ له وأَحرى بأن لا يخفى على مَن يَحتاجُ إليه، ولا بأس بكِتبتِهِ آخرَ الكتاب، وفي ظهره، وحيث لا يَخفى موضعُه.

استحسانُ كتابةِ السماع بخط شيخ معروف متقن:

وينبغي أن يكون التسميعُ بخط شخصٍ موثوقٍ به، غيرِ مجهول الخطّ، ولا ضيرَ حينئذٍ في أن لا يَكتُبَ الشيخُ المُسْمِعُ خطَّه بالتصحيح. وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب ـ إذا كان موثوقاً به ـ أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطالما فعل الثقاتُ ذلك.

وقد حدثني بمَرْوَ الشيخُ أبو المظفَّر بنُ الحافظ أبـي سَعْد المَرْوَزي عن أبيه عمن حدثه من الأصبهانية: أن عبدَ الرحمن بن أبـي عبد الله بن مَنْدَهْ قرأ ببغداد جزءاً على أبـي أحمد الفَرَضيّ، وسأله خطَّه، ليكونَ حجةً له، فقال له أبو أحمد: يا بُنَيَّ، عليك بالصدق، فإنك إذا عُرفتَ به لا يُكذّبك أحدٌ، وتُصدَّقُ فيما تقولُ وتنقلُ، وإذا كان غيرَ ذلك فلو قِيل لك: ما هذا خطُّ أبـي أحمد الفَرَضي، ماذا تقولُ لهم؟!

ثم إنّ على كاتب التسميع التحرّيَ والاحتياطَ، وبيانَ السامع والمسموع منه بلفظٍ غيرِ محتَمل، ومجانبةَ التساهل فيمن يُثبتُ اسمَه، والحذَر من إسقاط اسم واحدٍ منهم لغرَضٍ فاسدٍ. فإن كان مُثبت السماع غيرَ حاضر في جميعه، لكن أثبته معتمداً على إخبار مَن يَثِقُ بخبره من حاضريه، فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى.

قُبحُ منع السماع عمن شارك فيه واستحقاقُه له قضاءً:

ثم إن مَن ثَبَت سماعُه في كتابه فقبيحٌ بهِ كتمانُه إياه، ومنعُه من نقل سماعه ومن نَسْخِ الكتاب، وإذا أعاره إياه فلا يُبطىء به.

رُوِّينا عن الزهريّ أنه قال: إيّاكَ وغُلُولَ الكُتُب، قيل له: وما غُلولُ الكتب؟ قال: حَبْسُها عن أصحابها.

ورُوِّينا عن الفُضَيْل بن عِيَاض رضي الله عنه أنه قال: ليس من أفعال أهل

الورع ولا أفعال الحكماء: أن يأخذَ سماعَ رجل وكتابَه، فيَحْبِسَه عنه، ومَن فعل ذلك فقد ظَلَم نفسَه.

فإنْ مَنَعَه إياه: فقد رُوِّينا أن رجلًا ادَّعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه إياه، فتحاكما إلى قاضيها حفص بن غِيَاثٍ، فقال لصاحب الكتاب: أخرج إلينا كتبك، فما كان من سماع هذا الرجل بخطّ يدك ألزمناك، وما كان بخطه أعفيناك منه.

قال ابنُ خلّاد: سألت أبا عبد الله الزُّبَيريّ عن هذا، فقال: لا يجيء في هذا الباب حكمٌ أحسنُ من هذا، لأن خطَّ صاحب الكتاب دالٌّ على رضاه باستماع صاحبه معه. قال ابن خلّاد: وقال غيرُه: ليس بشيء.

ورَوى الخطيبُ الحافظ أبو بكر عن إسماعيل بن إسحاق القاضي: أنه تُحُوكِمَ إليه في ذلك، فأطرق مليًّا، ثم قال للمدعَى عليه: إن كان سماعه في كتابك بخطك فيَلزمُك أن تُعيرَه، وإن كان سماعه في كتابك بخطّ غيرك فأنت أعلمُ.

قلتُ: حفص بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة[١]، وأبو عبد الله الزُّبيري من أئمة أصحاب الشافعي[٢]، وإسماعيلُ بن إسحاق لسانُ أصحاب مالك وإمامُهم[٣]، وقد تعاضدت أقوالهم في ذلك، ويَرجعُ حاصلُها إلى أن سماعَ غيره إذا ثَبَتَ في كتابه برضاه فيلزمُهُ إعارتُه إياه. وقد كان لا يتبيَّنُ لي وجهُهُ، ثم وجَّهتُه بأن ذلك بمنزلة شهادةٍ له عنده، فعليه أداؤها بما حوته، وإن كان فيه بذلُ

---

(١) هنا في ابن الصلاح «جعفر بن غياث» وهو خطأ. وقد مضى قريباً على الصواب «حفص بن غياث»، وهو من تلاميذ أبي حنيفة، ومن شيوخ أحمد بن حنبل، ولد سنة ١١٧هـ ووُلي قضاءَ الكوفة ١٣ سنة، وقضاء بغداد سنتين، ومات سنة ١٩٤هـ.

(٢) هو أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيري صاحبُ كتاب «الكافي» في فقه الشافعي. قال النووي: «مات قبلَ سنة ٣٢٠». وله ترجمة في «تاريخ بغداد» للخطيب ٨: ٤٧١، و «تهذيب الأسماء» للنووي ٢: ٢٥٦.

(٣) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زَيْد بن دِرْهَم، ولد سنة ٢٠٠، ومات في أواخر ذي الحجة سنة ٢٨٢، وله ترجمة في «الديباج المُذْهَب» ص ٩٢ ــ ٩٥.

مالِه، كما يلزمُ متحمِّلَ الشهادة أداؤها، وإن كان فيه بذلُ نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها. والعلمُ عند الله تعالى.

ثم إذا نَسخ الكتابَ فلا ينقلْ سماعَه إلى نسخته إلّا بعد المقابلة المَرْضيَّة. وهكذا لا ينبغي لأحد أن يَنقُلَ سماعاً إلى شيء من النُّسَخ، أو يُثبتَه فيها عند السماع ابتداءً، إلّا بعد المقابلة المرضيةِ بالمسموع، كيلا يغترَّ أحدٌ بتلك النسخة غيرِ المُقَابلة، إلّا أن يُبيِّن مع النقل وعنده كونَ النسخة غيرَ مقابلةٍ. والله أعلم.

هذا آخر ما قال أبو عَمْرِو بنُ الصلاح في هذا الفصل، وقد طال جدًّا، ولكنه نفيسٌ كله، وفيه فوائدُ جمةٌ، ودقائقُ بديعة، وقد كتب العلماءُ بعده في ذلك الشيءَ الكثير، منهم المختصِر، ومنهم المطيل؛ وذكروا وجوهاً وتفاصيل أُخَر، وكلها في تصحيح المخطوطات كما أسلفنا؛ ولسنا نحب أن نطيل فيه أكثر من هذا الآن، خشيةَ الملل والسآمة.

وهذه القواعد التي ذَكَرها ابنُ الصلاح يَصلُحُ أكثرُها في تصحيح الكتب المطبوعة، وهي كلها إرشادٌ للمصحح عند النقل من الكتب المخطوطة، حتى يعرفَ قيمةَ الأصول التي يُطبَعُ عنها؛ أهي مما يُوثَقُ به، أم مما يُحتاطُ في الأخذ عنه؟[1].

ولو كانت الفرصُ مواتيةً لحرَّرْتُ قواعدَ التصحيحِ المطبعي، ووضعتُ له القوانين الدقيقة على أساس ما رسم لنا أئمتُنا المتقدمون؛ وعلماؤنا الأعلامُ الثقاتُ، لتكونَ دستوراً للمطابع كلها، ومرشداً للمصححين أجمع، وعَسى أن أفعل، إن شاء الله، بتوفيقه، وهدايته وعونه[2].

---

(١) وقع في الأصل: (يُحاط...)، وهو تحريف من المطبعة.

(٢) قال عبد الفتاح: ما كان شيخنا رحمه الله تعالى يعتزمُ التأليفَ فيه لو سَنَحت الفرصة له، من (قواعد التصحيح أو قواعد التحقيق للنصوص): قد أُلِّفَ فيه كثيرون من المعاصرين تآليفَ حسنة، وأنا أذكرُ هنا جملةً منها، لعلها تفيدُ الباحثين والدارسين الراغبين في تمتين معرفتهم بالضبط والإتقان لما يطبعون أو يحققون، مراعياً فيها التاريخ الزمني لصدورها:

١ ــ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي باشا، القاهرة ١٣٣٠، ثم طبعتُه تصويراً عنه في بيروت سنة ١٤٠٧. =

٢ ــ أصول نقدِ النصوص ونشرِ الكتب لبرجشتراسر الألماني، وهي محاضرات ألقاها على طلبة كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٣٥٠، وطُبعت بإعداد وتقديم تلميذه الدكتور محمد حمدي البكري بالقاهرة سنة ١٣٨٩.

٣ ــ تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، القاهرة ١٣٧٤، ثم طُبعت مرات بالقاهرة.

٤ ــ قواعد تحقيق النصوص للدكتور صلاح الدين المنجد، في مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة سنة ١٣٧٥، ثم طبعت مرات في بيروت.

٥ ــ تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره للدكتور عبد المجيد دياب، القاهرة ١٣٨٠.

٦ ــ الإملاء والترقيم في العربية للأستاذ عبد العليم إبراهيم، القاهرة ١٣٩٥.

٧ ــ منهج تحقيقِ النصوص ونشرِها للدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي مكي العاني، بغداد ١٣٩٥.

٨ ــ المخطوطات العربية تحقيقها وقواعد فهرستها للأستاذ فاضل عثمان توفيق النقيب بغداد ١٣٩٥.

٩ ــ أُسُس تحقيق التراث العربي ومناهجه، وضعته لجنة مختصة في بغداد، نشره معهد المخطوطات العربية في الكويت ١٤٠٠.

١٠ ــ ضبطُ النص والتعليق عليه للدكتور بشار عواد معروف، فَرْزَة من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع من المجلد الحادي والثلاثين، بغداد ١٤٠٠

١١ ــ التوثيق تاريخه وأدواته للأستاذ عبد المجيد عابدين، بغداد ١٤٠٢.

١٢ ــ في منهج تحقيق المخطوطات للأستاذ مطاع الطرابيشي، دمشق ١٤٠٣.

١٣ ــ محاضرات في تحقيق النصوص للدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق ١٤٠٤.

١٤ ــ تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية للدكتور يحيى هلال السرحان، بغداد ١٤٠٤.

١٥ ــ مناهج تحقيق التراث بين القُدامَى والمُحْدَثين للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة ١٤٠٦.

١٦ ــ عناية المحدِّثين بتوثيق المرويات وأثرُ ذلك في تحقيق المخطوطات للدكتور الشيخ أحمد نور سيف، دمشق ١٤٠٧.

١٧ ــ قطوف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربي، حول تحقيق التراث، للأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله تعالى، وهو من أفضل الكتب المبصِّرة المعرِّفة بتحقيق الكتب، ينبغي لمن يحقق كتاباً تحقيقاً تاماً أن يقف عليه ويستفيد منه، نشرته مكتبة السُّنَّة بالقاهرة سنة ١٤٠٩.

وهناك كتب أخرى ومقالات في مجلات كُتبت في الموضوع نفسه.

الفهـارسُ المُعْجَمَـة

الفهارس العامة في مطبوعات المستشرقين:

ومما امتازت به مطبوعاتُ المستشرقين أنْ عُنُوا بوضعِ الفهارس المرشدة للقارىء أتمَّ عناية، في أغلب أحيانهم، وتفننوا في أنواعها، مرتبةً على حروف المعجم: فمن فهرس للأعلام، ومن فهرس للشعراء، ومن فهرس للقبائل، ومن فهرس للأسانيد، ومن فهرس للآيات القرآنية، ومن فهرس للألفاظ النبوية، ومن فهرس للمسائل العلمية ـ على اختلاف مناحي الكتب التي تُعمَلُ لها الفهارس، واختلافِ علومها[1].

وهذا عملٌ قيّم جليل، لا يدرك خطرَه وفائدته، إلّا من ابتُلِيَ بالعناء في البحث والمراجعة، وعَجَز أو وصل إلى ما يريد البحثَ عنه.

وقد تبعهم في ذلك كثير من المصححين المُحْدَثين عندنا، تقليداً لهم، على اضطرابٍ فيما يصنعون وتقلقلٍ، فمنهم من يُتْقن، ومنهم من يَعجِزُ، ومنهم من

---

(١) ومن المستغرب النادر أن أجلّ الكتب وأصحها بعد كتاب الله، وهو: صحيح البخاري، وهو أشدّ الكتب حاجة إلى الفهارس المعجمة، لصعوبة البحث فيه إلا على من تحقق به، وطالت له ممارسته: هذا الصحيح طبعه المستشرقون ولم يضعوا له الفهارس كعادتهم!!

قال عبد الفتاح: نعم لم يضعوا لصحيح البخاري فهرساً خاصاً به، ولعلهم استغنوا عنه بكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» الذي توارد وتعاقب على تأليفه جمهرة من المستشرقين. ففيه فهرسة ألفاظ «صحيح البخاري» وسائر الكتب التسعة التي فهرسوها فيه.

وهذا الذي قاله شيخنا رحمه الله تعالى كان قبلَ أكثرَ من خمسين سنة، فقد أرَّخ شيخنا الفراغَ من كتابة المقدمة لكتاب «جامع الترمذي»، في ٢٧ من جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧ الموافق ١٩٣٨/٨/٢٢. وفي أيامنا هذه صُنِّفَتْ الفهارس لكتاب «صحيح البخاري» وغيرِهِ من كتبه.

وفُهرِسَتْ جُلُّ كتبِ الحديث الكبيرة والصغيرة المطبوعة، وصارت (الفَهْرَسَةُ) جزءاً من الأعمال التجارية، يُحسنها أفرادٌ ويتدخَّل فيها أفراد! وكُسِرَ سياجُ العلم، فغدا كلُّ متفرِّج على كتب الحديث محدِّثاً، وكلُّ مُشْتَمٍّ لِشمَّةٍ من العلم عالماً محققاً، واندلقت الكتبُ الغُثَاءُ من المطابع، واختلط الجيدُ بالرديء والضارُّ بالنافع، فإنا لله!

يوفَّقُ، ومنهم من يَفشَل، ومَرَدُّ ذلك إلى إسناد العمل لغير أهله أحياناً، وإلى ضنّ الناشرين.

وأما دُوْرُ الطباعة القديمة عندنا ــ وفي مقدمتها مطبعةُ بُولاق ــ فلن يُعْنَ مصححوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً، وما أظنهم فكَّروا في شيء منه، مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة. ومن أمثلةِ ذلك: «سيرة ابن هشام» نَشَرَها المستشرق (وستنفلد) في سنتي ١٨٥٩ ــ ١٨٦٠ ومعها فهارس مفصلة، ثم طبعت في بولاق سنة ١٢٩٥هـ (توافق سنة ١٨٧٨م) بدون فهارس. وأنا أستبعدُ جداً أن لا تكون طبعة (وستنفلد) في يد مصححي مطبعة بولاق عند طبع الكتاب!!

وصُنعُ الفهارس على هذا النحو ابتكارٌ طريف[1]، والفهارسُ مفاتيح الكتب، وللمستشرقين الفضلُ الأوّل في تطبيقه على المطبوعات العربية، أعانهم على ذلك وجودُ المطابع.

اغترارُ الناس بصِناعة المستشرقين:

وكما اغترَّ الناس بصناعة المستشرقين في التصحيح اغترُّوا بصناعتهم في الفهارس، بل كانوا أشدَّ بهم اغتراراً، وأكثرَ لهم خُنوعاً وخضُوعاً، ووقع في وَهْمِهم اليقينُ بأن هذه الفهارس شيءٌ لم يعرفه علماءُ الإسلام والعربية، بل ظنوا أن أنواع المعاجم كلِّها من ابتكار الإفرنج، وأنَّ ما عندنا منها تقليد لهم واقتباسٌ منهم.

نفيُ الدكتور الغَمْراوي سبقَ المستشرقين بالمعاجم:

وأولُ من عَلِمناه نَفَى هذه الأسطورةَ، وأكْذَبَ هذا الوَهْمَ: صديقُنا الأخ

---

(١) قال عبد الفتاح: سيتبينُّ لك بجَلاءٍ ووضوح أن هذه (الفهارس العامة)، قد سَبَق إلى ابتكارها المسلمون قبل نحو ٨٠٠ عام، كما ستراه فيما يأتي ص ٧٦، أثناء كلامي على (فهارس جامع الأصول في أحاديث الرسول) للعلامة ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦، ولو وقف شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى على (فهارس) هذا الكتاب لما أضاف إلى المستشرقين إلَّا الاختلاسَ أو الاقتباس!

العلامة الأستاذ «محمد أحمد الغَمْرَاوي» المدرسُ بكلية الطب المصرية، في كتاب «مُرشِد المتعلم»[١]، الذي ترجمه عن اللغة الإنكليزية، وألحَقَ به فصلاً بقلمه في «كتب المراجعة في اللغة العربية» وَصَفَ فيه كثيراً من المعاجم العربية، وذَكَر تاريخ مؤلفيها.

ثم قال[٢]: «ولعلك لاحظتَ في وصف هذه القواميس[٣] أنها هجائية، أي مرتبة ترتيباً هجائياً على حروف المعجم: الألف فالباء فالتاء وهلم جرًّا، في جميع حروف الكلمة، على نسق المعاجم الإفرنجية. لكن المعاجم الإفرنجية في هذا تابعةٌ غيرُ متبوعةٍ، فهي في ذاتها متأخرةُ النُّشُوء، نشأتْ بعد عهد النهضة، أي بعد القرن الخامس عشر، والترتيب الهجائي جاء بعد ذلك، كخطوة في تاريخ نُشُوئها، حتى إن أول قاموس هجائي إنجليزي لم يظهر إلاّ في القرن السابع عشر، ولم يكن قاموساً بالمعنى المعروف، إنما كان مجموعة كلمات صعبةٍ دراسية.

وإذا تنزلنا في استعمال كلمة «قاموس» وأطلقناها على مثل هذه المجموعة، فإن مَوْلِدَ القواميس الهجائية في اللغة العربية قديم جدًّا. لكن استعمال «قاموس» بهذا المعنى فيه تجوّز كبير، ولا داعي له فيما نحن بصدده، مَنْ أيُّ الاثنين أسبق إلى الترتيب الهجائي: الشرقُ أم الغرب؟ فإن أقدم القواميس العربية التي ذكرنا لك ظهر في القرن الخامس الهجري[٤]، أو الحادي عشر الميلادي».

---

(١) طبع بمطابع دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤.

(٢) في ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

(٣) اقرأها دائماً: «المعاجم». قال عبد الفتاح: فإن (القاموس) الذي سَمَّى به كتابَهُ مجد الدين الفَيْرُوزْآبادي معناه: (البحر)، وسمّاه «القاموس المحيط» لسعته وزيادتِهِ على المعجم المسمَّى «الصحاح» للجوهري، ولما اشتَهَر «القاموس المحيط» واحتلَّ الصدارة في كتب المعاجم اللغوية باسمه: «القاموس المحيط» ظَنَّ بعضُهم أن معنى (القاموس) كتابُ معجمٍ لغويٍّ، فسَمَّوا بلفظ (القاموس) غيرَ كتاب في المفردات العربية وغير العربية!!

(٤) يشير بذلك إلى كتاب «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢، ولكن سنذكر فيما يأتي معاجمَ عربية أقدمَ منه كثيراً.

ثم قال «فتاريخ القواميس العربية الهجائية يرجع على الأقل إلى القرن العاشر، أي نحو سبعة قرون قبل تاريخ أول مجموعة كلماتٍ إنجليزية هجائية، وأكثرَ من ثلاثة قرون قبل أول قاموس هجائي لاتيني ظهر في أوربا، حين كانت اللاتينيةُ لغةَ الأدب في أوربا، قبل أن يكون لأوربا لغاتٌ أدبية.

العربُ أسبَقُ الأمم إلى إنشاء المعاجم:

فالعربُ هم أسبقُ الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً للترتيب الهجائي، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يعتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج، واختصت به القواميس الإفرنجية»!

فإذَنْ: أولُ معجم لَطِينيٍّ[1] ظهر في أوربة كان في القرن الثالث عشر الميلادي أو بعده، وأولُ مجموعةٍ هجائية للكلمات الإنجليزية ظهرت في القرن السابع عشر أو بعده.

فالشرقُ شَرْقٌ، والغَرْبُ غربٌ: الشرقُ دائماً ابتكارٌ وإنشاءٌ. والغربُ دائماً تقليدٌ ثم تنظيمٌ!!

تقدُّمُ الغرب على الشرق بإخراجه الآلةَ والبارود:

وإنما أعان الغَرْبَ على الظهور؛ وعلى تثبيت قَدَمِهِ في العلوم والصناعات، وعلى امتلاك أعنَّةِ الدنيا: أن نهضتَه ـ المقتبسةَ من الشرق ـ اقترنتْ باختراع الآلات الميكانيكية وباختراع البارود، والذين عَرَفوا البارود أوّلاً هم العربُ، وحاربوا الإفرنج بالمدافع في أواخر عهد الفِرْدَوْسِ المفقود (الأندلس)، وعَرَف العربُ أيضاً مبادىءَ المِيْكَانِيكا، ولو تأخرتْ كارثةُ هزيمتِهم، وتفرُّقهم قليلاً حتى يتهيَّأَ لهم استكمالُ ما عرفوا أو بدءوا في معرفته؛ ما قامت للإفرنج قائمة؛ ولكانت أوربةُ كلُّها بلاداً إسلاميةً؛ أو في حماية الإسلام.

ولكن هكذا قُدّر فكان، وربما دار الفَلَكُ دورتَه، فوصلَ المسلمون من أسباب

---

(١) هذا هو التعريب الصحيح القديم لكلمة «لاتينيّ».

مجدهم وعزهم ما انقطع، وها هي البشائر تلوح في الآفاق، لا يَحجُبُها إلَّا غَيَاياتُ[١] من الضعف والتفرنج، إذا ما هبتْ عليها نسماتُ الإسلام انقشعتْ، ثم يَثِبُ الأسدُ وَثْبَتَه، إن شاء الله[٢].

الخليلُ الفراهيدي أول من ابتكر (المعجم):

ونعودُ إلى ـ الحديث عن ـ ابتكار العرب المعجمَ والفهارسَ[٣]:

---

(١) الغَيَاياتُ جمعُ غَيَايَة، وهي كلُّ ما أظلَّ الإنسانَ فوق رأسه، كالسحابةِ والغَبرَةِ والظِّلِّ ونحوِ ذلك. (ع).

(٢) كتب كثيرٌ من العلماء والمفكرين وألَّفوا الكتب في بشائر عودة الإسلام إلى سيادته ووجوده الحضاري، وما الصحوة الإسلامية المشهودة اليوم إلَّا طليعة من طلائع انبثاق الفجرِ المشرِق المنشود. وبازدياد وَعْي المسلمين لكيدِ الغرب وحَرْبِهِ لهم تقوى الوثباتُ إلى هتك الغَيَايات ودفعِ العدوان على الإسلام، وبذلك يتحقق بفضل الله، ما ترجَّاه المؤلِّف إن شاء الله. (ع).

(٣) قال عبد الفتاح: لفظُ (المُعْجَم) مصدرٌ بمعنى (الإعجام)، فكما تقول: أدخلتُه مُدْخَلاً وأخرجتُه مُخرَجاً أي إدخالاً وإخراجاً، تقولُ: أعجمتُهُ مُعجَماً أي إعجاماً. والهمزةُ في فِعلِ (أَعجمتُه) للسَّلْبِ والنفي، أي أَزلتُ عنه العُجمة وهي الالتباس والإبهام، ونظيرُهُ في همزة السلب: أشكيتُ زيداً أي أزلتُ له شكواه، وأشكلتُ الكتابَ أي أزلتُ عنه إشكالَه. فمعنى (المعجَم): الكتابُ الذي يُزيل الالتباسَ والخفَاءَ عن معرفةِ كذا.

وفي «المعجم الوسيط» ٢ : ٥٨٦ «المُعْجَمُ: ديوانٌ لمفردات اللغة مرتَّبٌ على حروف المعجم، جمْعُهُ مُعجمات ومعَاجم. وحروفُ المعجم حروفُ الهجاء».

وانظر ـ إذا شئت ـ بحثاً مستفيضاً للإمام ابن جِنِّيْ حولَ لفظ (المعجم) في كتابه «سِرّ صناعة الإعراب» ١ : ٣٨ ـ ٤٤.

و (الفهارس) جمعُ (فِهْرِس)، جاء في «القاموس» وشرحه «تاج العروس» ٧ : ٢١١، في (فهرس): «الفِهْرِس بالكسر، قال الليث: هو الكتابُ الذي تُجمَعُ فيه الكتب، وليس بعربيّ محض ولكنه معرب، وقال غيره: هو معرَّبُ فِهرِسْت. وقد اشتقوا منه الفعلَ فقالوا: فَهْرَسَ كتابَه فَهرسةً، وجمعُ الفهرسة فهارس». انتهى. وفي «معجم الألفاظ الفارسية المعرَّبة» لأدّي شِيْر ص ١٢٢ «الفِهْرِس معرَّب فِهْرَسْت، وهو الكتاب الذي تُجمَع فيه أسماءُ الكتب». وفي «المعجم الذهبي: فارسي عربي» للدكتور محمد ألْتُونجي ص ٤٣٦ «فِهْرِس، فِهْرِست (مُعرَّب): جَدْوَلُ الأبوابِ وفصولِ الكتاب». والليثُ هنا ليثُ بن المظفَّر اللغوي تلميذ الخليل.

فأولُ مَن نعلمه فكَّر في ذلك: الخليلُ بن أحمد[١]، إمامُ اللغة والعربية، ومخترعُ العَروض، في أواسط القرن الثاني الهجري، فإنه ألّف «كتاب العَيْن» في اللغة[٢] وفي أوله ما نصه:

«هذا ما ألَّفه الخليلُ بن أحمد البصري ـ رحمةُ الله عليه ـ من حروف أ ب ت ث مع ما تَكلَّمَتْ بهِ، فكان مدارَ كلام العرب وألفاظِهم، ولا يَخرُجُ منها عنه شيءٌ. وقد أراد أن تعرفَ بها العَرَبُ أشعارَها وأمثالَها ومخاطباتِها، وأن لا يَشِذَّ عنهُ شيء من ذلك.

فأعمَلَ فِكره فيه، فلم يمكنه أن يبتدىء بالتأليف من أول أ ب ت ث وهو الألف، لأن الألف حرف مُعْتَلٌّ، فلما فاته الحرفُ الأول كَرِهَ أن يبتدىء بالثاني، وهو الباء، إلّا بعدَ حُجَّةٍ واستقصاء النظر، فدبَّر ونظر إلى الحروف كلها، وذاقَها، فوجد مخرجَ الكلام كلَّه من الحلق، فصيَّر أَوْلاَها بالابتداء أدخلَ حرفٍ منها في الحلق.

وإنما كان ذوقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يُظهر الحرفَ، نحو: أَبْ،

= وفي «تثقيف اللسان وتلقيح الجنَان» لابن مكي الصِّقِلِّي ص ٥٤ «يقولون: فِهْرِسةُ الكتب، يجعلون التاء فيه للتأنيث، ويقفون عليهِ بالهاء. قال الشيخ أبو بكر ـ محمد بن علي التميمي ـ: الصوابُ فِهرِسْت، بإسكان السين والتاء فيه أصلية، قال: ومعنى (الفِهْرِسْت) جملةُ العَدَد، لفظةٌ فارسية، واستعمَلَ الناسُ مِنهُ: فَهْرَسَ الكتبَ يُفهرِسُها فَهْرَسَةً، مثلُ دَحْرَجَ يُدحرِجُ دَحْرَجةً، فقولهم: الفِهْرِستُ: اسمُ جملةِ المعدود، والفَهْرَسَةُ المصدر».

(١) هو الخليل بن أحمد بن عَمْرو بن تميم الفَرَاهِيدي، وُلِدَ سنة ١٠٠، ومات سنة ١٧٠، وقيل ١٧٥. أي في القرن الثامن الميلادي، لأن سنة ١٧٥ هجرية توافق سنة ٧٩١ ـ ٧٩٢ ميلادية. وقد نَقَل علاء الدّين البَسْنَوي في «محاضرة الأوائل» ص ٦٩، عن السيوطي قال: «أوَّلُ من وَضَع اللغة على الحروف الخَليلُ بن أحمد».

(٢) هو من كنوز العرب النادرة المفقودة، وكان العلامة الأب أنستاس الكِرمِلي قد شرَع في طبع ما وجده منه قبل الحرب العظمى، منذ بضع وعشرين سنة، فطَبَع ببغداد قطعة منه في ١٤٤ صفحة، وهي عزيزة الوجود.

قال عبد الفتاح: ثم طُبِعَ كلُّه في بغداد سنة ١٣٩٥ ـ ١٤٠١ في ثمانية أجزاء. والحمد لله رب العالمين.

أَتْ، أَثْ، أَحْ، أَعْ، أَغْ. فوجَد العينَ أدخلَ الحروف في الحلق، فجعلها أولَ الكتاب، ثم ما قَرُب منها، الأرفع فالأرفع، حتى أتى على آخِرِها، وهو الميم.

فإذا سُئلتَ عن كلمة وأردتَ أن تعرف موضعها، فانظر إلى حروف الكلمة، فمهما وجدتَ منها واحداً في الكتاب المقدّم[١]، فهو في ذلك الكتاب. وقَلَبَ الخليلُ أ ب ت ث فوضعها على قدر مَخْرجِها من الحَلْق، وهذا تأليفه: ع ح هـ، خ غ، ق ك، ج ش ض، ص س ز، ط ت د، ظ ذ ث، ر ل ن، ف ب م، و ا ي»[٢].

هذا ما في صدر «كتاب العين» وسواءٌ أكان من قول تلميذِهِ وراويةِ كتابه الليثِ بن المظفر بن نصر بن سَيَّار، أم من قولِ الخليل نفسِه، على عادة المتقدمين في كتبهم في التحدُّث عن أنفسِهم بضمير الغائب: فإنَّ ذلك لا يَنقص من دلالته شيئاً، إنه يدل على أن الخليلَ أولُ من فكَّرَ في التأليف على حروف المعجم، ووضْعِ اللغةِ عليها.

وقد حكى تلميذُه الليثُ حكايةَ تأليف الكتاب، نقلها محمد بن إسحاقَ النديم في «الفهرست»[٣] عن الكِسْرَوِي، وحكاها ياقوت أيضاً في «معجم الأدباء»[٤] عن الكِسْرَوِي، وبين الروايتين فروق ضئيلة في الألفاظ، وشيءٌ من الخطأ والتحريف، جمعتُ ما بينهما، وأصلحتُ ما استطعتُ إصلاحَه:

---

(١) قال عبد الفتاح: قولُ الخليل هنا: (فمهما)، لفظُ (مهما) هنا بمعنى (إذا)، وهذا المعنى لم يُذكر في «المعاجم»، ولم أرَ له شاهداً في كلام العرب فيما وقفتُ عليه، والعمدةُ في كلام اللغويين ما يروونه لا ما يَلفِظُونه. وقد وجدتُ هذا الاستعمالَ في كلام الإمام الغزالي في «المستصفى من علم الأصول».

(٢) في النسخة المطبوعة المتقدِم ذكرُها: (و ا ي همزة). ع.

(٣) ص ٦٤ ــ ٦٥ من طبعة مصر سنة ١٣٤٨. والفهرست ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧.

(٤) ٦: ٢٢٧ من طبعة مرجليوث. و١٧: ٥١ من الطبعة ذات العشرين جزءاً.

قال ابنُ النديم: «قال أبو الحسن علي بن مهديّ الكِسْرَوِي[١]: حدثني محمد بن منصور المعروفُ بالزّاجِ المحدِّثُ[٢]، قال: قال الليثُ بن المظفَّر بن نصر بن سيّار: كنتُ أصِيرُ[٣] إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوماً: لو أنَّ إنساناً قَصد وألَّفَ حروف ا ب ت ث على ما أُمَثِّلُه لاستوعَبَ في ذلك جميعَ كلام العرب، فتهيأ له أصلٌ لا يَخرُج عنه شيءٌ بَتَّةً. قال: فقلتُ له: وكيف يكون ذلك؟ قال: يُؤلِّفه على الثُّنائيّ والثلاثيّ والرباعيّ والخماسيّ، وإنه ليس يُعرف للعرب كلامٌ أكثرُ منه. قال الليث: فجعلتُ أستفهمه ويصفُ لي، ولا أقفُ على ما يصفُ، فاختلفتُ إليه في هذا المعنى أياماً، ثم اعتلَّ وحَجَجْتُ، فما زلتُ مشفِقاً عليه، وخَشِيتُ أن يموتَ في علته، فيبطل ما كان يشرحُهُ لي، فرجعت من الحج وصِرت[٤] إليه، فإذا هو قد ألَّف الحروفَ كلَّها، على ما في صدر هذا الكتاب، فكان يملي عليَّ ما يَحفظ، وما شَكَّ فيه يقول لي: سَلْ عنه، فإذا صَحَّ فأثْبِتْه، إلى أن عَمِلتُ الكتابَ[٥]، قال عليُّ بنُ مَهْدي: فأخذتُ من محمد بن منصور نسخةَ هذا الكتاب، وهي «العين» انتَسَخَها محمدُ بن منصور بن الليث بن المظفر».

---

(١) له ترجمة في «معجم الأدباء» (٥: ٤٢٧ ــ ٤٣٢)، وكان موجوداً سنة ٢٩٨. وقال ابن أبي طاهر: «وكان الكسروي أديباً ظريفاً حافظاً، راوية شاعراً عالماً بكتاب «العين» خاصة».

(٢) «زاج» بالزاي والجيم، كما في «القاموس» وكُتُب الرجال، وفي ياقوت «راح» بالمهملتين، وهو خطأ مطبعي. ويظهر أن الكِسْرَوِي أخطأ اسمَ شيخه فسماه «محمدَ بن منصور» والصحيح أنه «أحمدُ بن منصور»، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» للخطيب ٥: ١٥٠ ــ ١٥١، و«التهذيب» ١: ٨٢ ــ ٨٣، ومات الزاجُ هذا في يوم الخميس ١٠ ذي الحجة سنة ٢٥٧.

(٣) في الفهرست «أسير» بالسين، وهو تصحيف.

(٤) في الفهرست «وسرت» بالسين، وهو تصحيف.

(٥) هكذا هذه الرواية، وليس من هَمِّنا هنا أن نحقق الخلافَ في تأليف كتاب «العين»، وهو خلاف قديم معروف، ولكن الذي أرضاهُ وأرجِّحُه مما قرأت وفهمت: أن الخليل وضع الكتابَ جملة، فرَسَم حدوده، وبَنَى هيكله، وملأ أكثر الموادّ بمفرداتها، أو كثيراً منها، إملاءً على تلميذه الليث بن المظفر، ثم زاد فيه الليثُ ما صَحّ عنده مما أَذِنَ له به الخليل، وقد وجدتُ عند =

متابعة العلماء للخليل في تأليف المعاجم، وتطويرُها:

ثم جاء العلماءُ بعد الخليل، فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم، إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ما صَنَع الخليلُ فيه عَنَتٌ وإرهاقٌ، لا يتقنه إلّا من كان مثلَ الخليل، ورأوا أن الألِفَ كما تكون حرفاً معتلاً تكون همزةً، أي حرفاً غيرَ معتل، وأنها لا تكون حرف علة في أول الكلمة، فقلدوا الخليل في أصل النظر والفكر، فرتبوا على ترتيب المعجم، وكلُّهم اعتَبَر أصلَ الكلمة بعد نفي الزوائد عنها، ثم رتبوا:

فمنهم من رتَّب على أوائل الكلمات، فبدأ بما أوله الهمزة، وهكذا، كترتيب «المصباح المنير» مثلاً، ومنهم من رتَّب على أَواخر الكلمات، فَقَسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف، ثم رتَّب كلّ باب على فصول باعتبار أَوائل الكلمات، وهكذا، كترتيب «الصحاح» و «القاموس» مثلاً. وكلُّهم راعى الترتيب في الحروف المتوسطة في الكلمات أيضاً، فما كان ثانيه ب مقدَّم على ما كان ثانيه ت وهكذا.

= كتابةِ هذا ما يُشير إلى قوّته وتأييده؛ فيما نَقَل ابنُ خَلِّكان في ترجمة الخليل ١ : ٢١٦، عن حمزة بن الحسن الأصبهاني، قال:

«وبعدُ، فإن دولةَ الإسلام لم تُخْرِجْ أبدعَ للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصولٌ، من الخليل، وليس على ذلك برهانٌ أوضحُ من علم العَرُوض، الذي لا عن حكيم أَخَذَه، ولا على مِثالٍ تَقدَّمه فاحتذاه، وإنما اخترعه مِن مَمَرٍّ له بالصَّفَّارين، من وَقْعِ مِطرقةٍ على طَسْتٍ، ليس فيهما حُجةٌ ولا بيانٌ يؤدِّيان إلى غير خليتهما، أو يفسِّران غيرَ جوهرهما، فلو كانت أَيامُه قديمةً، ورسومُه بعيدةً، لَشَكّ فيه بعضُ الأممَ، لصنعته ما لم يصنعه أَحدٌ، منذ خلقَ اللَّهُ الدنيا، من اختراعِهِ العلمَ الذي قدَّمتُ ذكرَهُ، (ومن تأسيسه بناءَ كتابِ العين)، الذي يَحصُرُ لغةَ أمةٍ من الأمم قاطبةً، ثم من إمدادِهِ سيبويه مِن علمِ النحو بما صَنَّف منه كتابَه، الذي هو زينةٌ لدولة الإسلام».

وإن شئت الإسهاب بعد هذا فاقرأ «الفهرست» لابن النديم ٥٣ ــ ٥٥، و «معجم الأدباء لياقوت» ١٨١ ــ ١٨٣ و٦: ١٩٧ ــ ١٩٨ و٢٢٢ ــ ٢٢٧) و «بُغْيَة الوُعاة» للسيوطي ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥ و٣٨٣ و «مفتاح السعادة» لطاش كُبْرِي زادَهْ ١ : ٩٤ ــ ٩٦، و «كشف الظنون» ٢ : ٢٨٩ ــ ٢٩١ طبعةِ الآستانة.

ومعاجم اللغة يَعسُرُ حصرُها، وليس هذا أيضاً بموضعه، وإنما يهمنا أن يعرف القارىء أن المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات قديمة وكثيرة، لما وقع في وَهْمٍ كثيرٍ من الناس أَن جُلّها مرتب على أواخر الكلمات، لما اشتهر بينهم من الصحاح والقاموس ولسان العرب.

ترتيب معاجم اللغة على أوائل الكلمات قديم:

وفي كلام الأخ الأستاذ الغَمْراوي ــ الذي نقلنا آنفاً[١] ــ ، ما يُوهم القارىءَ أن كتاب «المفردات» للراغب الأصفهاني أقدَمُ المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات، وليس كذلك، فإن هذا الترتيب قديم جدًّا، ومن أقدم ما وَصَل إلينا منه كتابُ «جمهرة اللغة» لابن دُرَيْد، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد، مات في رمضان سنة ٣٢١، وهو مطبوع في حيدر آباد، في ثلاث مجلدات كبار ضخام، طبع في سِنِيْ ١٣٤٤ ــ ١٣٤٦، وقد قال في خطبته ما نصه:

«فارتجلتُ الكتابَ المنسوبَ إلى «جمهرة اللغة»، وابتدأتُ فيه بذكر الحروف المعجمة، التي هي أصلُ تَفَرَّعَ منها جميعُ كلام العرب، وعليها مدارُ تأليفه وإليها مآل أبنيته. وبها معرفة متقاربه من متباينه، ومُنقادِهِ من جامحه.

ولم أجْرِ في إنشاء هذا الكتاب إلى الإزراء بعلمائنا، ولا الطعن في أَسلافنا، وأَنى يكونُ ذلك؟ وإنما على مثالهم نَحتذي، وبسبيلهم نقتدي، وعلى ما أصَّلوا نَبْتَنِي.

وألَّف أبو عبد الرحمن الخليلُ بن أحمد الفَرْهُودي رضوان الله عليه «كتابَ العين»، فأتعَبَ من تصدَّى لغايته، وعَنَّى من سَمَا إلى نهايته، فالمنصِفُ له بالغَلَب معترفٌ، والمعاند متكلف، وكلُّ مَنْ بعده له تَبَعٌ، أَقرَّ بذلك أَم جَحَدَ، ولكنه رحمه الله تعالى ألَّف كتاباً مشكلاً، لِثُقوب فَهْمِه، وذكاء فطنته، وحِدّةِ أذهان أَهل دهره.

وأملينا هذا الكتابَ والنقصُ في الناس فاشٍ، والعجزُ لهم شاملٌ، إلَّا

---

(١) في ص ٤٣.

خصائص كدراريِّ النجوم، في أطراف الأفق، فسهَّلنا وَعْرَه، ووطَّأْنا شَأْزَه[١]. وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة، إذ كانت بالقلوب أعْبَقَ[٢]، وفي الأسماع أنْفَذَ، وكان علمُ العامَّةِ بها كعلم الخاصَّةِ، وطالبُها من هذه الجهة بعيداً من الحَيْرَةِ، مُشْفِياً على المراد».

وكتابُ «غريب القرآن» لأبي بكر محمد بن عُزَير[٣] السِّجِسْتَاني، المتوفى سنة ٣٣٠، وهو كتاب معروف، طُبع بمصر في سنة ١٣٢٥، وأوَّلُهُ بعد الحمدِ والصلاةِ: «هذا تفسيرُ غريب القرآنِ، ألِّف على حروف المعجم، لِيَقرُبَ تناوُله ويَسهُلَ حفظُه على من أراده». وذَكَر الحافظ عبدُ الغني الأَزْدِي المصري المتوفى سنة ٤٠٩ في كتاب «المؤتلِف والمختلِف»: ابنَ عُزَيرٍ هذا فقال: «صاحبُ كتاب غريب القرآن على حروف المعجم».

ترتيب الأعلام على حروف المعجم قديم:

وترتيبُ اللغة على حروف المعجم هو الأساسُ والأصلُ للفهارس، ثم اخترع علماءُ الإسلام ـــ قياساً عليه ـــ ترتيبَ الأعلام على حروف المعجم، وأولُ من علمناه فعل ذلك الإمامُ أبو عبد الله البخاري[٤] في كتابه «الجامع الصحيح» قال: «بابُ

---

(١) «الشَّأْز»: المكانَ الغليظ المرتفع.

(٢) «أعبق» أي ألزق.

(٣) «عزير» بضمّ العين المهملة وفتح الزاي وآخره راء، هذا هو الراجح، وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاي. قال الذهبي في «المشتبِه» ص ٣٦١: «قال ابنُ ناصر وغيرُه: من قال بزايين صَحَّف». وقال أبو البركات ابن الأنباري في «نزهة الألِبَّاء» ص ٣٨٦: «وسمعت شيخنا أبا منصور موهوبَ بن أحمد الجَوَالِيقي يحكي عن أبي زكرياء يحيى بن علي التِّبرِيزي أنه قال: رأيت بخطِّ أبي بكر بن عزير، عليه علامة الراء غير معجمة. وصنف كتاب غريب القرآن، وأجاد فيه، ويقال: إنه صنفه في خمس عشرة سنة، وكان يقرؤه على أبي بكر بن الأنباري، فكان يُصْلِحُ له فيه مواضع». وانظر أيضاً «بغية الوعاة» للسيوطي ص ٧٢ ـــ ٧٣.

(٤) توفي البخاري ليلة السبت أول شوال سنة ٢٥٦ (٢ سبتمبر سنة ٨٧٠).

تسميةِ مَن سُمِّيَ مِن أهلِ بدرٍ، في الجامع الذي وَضَعَهُ أبو عبد الله، على حروفِ المعجم»[١]، فذَكَر أولاً النبيَّ صَلّى اللَّهُ عليه وَسلم، ثم ساق أسماءَ الصحابة على الحروف، وفي بعض روايات البخاري ذِكْرُ أَبـي بكر وعمرَ وعثمانَ وعليٍّ، وحدَهم قبلَ سائر الصحابة. ولعله قد سبَقَ البخاريَّ غيرُه إلى ذلك مما لم أَعلم به، أو مما غاب عني علمُه الآنَ.

ثم أَلَّف العلماءُ ما لا حصْرَ له من الكتب في التراجم على اختلاف أنحائها ومراميها، على حروف المعجم. وأَولُ من عُني بذلك فيما علمتُ علماءُ الحديث، فقد صَنعوا ما لم يَصنع أحدٌ، ووصلوا إلى ما لم يَصِلْ إليه أَحَدٌ، أَلَّفوا في تراجم رجال الحديث والرواية مؤلفاتٍ ضخمةً واسعة، صغيرةً وموجزةً، لم يُطبَع منها إلّا النَّزْرُ اليسير، وهذا النزر في ذاته كثير خطير، وعندي في مكتبتي من ذلك لمؤلِّف واحدٍ ٣٢ مجلداً[٢]، وهو الإمام الكبير الحافظ أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلَاني المصري، شيخ الإسلام وقاضي القضاة، المتوفى ليلة السبت ٢٨ ذي الحجة سنة ٨٥٢ (٢٢ فبراير سنة ١٤٤٩ ميلادية)، وله في ذلك مؤلفات أخرى لم تطبع.

وأقدَمُ كتابٍ عرفتُه في رجال الحديث مرتَّبٍ على الحروف: «كتابُ الضعفاء الصغيرُ» للبخاريِّ الإمام، وهو مطبوع على الحجر بالهند طبعة قديمة بدون تاريخ، في ٣٤ صفحة، ثم «كتابُ الضعفاء والمتروكين» للنَّسائي صاحب السنن[٣]، وهو مطبوع مع كتاب البخاري أيضاً، في ٢٢ صفحة، ثم كتابُ: «الكامل في معرفة ضعفاء

---

(١) صحيح البخاري ٥: ٨٧ من الطبعة السلطانية و٧: ٢٥١ من فتح الباري طبعة بولاق. (و٧: ٣٢٦ من طبعة السلفية).

(٢) بيانها: الإصابة في تمييز الصحابة ٨ مجلدات، تهذيب التهذيب ١٢ مجلداً، لسان الميزان ٦ مجلدات، الدرر الكامنة ٤ مجلدات، تقريب التهذيب مجلد واحد، تعجيل المنفعة، مجلد واحد.

(٣) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب النَّسَائي، وُلِدَ سنة ٢١٥، ومات بفلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣.

المحدّثين وعلل الحديث» للإمام الحافظ عبد الله بن عَدِيّ الجُرْجَاني، المتوفى في أول جُمَادَى الآخِرَة سنة ٣٦٥ (٥ فبراير سنة ٩٧٦م)، وهو كتاب كبير لم يطبع، ومنه أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية[١].

كتبُ التراجم مرتبة على الطبقات وهو أولى:

وقد كانت كتب التراجم في العصور الأولى مرتبةً على السنين والطبقات[٢]، مثلُ «كتاب الطبقات الكبير» لمحمد بن سعد المتوفى في جمادى الآخرة سنة ٢٣٠ (فبراير أو مارس سنة ٨٤٥)، وهو مطبوع في أوربة في ثمانية مجلدات كبار، ومثلُ تواريخ البخاري الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير، وهذا الصغير مطبوع في الهند[٣].

ومَن مارس كتب التراجم وأطال القراءة فيها وجد أن ما رُتِّب منها على السنين والطبقات أجلُّ نفعاً وأعلى فائدة للمستفيد، من الكتب المرتبة على الحروف، لأن القارىء يدرس رجال العصر الواحدِ وأحوالَهم متقارنةً متقاربةً، ومتتابعةً متواليةً، فيعرفُ النظائرَ والأقرانَ، والشيوخَ والتلاميذَ، فيستفيدُ صورةً مجموعة غيرَ مفرقة، بخلاف ما رتب على الحروف، فقد يُرغِم هذا الترتيبُ المؤلِّفَ على أن يأتيَ برجلٍ من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة العاشرة مثلاً، فلا يجد لقارىء فيها تناسباً بين ما يقرأ.

وإنما اضطر المتقدمون ــ رحمهم الله ــ إلى معاجم الأعلام، لأن المطابع لم تكن وُجدتْ، وأرادوا التيسير على القرّاء والباحثين، لأن الكتبَ والمعاجمَ أسرعُ دِلالة للباحث على ما يطلب من التراجم.

---

(١) ثم طبع في بيروت سنة ١٤٠٤ طبعةً سقيمة! في ثمانية مجلدات بفهارسه. (ع).

(٢) وصَنَع ذلك بعضُ المتأخرين أيضاً كالحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ في كتابيه «تاريخ الإسلام» و«تذكرة الحفاظ».

(٣) ثم طبع الكبير في الهند سنة ١٣٦٢.

وأنا أظن ــ بل أكاد أوقنُ ــ أنه لو وجدت المطابعُ في العصور السالفة، بين أيدي أئمتنا المتقدمين، لكانوا أكثر انتفاعاً بها مِنَّا، ولَوَضعوا كتبهم في التراجم ــ كلَّها أو جلَّها ــ على الطبقات، ثم ألحقُوا بها ما شاءوا من فهارسَ؛ تسهيلاً للمستفيد والباحث.

كتبُ رجال الحديث أشبَهُ بالفهارس، والرموز لكتب الحديث:

وهذه كتبُ رجال الحديث أكثرُها وُضِعتْ كُتباً على معنى الفهارس، فإنك تجدهم يذكرون الراويَ المترجَم، ويذكرون أينَ روايته من كتب السنة، خصوصاً فيما صُنع لتراجم الرواة في الصحاح الستة أو السبعة المعروفة[١]، وفيما ألحق بها من مؤلفات مؤلفيها، واصطلحوا على رموز لهذه الكتب يضعونها بجوار اسم الراوي المذكور فيها، فتجد في كتابِ «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ــ مثلاً ــ الرموزَ التي اعتمدها الحافظ المِزِّي مؤلفُ أصلِه، وهو «تهذيب الكمال»[٢]، وهي:

(ع) للكتب الستة، و(٤) لأصحاب السنن، و(خ) للبخاري، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(س) للنَّسَائي، و(ق) لابن ماجَهْ، و(خت) للبخاري في التعاليق، و(بخ) له في الأدب المفرد، و(ى) له في جزء رفع اليدين، و(عخ) له في جزء خلق أفعال العباد، و(ز) في جزء القراءة خلف الإمام[٣]، و(مق) لمسلم في مقدمة كتابه، و(مد) لأبي داود في المراسيل،

---

(١) البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقد يلحق بها الموطأ. قال عبد الفتاح: قول شيخنا هنا: (الصحاح الستة) تساهلٌ غير مرضي، فكتب «السُّنَن» الأربعة لا تعد من الصحاح كما شرحه العلماء.

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر في ١٢ مجلداً، وهو اختصار إلى الثلث من «تهذيب الكمال» للمِزِّيّ، وهو الحافظ الأوحد، محدِّث الشام، الإمام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القُضَاعي الكَلْبِي المِزِّي ــ بكسر الميم والزاي، نسبة إلى «المِزَّة» وهي قرية بجوار دمشق، ولد سنة ٦٥٤ ومات في ١٢ صفر سنة ٧٤٢.

(٣) هكذا وقع في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ١ : ٦، الرمزُ إلى «جزء القراءة =

و (قد) له في جزء القَدَر، و (خد) له في الناسخ والمنسوخ، و (ف) له في التفرد، و (ض) له في فضائل الأنصار، و (ل) له في المسائل[١]، و (كد) له في مسند مالك[٢]، و (تم) للترمذي في الشمائل، و (سي) للنَّسَائي في عمل اليوم والليلة، و (كن) له في مسند مالك، و (ص) له في خصائص عليّ، و (عس) له في مسند علي، و (فق) لابن ماجه في التفسير.

ثم إذا أراد أن يترجم راوياً وضع بجوار اسمه رموزَ الكتب التي له فيها روايةٌ، ثم يَذكُرُ بعضَ شيوخه وبعضَ تلاميذه. وقد تبع في ذلك ما صنعه الحافظُ المزّي،

= خلف الإمام للبخاري»: (ز) كما نقله شيخنا هنا. وهو تحريف وقع في طبعةِ «تهذيب التهذيب»! والصوابُ فيه: (ر) أي راء مهملة غيرُ منقوطة، كما جاء في المخطوطة المصورة: من أصله «تهذيب الكمال» للحافظ المزِّي ١ : ٢ ، وكما جاء في مختصره: «تذهيب تهذيب الكمال» للحافظ الذهبي، في نسخة المكتبة الأحمدية ببلدنا حلب.

وهذا الرمزُ (ر) أي الراءُ المهملة مأخوذ من لفظ (القراءة)، كما أُخِذَ الرمزُ (ي) لجزء «رفع اليدين» من لفظ (اليدين). وقد أوفى هذا الموضوع تحقيقاً الأخ الشيخ محمد عوامة في مقدمته لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر ص ١٠ و٤٨ و٧٥.

(١) هو كتاب «مسائل الإمام أحمد» تأليف أبي داود صاحب السنن، سليمان بن الأشعث، المولود سنة ٢٠٢، والمتوفى يوم ١٦ شوال سنة ٢٧٥ (فبراير سنة ٨٨٩م). وهذا الكتاب أسئلة لأبي داود، سأل عنها شيخه الإمام أحمد بن حنبل في الحديث والفقه، فكتب أبو داود المسائل وأجوبتها، وقد طُبع في مصر بمطبعة المنار سنة ١٣٥٣ بنفقة الأخ الشيخ إبراهيم بن حمد الصَّنِيع التاجر بجُدَّة. ومنه في المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة عتيقة كاملة، هي من أقدم الكتب المخطوطة في الدّنيا، لأنها بخطِّ أحد تلاميذ المؤلف، وكتبت في حياته سنة ٢٦٦ وقد أخبرتُ عنها صديقي الأستاذ الكبير العلاّمة الدكتور منصور فهمي بك مدير دار الكتب المصرية، ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة منها مصورة بالتصوير الشمسي، فأجاب حفظه الله الرجاء، وجاءت النسخة المصوّرة إلى دار الكتب، ولا أعرف كتاباً مخطوطاً أقدَمَ منها، إلا كتابَ «الرسالة» للشافعي، المحفوظ بدار الكتب، بخطِّ الربيع بن سليمان، كتبه في حياة الشافعي، أي قبل آخر شهر رجب سنة ٢٠٤ (يناير سنة ٨٢٠م).

(٢) أي حديثه الذي سُمِعَ منه، ولا يُقْصَدُ به كتاب «الموطأ» كما هو ظاهر.

ولكنه اختصر منه وحذف، فإن المِزّيَّ يَذكُرُ في كتابه كلَّ شيوخ الراوي وكل تلاميذه، ويضَعُ فوق اسم كل شخص منهم بالحمرة رمزَ الكتب التي فيها روايته، وهذا أقرب إلى نوع الفهارس، لأن الراوي قد يروي عن عشرين شيخاً مثلاً، وروايته في كل الكتب الستة، ولكنه يروي عن فلان في البخاري، وعن فلان في مسلم، وهكذا، ويكون لكل شيخ من شيوخه تلاميذ آخرون رووا عنه في أبي داود أو الترمذي ـ مثلاً ـ فيكون تحديد موضع الرواية في كل راوٍ أشدَّ تقريباً لمعنى الفهارس، يُدركُ ذلك تمامَ الإدراك من عانى هذه الصناعة، وولج مضايِقَها، ودرس طرقها.

ولذلك كثيراً ما أتمنى أن أوفّق إلى ناشر يعينني على طبع «تهذيب الكمال» للمزّي، لأبينّ فيه موضع رواية كل راوٍ في الكتب الستة وغيرها، بأرقام الصحف، ليكونَ الكتابُ كتاباً وفهرساً لها معاً، ويكونَ هذا تحقيقاً لمقصَد مؤلفه من التسهيل والتيسير.

توكيدُ معنى الفهرسة في كتب رجال الحديث:

ومما يؤيد أن هذه الكتب في الرجال إنما وُضعت على معنى الفهارس، وأنه لم يمنعهم من جعلها فهارس تامةً إلاّ عدم وجود المطابع: أنهم كثيراً ما يذكرون في ترجمة الراوي موضعَ حديثه في الكتاب الذي رَوى له، إذا كان للراوي حديث أو حديثان، ولم يذكروا مواضعَ أحاديث الرواة الذين في روايتهم كثرة، ومع ذلك فقد يَدُلُّون على بعضها إذا كان في الإسناد معنىً يَحتاجُ إلى نقدٍ أو إيضاحٍ.

ومَثَلُ ذلك: أن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي[1] ألَّف «كتاب الجمع بين كتابَيْ أبي نصر الكَلاَباذي وأبي بكرٍ الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم»[2] مرتباً على الحروف، والتزم في كل راوٍ مُقِلٍّ أن يدل على موضع حديثه من الصحيحين، فيقول مثلاً في ترجمة «سعيد بنِ يُحْمِدَ»: سمعَ ابنَ عباس عند

---

(١) ولد سنة ٤٤٨، ومات يوم الجمعة منتصف ربيعٍ الأول سنة ٥٠٧ (٣٠ أغسطس سنة ١١١٣م).

(٢) طبع في حيدار آباد بالهند سنة ١٣٢٣.

البخاريّ، والبَراءَ عند مسلم. رَوَى عنه مطرِّفُ بن طَرِيف عند البخاريّ في فضل الصحابة، ومالكُ بنُ مِغْوَلٍ عند مسلم في الفرائض».

فهو في المقلّين فهرسٌ تامٌّ، لا ينقصه إلاّ الدِّلالة على موضعه برقم الصفحة، ولم يكن ذلك ميسوراً في المخطوطات.

وقد يَدُلُّ على موضعِ بعضِ الحديث من رواية الراوي المكثِر، لفائدةٍ، كما في ترجمة (أحمد بن محمد بن حنبل الإمام) إذ يقول: «رَوى عنه مسلمٌ بغير واسطة بينهما، ورَوى البخاريُّ عن أحمَدَ بنِ الحسَنِ الترمذيِّ عَنْهُ حديثاً واحداً في آخر(المغازي)، في مسند بُريدةَ قولَه: إنه غزا مع النبـي صلى الله عليه وسلم سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

وقال في كتاب الصدقات: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، ثنا أبـي ثنا ثُمامة، الحديث، ثم قال عَقيبه: وزادني أحمدُ بن حنبل، عن محمد بن عبد الله الأنصاري.

وقال في كتاب النكاح: قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله، ولم يَقُلْ حدثنا ولا أخبرنا، وهو حديث الثوري، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حَرُمَ من النَّسَب سَبْعٌ، الحديث». فهذا فهرسٌ من وجهٍ، ولا ينقصه أيضاً إلاّ رقمُ الصفحة.

كتب الأطراف للأحاديث من الفهارس:

ثم لم يكْتَفِ علماءُ الحديث بهذا، في سبيل الترفيه على الناس والتيسير لهم، إذا ما أرادوا البحثَ عن الأحاديث في دواوينها، فابتدعوا نوعاً آخر طريفاً من الفهارس، سَمَّوْه «الأطْرافَ»، فيجمعُ أحدُهم أحاديثَ الصحيحين ــ البخاريّ ومسلم ــ أو أحاديثَ السنن الأربعة ــ لأبـي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ــ أو أحاديثَ كتبٍ غيرها، أو يجمع أحاديثَ الكتب الستة، ثم يُفرِدُ رواياتِ كل صحابـيّ وحده، ويرتِّبُ أسماء الصحابة على حروف المعجم، ويذكر أحاديثهم حديثاً حديثاً باختصار، ويبين موضع كل حديث في الكتاب الذي هو فيه، كَأن يكون في البخاري في أبواب

الصلاة، أو في مسلم في أبواب الطهارة، وهكذا، ويشير إلى إسناده باختصار أيضاً، وإذا تكرر الحديث بأسانيد متعددةٍ أشار إليها كلها وبيّن مواضعها.

ومن أقدم هذه الكتب:

كتابُ «أطراف الصحيحين» للإمام الحافظ خَلَف بن حَمْدون الواسِطِي، المتوفى سنة ٤٠١هـ (سنة ١٠١٠ ــ ١٠١١م).

وكتابُ «أطرافُ الغرائب والأفراد» للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المتوفى سنة ٥٠٧، وهو يَجمعُ أطراف الكتب الستة، رتَّب فيه كتابَ «الأفراد» للدارقطني على حروف المعجم.

وكتابُ «الأطراف» للحافظ الكبير أبي القاسم علي بن عساكر الدمشقي المتوفى ليلة الاثنين ٢١ رجب سنة ٥٧١ (فبراير سنة ١١٧٦م).

مزايا كتاب ذخائر المواريث في كتب الأطراف:

ومن أحدث كتب الأطراف: كتابُ «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث» للعلامة الصالح العارف بالله الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، المتوفى يوم الأحد ٢٤ شعبان سنة ١١٤٣ (مارس سنة ١٧٣٠)، وهو أكثر كتب الأطراف فائدة، مع الإيجاز التام، وقد جعله أطرافاً للكتب الستة وموطأ مالك.

وكان هذا الكتاب نادرَ الوجود جداً، وحين كنتُ ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج في سنة ١٣٤٧، وجدتُ نسخةً جيدةً منه، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف، وتاريخ نسخها سنة ١٢١٥، فاستعرتُها من صاحبها الصديق الفاضل النبيل الشيخ عبد الوهاب الدِّهْلَوِي، أحدِ كبار الأعيان والتجار من الهنود بمكة، على أمل أن أبذُلَ وسعي في السعي لطبعه، وقد وفق اللَّهُ لنشره الأخَ الشيخ محمود ربيع أحَدَ علماء الأزهر، ولكنه طبعه طبعاً على غير ما كنتُ أرجو.

وكتبُ الأطراف كثيرةٌ، بعضُها مخطوط بدار الكتب المصرية، وبعضُها في مكاتب أخرى، ولم يطبع منها إلاّ «ذخائر المواريث».

ترتيب الأحاديث على حروف المعجم من الفهرسة:

ثم لم يكتف العلماء بهذا أيضاً، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطي[1] نوعاً آخرَ من الفهارس لكتب الحديث، رتَّب الأحاديثَ فيه على حروف المعجم، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم، وعَمِلَ في ذلك كتباً كثيرة، أشهرُها «الجامعُ الكبير» أو «جَمْعُ الجوامع»، ولم يطبع، و «الجامع الصغير» وقد طبع مراراً[2].

وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفةً في عصر السيوطي لَوضَع عملَه عملاً كاملاً، ولَجعلَ هذه الكتبَ فهارسَ لكتب السنة على الطراز الحديث.

«مفتاح الصحيحين» مرتب على أوائل الأحاديث بأجزائها وصفحاتها:

ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى التُّوْقَادِي من علماء الآستانة، كتابين، هما «مفتاح صحيح البخاري» و «مفتاح صحيح مسلم»، فَرَغ من تأليفهما سنة ١٣١٢، وطُبعا في الآستانة سنة ١٣١٣، رتَّب أحاديث كل واحد منهما على الحروف، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم، وأشار إلى موضع كل حديث في «مفتاح البخاري» بالأبواب والكتب، وبأرقام الأجزاء والصفحات، لمتن البخاري وشروحه لابن حجر والعيني والقسطلاني، وفي «مفتاح مسلم» كذلك لمتن مسلم وشرحه للنووي.

المستشرقون مقتبسون لا مبتكرون:

وهذه أَثَارةٌ من علمٍ عمّا عَمِلَ علماءُ الإسلام في سبيل الفهارس، يوقنُ قارئُها

---

(١) توفي السيوطي ليلة الجمعة ١٩ جُمَادى الأُولى سنة ٩١١ (أكتوبر سنة ١٥٠٥م).

(٢) السيوطيُّ هو أولُ من ابتدع هذا النوع، ولم يُسبَق إليه، كما نصّ على ذلك العلامة علاء الدين البَسْنَوِي، في كتابه «محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر»، الذي فَرَغ من تأليفه سنة ٩٩٨ ص ٦٧ طبعة بولاق سنة ١٣٠٠. (ثم طُبع «جمعُ الجوامع» تصويراً في مجلدين ضخمين عن النسخة المخطوطة. وبدأ (مجمع البحوث الإسلامية) في الجامع الأزهر بطبعة سنة ١٣٩٠، ولم ينته بعد). (ع).

أنهم فكَّروا كثيراً وعَمِلُوا كثيراً، وأنهم بذلوا كلَّ الجهد في هذا السبيل، فوصلوا على ضُؤلَةِ ما بأيديهم من الآلات، وأنَّ الإفرنج لم يصنعوا إلّا أن اقتبسوا عملَهم في المخطوطات فقلَّدوه في المطبوعات، مع شيء من التحوير والتنظيم، ثم راح ناسٌ منَّا؛ جهلوا آثار سَلَفِهم الصالح؛ واستهوتهم أوربةُ بجبروتها وقوتها حتى عبدوها، وحتى كادوا أن يَفقِدوا مقوِّماتِ الأُمَم؛ من دِينٍ ولغةٍ؛ وعصبيةٍ ومَجْدٍ، ليكونوا ـ زعموا ـ مجدِّدين ومثقفين!! راح هؤلاء هِجِّيراهُم ودَيْدَنُهم الإشادةُ بالمستشرقين، ولا تصحيحَ إلَّا ما صحح المستشرقون؛ ولا فهارسَ إلّا ما صَنَع المستشرقون! ولا عِلْمَ إلَّا ما قال المستشرقون، ولا لغة إلا ما ارتضى المستشرقون، الرأيُ الصحيح في فهم القرآن ما فهم المستشرقون؛ والحديثُ الثابت ما أثبتَ المستشرقون!! وَقَرَ في نفوسهم؛ وأُشْرِبُوا في قلوبهم أن كلّ المستشرقين (حَذَامِ)؛ والقولُ ما قالت حَذَامِ!!

تعصُّب بعض الناس للمستشرقين لانخداعهم بهم:

بالله لقد تعبتُ أياماً طوالاً؛ في إقناع بعض إخواني بأن نسخةَ «الرسالة» للشافعي؛ القديمةَ المحفوظة بدار الكتب المصرية: مكتوبةٌ كلُّها بخط الربيع بن سليمان صاحبِ الشافعيّ، وأنه كتبها في حياة مؤلفها، على كثرة ما جادلتُهم بالدلائل الصحاح، والحجج القائمة، حتى اقتنعوا أو كادوا، وهم ذوو نظر ثاقب، وفكر سليم، وعلم ومعرفة، وليسوا من عُبَّاد الإفرنج؛ وما كان بهم إلَّا أن القواعد التي زعم المستشرقون لتأريخ الخطوط العربية لا تستقيمُ مع ما أدَّعِي، وإلا أن المستشرق «موريتس» أرَّخ هذه النسخة في مجموعة الخطوط العربية بأنها كُتبت نحو سنة **٣٥٠** فكان من العسير الاقتناعُ بما يخالف ما وُجد من القواعِد، وما قال رجلٌ يقلده مئاتٌ وألوف من العلماء والباحثين[١]؛ وهكذا أَثَرُ التقليد، واستهواؤُه للنفوس، عَصَمَنا اللَّهُ وإياكم منه. وقديماً قال الشافعي: «وبالتقليد أغْفَل من أغْفَل منهم؛ والله يغفر لنا ولهم»[٢].

---

(١) سأفصل القول في شأن «الرسالة» بإسهاب إن شاء الله، في مقدّمتها، إذ أقومُ بتحقيقها وطبعها عن نسخة الربيع بمطبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي رحمه الله.

(٢) عن كتاب «الرسالة» في الفقرة (١٣٦).

عملي في تصحيح كتاب الجامع للترمذي

ولقد اتَّبعتُ في تصحيح كتاب الترمذيِّ هذا أصحَّ قواعد التصحيح وأدقَّها[1]، واجتهدتُ في إخراج نصِّه صحيحاً كاملاً، على ما في الأصول التي وصفتُ من اضطرابٍ واختلافٍ، وعلى أنه لم يقع لي منه نسخةٌ يصحُّ أن تُسمَّى (أصلًا) بحقٍّ، كأن تكونَ قريبةً من عهد المؤلف[2]، أو تكونَ ثابتةَ القراءة والأسانيد، على شيوخ ثقات معروفين، ولكنّ مجموع الأصول التي في يدي يَخرُجُ منها نصٌّ أقربُ إلى الصحة من أيِّ واحدٍ منها.

ولم أكتب فيه حرفاً واحداً إلَّا عن ثَبْتٍ ويقين، وبعدَ بحثٍ واطمئنان، وذكرتُ

---

(١) قال عبد الفتاح: يبدو لقارىء هذه الصفحة والتي تليها غرابةُ هذه السطور الأولى عن موضوع (تصحيح الكتب، وصُنع الفهارس المعجمة...)، إذ هي تتعلق بالكلام على نُسَخ من كتاب «جامع الترمذي»، نعم، قد يبدو هذا في أوائلها، ولكنْ أواخرُها تتصل بالموضوع أوثق اتصال، فلذا أبقيت الأولَ والآخرَ استكمالاً للموضوع.

(٢) قال عبد الفتاح: تيسَّرَ لشيخنا المؤلف من النسخ الخطية ثلاثُ نسخ، قد وصفها في ص ١٢ ــ ١٦ في مقدمته هناك، ولم يرها صالحة أن يُعتدَّ بواحدة منها: أصلاً يُعتمَدُ عليه.

وقد وقفتُ على نسختين خطيتين موثوقتين مقروءتين من «جامع الترمذي»، قريبتَيْ العهد ــ بالجملة ــ من زمن المؤلف المتوفى سنة ٢٧٩ رحمه الله تعالى، فالأولى منهما كُتبت قبل سنة ٤٧٩، إذ فيها إجازة وسماعٌ بهذا التاريخ، والثانية كُتبت سنة ٥٨٢.

وهاتان النسختان المخطوطتان تتميزان عن سائر النسخ التي وقفتُ عليها بحلب ودمشق والقاهرة والهند وباكستان، بأنهما كُتِبَ عليهما اسمُ الكتاب العَلْميّ كاملاً تاماً، مما يفيد ما أُسِّسَ عليه الكتاب، وهو: «الجامع المختصر من السُّنَن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفةُ الصحيحِ والمعلولِ وما عليه العمل». وفات إثباتُ هذا الاسم على جميع الشراح والكاتبين المعاصرين عن الترمذي.

وقد كتبتُ رسالة خاصة بتحقيق اسم «جامع الترمذي» واسم صحيح البخاري وصحيح مسلم، وسميتها: «تحقيق اسمَيْ الصحيحين واسمِ جامع الترمذي»، طُبِعَتْ في بيروت هذا العام ١٤١٣، نفع الله بها.

كلَّ ما في هذه النُّسَخ من زيادات، بين قوسين هكذا [ ] مع الإشارة في التعليق إلى مصدر الزيادة، إلَّا أن تكون الزيادةُ خطأً صِرْفاً، فإني لا أزيدُها في المتن، ولكن أذكرها في التعليق، مبيناً وجهَ الخطأ فيها. وذكرتُ كلَّ ما في النُّسَخ من اختلاف، سواء أكان صحيحاً أم خطأ، وإنما أذكرُ في المتن ما أراه أصحَّ من غيره في نظري؛ مع إيضاح وجه الترجيح، إن كان هناك وجه له.

وقد فعلتُ هذا كلَّه احتياطاً، فقد يكون ما رأيتُه خطأً يراه غيري صواباً، وأكونُ أنا المخطىءَ، وقد يكون ما ظننتُه راجحاً مرجوحاً في الحقيقة، وإنما احتطتُ في عملي أشدَّ الاحتياط، وبذلتُ ما في وسعي من جهدٍ.

ولا أستثني من النُّسَخ شيئاً فيما فعلتُ إلَّا النسخَة المرموزَ لها بحرف (ق)، فإني لم أذكر جميع ما فيها من مخالفة لغيرها، إذ لم أثق بصحتها، كما قلت آنفاً في وصفها.

وكأنَّ القارىءَ في هذه الطبعة من «سُنَن الترمذي» يقرأ في جميع النُّسَخ التي وصفتُ، عن ثقةٍ ويقينٍ واطمئنانِ نفسٍ، إن شاء الله.

ترقيم الكتب والأبواب والأحاديث واجبٌ صناعةً:

وقد جعلتُ للكتاب نوعين من الأرقام، من أوله إلى آخره: أحدُهما لأبواب الكتاب، ليكون حصراً صحيحاً لها، ولنستعينَ به في أنواعٍ من الفهارس، والآخَرُ للأحاديث، ليكون حصراً لها أيضاً، ولتكون أكثرُ الفهارسِ عليه[1]، فإني أرى أن عَدَّ الأحاديث بالأرقام المسلسلة في طبع كتب السنة واجب، لتكون فهارسها منظمةً متقنةً، ولئلا تختلف الفهارسُ باختلاف الطبعات، ولتكونَ الأرقام كأنها أعلام للأحاديث، وليَسهُلَ أيضاً على الكاتبين والمؤلفين إذا أرادوا الإشارة إلى حديث: أن يشيروا إليه برَقْمِه، وفوائدَ أخرى يدركها القارىء والباحث.

---

(١) قال عبد الفتاح: ويَسبق هذين الترقيمين للأبواب والأحاديث ترقيمٌ متسلسلٌ لكُتُبِ الكتاب كلِّها، فإن ترقيم الكتب مما يُرشَد به، ومما يُحتاج إليه، ومما يكون له فوائدُ أخرى تنفع المُمارس الذي يُعاني التحقيق ويهوى الضبط والإتقان.

أما الفهارس فإني لم أضع مع هذا الجزء الأول إلاَّ فهرسَ الأبواب التي فيه، وشيئاً يسيراً عن بعض أبحاثي في الشرح، تخيرتُها من الأبحاث التي لي فيها رأيٌ خاصٌ، أو تحقيق لم أجد غيري صَنَعه فيما قرأتُ، وكذلك سأفعل إن شاء الله في سائر الأجزاء، ثم أضعُ الفهارسَ العامةَ المفصلةَ جملةً واحدة في آخر الكتاب إن شاء الله.

وستكونُ على أنواع مختلِفة، منها: فهرسٌ للصحابة الذين لهم أحاديث في الكتاب[1]، وآخَرُ للصحابة الذين أشار إليهم بقوله «وفي الباب»[2]، وآخَرُ لرجالِ الإسناد الذين تكلَّم عليهم الترمذي أو تكلَّمتُ عنهم في الشرح، من جهة التوثيق والتضعيف[3]، وسأفكر في أنواعٍ أُخَرَ من الفهارس عند أوانها إن شاء الله، ولستُ أَعِدُ بشيء من ذلك الآن، فكلُّ شيءٍ في أوانه.

---

(١) فيكون هذا الفهرس كأنه مُسنَدٌ للصحابة الذين رَوَى لهم الترمذي، ويُستفاد منه أيضاً معرفةُ عدد ما لكل صحابـي من الأحاديث عنده.

(٢) قال عبد الفتاح: وهذا موضوع هام جداً، لأنه يُتم تحقيق المسألة التي في الباب، ويُعرِّفُ بغوامض وعوارض ما فيها... ولذا اهتم به العلماء قديماً فألَّفوا فيه، كالحافظ ابن سيد الناس والحافظ العراقي والحافظ ابن حجر، وألَّف فيه من المعاصرين بعضُ أحبابنا الفضلاء من علماء باكستان وهو الشيخ الدكتور محمد حبيب الله مختار، أحَدُ نجباء تلاميذ شيخنا العلامة الجليل الشيخ محمد يوسف البنوري رحمه الله تعالى، ألَّف فيه كتاباً نفيساً للغاية، أسماه: «كشف النِقاب عما يقولُهُ الترمذيُّ: وفي الباب» بَسَطَ القول فيه جداً وأوسع وأجاد، وطُبع منه خمسةُ مجلدات ضخام، إلى سنة ١٤٠٩، وانتهى الخامس بنهاية (باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود) من كتاب الصلاة، فتمامُ الكتاب على هذا المنوال يزيد على اثني عشر مجلداً فيما يُقدَّر. أعانه الله على إتمامه.

(٣) فيكون هذا الفهرس كأنه كتابُ «معجم» في الجَرْح والتعديل، قال عبد الفتاح: نعم هكذا كان عَزْمُ شيخنا ورجاؤه أن يفعل، ولكن:

ما كُلُّ ما يَتمنَّى المرءُ يُدركُهُ ... تَجري الرياحُ بما لا تَشتهي السُّفُنُ!

فقد حال حُلولُ الأجل، دُونَ إتمامِ العملِ! وعَبَّر عن هذا من قال:

ولم يَتَّفق حتى مَضَى لِسبيلِهِ ... وكم حَسَراتٍ في بُطونِ المقابِرِ؟!

وكان شيخنا العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى، أمَرَني بمطالعة بحث (العامّ) في كتاب «الفصول في الأصول» للإمام أبـي بكر الرازي الجَصَّاص، من نسخة دار الكتب =

إنما أرجو أن يجدَ القارئُ هذا الكتابَ تُحفةً من التُّحَف ومثالاً يُحتذى في التصحيح والتنقيح، وأصلاً موثوقاً به حجةً، وليعلَمَ الناسُ أنّا نُتقنُ هذه الصناعةَ، من تصحيحٍ وفهارسَ ونحوِهما، أكثرَ مما يُتقنُها كلُّ المستشرقين، ولا أستثني. وما أبغي بهذا فخراً؛ ولا أقولُه غروراً بالنفس، وإنما أقول ما أراه حقًّا، لي أو عَليَّ، وقد صححتُ قبل هذا الكتاب كُتُباً، منها كتابان كادا أن يَبْلُغَا من الإتقان الغايةَ؛ في نظري ورأيـي على الأقلّ، وفي نظر كثير من إخواني من أهل العلم والمعرفة.

أولهما: كتابُ «الخراج» تأليفِ يحيى بن آدم القرشي، المتوفى سنة ٢٠٣، وقد كان أولَ ما نُشِر بمطبعة بِرِيل في مدينة لَيْدِن، نشره المستشرقُ العلامة الدكتور «ث. و. جوينبول» سنة ١٨٩٦م (١٣١٤)هـ، ثم رغبَتْ المطبعةُ السلفية في إعادة نشره في سنة ١٣٤٧، فعَهِدَ إليّ الصديقان الأخوان: السيد محب الدين الخطيب حفظه الله، والسيد عبد الفتاح قتلان رحمه الله، بتحقيقه وتصحيحه.

ولم يكن معي من الأصول منه إلاّ النسخة المطبوعة في ليدن، فصححتُه، وحققتُ كلَّ كلمةٍ منه، وكتبتُ عليه حواشيَ نفيسةً مختصرة، وها هو في أيدي الناس، فمن شاء فليقرأه وليقارنْ بينه وبين طبعة أوربة، ثم ليحكمْ بما يرى، وقد ألحقت به فهارسَ متقنةً دقيقةً، للأبواب، ثم للرجال، ثم لشيوخ يحيـى بن آدم، ثم للقبائل والأمم، ثم للأماكن، ولم تكن هذه الفهارسُ كلُّها في الطبعة الأولى، بل كان فيها بعضُها غيرَ صحيح ولا مستوفى.

= المصرية، في وَسَطِ السَّنَة الدراسية أيامَ دراستي في الجامع الأزهر، عَمَره الله بالعلم والعلماء، وشَفَاه من الغُرْبة والأدعياء، فوعدته بإنجاز ذلك.

ثم بعدَ فترة قُبَيْلَ انتهاء العام الدارسي، سألني هل طالعتَ بحثَ (العامّ) في كتابِ الجصاص ــ وكان مخطوطاً ــ؟ فقلتُ: لا يا سيدي لم أقرأه بعدُ، ولكنْ السَّنَةَ الآتية سأقرأه، إن شاء الله تعالى، فقال لي: عندنا مَثلٌ بين علماء الأتراك يقول: لو شَقَقْنا قلبَ طالبِ العلم، لوجدنا فيه مِئةَ مسألةٍ مكتوبٍ عليها: (السَّنَةِ الآتية)!! وهكذا كان: عَبرَتْ السنواتُ تِلوَ السنوات، وأنهيتُ الدراسة في الجامع الأزهر، وغادرتُ مصر، ولم أُطالع البحثَ المذكور!!

ثانيهما: كتابُ «لُبَاب الآداب» تأليفِ (الأمير أسامة بن مُنْقِذ)، المولود سنة ٤٨٨، والمتوفى سنة ٥٨٤، نشرَه صديقي الفاضل الأديب لويس سركيس: في سنة ١٣٥٤، ولم يكن بيدي منه إلاَّ صورةٌ شمسية عن نسخة كُتِبَتْ في حياة المؤلف، في (صفر سنة ٥٧٩)، وأهداها لابنه (الأمير مُرْهَفِ بن أسامة)، وعليها وثيقة الإهداء بخط الأمير مُرْهَف.

ثم وجدتُ بدار الكتب المصرية نسخة أخرى في أثناء طبع الكتاب، وهي نسخة جديدة غير جيدة ولا صحيحة. وقد ألحقت به من الفهارس فهرسَ الأبواب، وآخرَ للأعلام، وآخر لأيام العرب، وآخر للأماكن، وآخر للقوافي، ولستُ أقول في مدحه إلا أن أُحيلَ القارىءَ عليه.

تنويه المؤلف بنبوغ الشيخ البَيُّومي في إبداع الفهارس:

وقبل أن أختم هذا البحثَ أرى واجباً عليَّ ـ لمناسبة الكلام في الفهارس ـ أن أُنَوِّهَ برجلٍ نابغةٍ مدهشٍ؟ مجهولٍ مغمورٍ في هذا البلد، هو الأستاذ الشيخ مصطفى علي بَيُّومي. هذا الرجلُ قد نَبغَ في فنّ الفهارس وصناعتها نبوغاً عجيباً، وأنا أشهد له ـ شهادةً خالصةً لله ـ أنه قد فاق في هذا كلّ مَن علمناه، ممن تقدم أو تأخر. هذا الرجلُ لو كان في بلد لم يُبْتَلَ بتقديس الأجانب، وعِلْمِ الأجانب، وعَمَلِ الأجانب، ولغةِ الأجانب: لكان له شأنٌ أيُّ شأنٍ، ولعُهِد إليه بوضع الفهارس لدور الكتب، ولما فيها من علومٍ ومعارفَ، وتراجمَ وتواريخَ. ولو كان لي شيءٌ من السلطان لعَرَفتُ كيف أُظهِرُ علمه ونبوغَه، ولعرفتُ كيف أُنظِّم عملَه، وكيف أوجِّهُه التوجيهَ الصحيح، ولكن...». هنا انتهى كلام شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، وأغدق عليه شآبيبَ الرحمةِ والغفران بمنّه وكرمه.

طَرَفٌ من ترجمة الشيخ البيومي المُفَهرِس:

قال عبد الفتاح: ما ذكره شيخنا المؤلف أحمد شاكر هنا عن الشيخ مصطفى البيومي المفهرِس النابغة: قُلٌّ من كُلّ، فالرجلُ كما وصفه شيخنا ـ وفوق ما وصفه ـ

فضلاً وصلاحاً ونبوغاً في الفهرسة، وتفنناً وصبراً غريباً على صنع الفهارس العجيبة المتنوعة الشاملة.

ولد سنة ١٣٠٨ ولم أقف على تاريخ وفاته، ولقيته سنة ١٣٦٥.

وعرفتُه بمصر أيام دراستي في الأزهر، والتقيت به وزرتُ بيته، وذلك قبل أكثر من ٤٥ سنة، وكانت استزارَته لي ليطلعني على أعماله في الفهارس، لعله يجدُ من طريقي من ينهض بطبع الفهارس التي ألَّفها! وكانت تلك الفهارس المتنوعة في ذلك الحين لا يُلتفَتُ إليها، ولا تلقى اهتماماً من الكتبية الناشرين، بل كانوا يرونها ثِقَلاً على الكتاب وزيادةَ تكاليف تَنقُصُ من أرباحهم فيه! فلا يَرغبُ بها راغب منهم!

فكان الرجل رحمه الله تعالى يتلفت يميناً وشِمالاً لعله يجدُ من يطبعُ له ما صَنَع؟ وليس بواجدٍ أحداً حينذاك!! فلما مات ماتت تلك الفهارس معه!

ووفاءً بحقه وعجيبِ صَبْرِهِ على (الفهرسة) سأذكر كلماتٍ تعرِّفُ به وببعض أعماله التي لا يكاد يُلحَقُ بها، مع العلم أن عمل (الفهرسة) عملٌ جاف يابس، لا تُقبِلُ النفس عليه بانشراحٍ ويتذمَّرُ المرءُ منه سريعاً، ويتململ من طوله إذا كان طويلاً، ولكنَّ أفراداً يؤتيهم الله الصبر واستحلاءَ بعض الأعمال الجافة الشاقة، فتراهم لا يرتاحون إلا بها «حكمةٌ بالغة»، ﴿ومِن آياتِهِ اختلافُ ألسنتِكم وألوانِكم إنَّ في ذلك لآياتٍ لِلْعَالِمِين﴾.

أعمَال الشيخ البيومي المنجزة في الفَهْرَسَة:

وقد سَمَّى أعماله في الفهرسة الحديثية: «معجم الشفاء لأحاديث سيد الأنبياء: سيدنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم». كما أثبتَ ذلك على وجه «دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب»، المطبوع سنة ١٣٥٢، وقد فَهْرَس فيه «صحيح البخاري» في نُسَخ المتون والشروح المطبوعة لثلاث عشرة طبعة، وحكى فيه عن نفسه في سبب توجهه إلى هذا العمل فقال رحمه الله تعالى:

(السبب الباعث لوضع معجم الشفاء)

قال تعالى: ﴿ولكلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها﴾، ولقد وجَّهني ربـي جل وعز فسلكتُ طريقَ إتمام العلم بعد أن أفنيتُ العمر فيما بين الاشتغال بتجارة بيع الكتب وشرائها حيث هي مهنتي، وبين نَسْخ الكُتُب وخَطِّها حيث هي حِرْفتي، وعما قريب سينقضي العمرُ فلا بد من الزاد، وتقديم كل ما يَصلحُ للمَعاد، فوقع اختياري على طلبِ علم الحديث الذي هو من أشرف العلوم.

فلما شرعتُ في الاغتراف من بحره، وجدتُهُ بحراً أمواجه متَلاطِمة، أرجاؤه واسِعة، أسفاره ــ أي كتبه ــ متعددةً غيرَ محصورة، إذا أراد رائدُهُ أن ينظر إلى كُتُبِهِ، ليقتبس من دُرَره وحاولَ طَلِبَةً من المطالب، أو حُكماً من الأحكام، أو باباً من الأبواب، لا يكادُ يهتدي إليه إلا بعدَ الجهد الجهيد والبحثِ الطويل، والتنقيب في الزمنِ المديد، وربما لم يُدرك بغيتَه!

فأحببتُ أن أسلُك طريقاً يُحوِّلُ هذه الصعوبةَ إلى السهولة، ويُوصِل الباحثَ إلى طَلِبَتِهِ، لا أَبْغِي على ذلك أجراً إلاَّ من الله تعالى.

وما هو الطريق يا تُرى؟ هو طريقٌ يَهدي إلى الحق، طريقُ وَضْعِ «مُعْجَم» لكُتُبِ الحديث، يَجْمَعُ أصولَها وفروعَها، ويُوضِّحُ مبهماتِها ومغلقاتها ويُسهِّلُ طُرُقَها، ويَفتحُ جَداوِلَ خيراتِها على طلابها، ويُدنيَ مسائلَها ومتفرقاتِها، ويرتب مفرداتِ أسَاسِها على حروفِ المعجم، على أسلوبٍ حديث لم يكن موجوداً من قبل، كما لكتبِ اللغة معاجم يُرجَعُ إليها، وللعلوم والفنون دوائرُ معارفَ يُهتَدى بها، ولأوراقِ الموسوعاتِ في التقريب وسُهولةِ الوصولِ ما يَعترف بفضلِه كلُّ مُطَّلعٍ حاذقٍ نبيل، ولَعَمْرُ اللَّهِ إنه لهو الحقُّ المبين.

وهيهاتَ هيهاتَ لمثلي أن يمتطيَ متنَ هذا العملِ الشاق، العظيمِ الشأن، الجليلِ القَدْر، الذي يلبث المنقِّبُ عنه الشهورَ والأيام فضلاً عن السنينَ والأعوام.

فاستخرتُ الله تعالى وشمَّرتُ عن ساعد الجد، مبتدئاً بصحيح البخاري،

سائراً في عملي حسبما عَنَّ لي مدةَ أربع سنوات في ترقيمٍ وترتيب، وتهذيب، وعَرْضٍ وجَمْع، حتى أمعنتُ في تلك الأرضِ الطيبة شوطاً بعيداً، وأمداً مديداً، فتكشَّفتْ أمامي سبُلُهَا، وبزغت للعين ربَّاتُ خُدورها، وفي هذه الآونةِ انجلَتْ أمامي آفاقُ نواحيها كفلق الصبح، آخِرُها عندي كأوَّلِها وأوَّلُها كآخِرِها.

وإتمامُ هذا العمل يَطوي أربعَ سنوات أخرى، وإلى هنا وقفتُ وقفة، وأردتُ أن أبرهنَ على صدقِ عملي، وأُهديَ ثمراتِ تعبـي ونتائجَ غَرْسي لأبناء وطني وأهلِ مِلَّتي ودِيني، قبلَ حلول أجلي، فاقتطفتُ مما جمعته من هذه الفهارس والمعاجم عشرةً ونيفاً من كُتُبٍ هي عندي أحب إليَّ من الدنيا وما فيها، باكورةُ عملٍ ما أنا بصدده، عسى أن أُرْزَقَ دعوةَ صالحٍ أو إرشاد مُصْلحٍ، وها هي أزُفُّها إلى كل مُطَّلعٍ كريم:

١ ــ دليل فهارس صحيح البخاري وهو هذا.

٢ ــ مفتاح صحيح البخاري.

٣ ــ دليل مفاتيح صحيح البخاري.

٤ ــ عناوين مباحث أبواب البخاري مرتبة على حروف المعجم.

٥ ــ معجم لرواة أحاديث صحيح البخاري مرتب على حروف المعجم، وذكرُ ما لكل صحابـي من الأحاديث التي رواها.

٦ ــ معجم (أعلام) البخاري: إنسان، وحيوان، ونبات، وجماد، وبلدان، وأمكنة، وقبائل، وغيرها.

٧ ــ معجم ضبط أعلام التاريخ والسير وأهلِ الحديث والأثر مرتبٌ على حروف المعجم.

٨ ــ مفتاح الكتب الستة معاً. مرتبٌ على حروف المعجم.

٩ ــ مفاتيح لكتب السُّنَّة الخمسة: أبـي داود ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، صغيرة ومثلها كبيرة كما للبخاري.

١٠ ــ فهرست (مفتاح) عناوين مباحث أبواب كل من الكتب الخمسة على حدة ومرتبٌ على حروف المعجم.

١١ ــ الفهرست الكبير. وهو معجمٌ مطوَّل يحتوي على عناوينِ مباحِث فهارِس ألفِ كتاب من الكتب المتعلقة بالشريعة الغراء من تفسير، وحديث، وتوحيد، وفقه، وسيرة، وتاريخ، وأخلاق، وأدب، وَجَدَل، ومناظرة، وهيئة، وتصوف، وفتيا، وحكمة، وخليقة، وغيرِ ذلك مما يهم الباحثين والعلماء.

القاهرة شوال سنة **١٣٥٢** الموافق يناير سنة **١٩٣٣**

مصطفى بن علي البَيُّوْمِي

وقال في ختام «دليل فهارس البخاري للكتب والأبواب» ما يلي:

الفهارس والدلائل التي تمَّ تخريجها وهي غير المذكورة في مقدمة هذا الدليل وهي لواضعه أيضاً:

١ ــ دليل السائل فيما يَحتاج إليه من المسائل المتعلقة بالصلاة على المذاهب الأربعة (مرتَّبٌ على حروف الهجاء) على نظام بديع.

٢ ــ مفتاح (رياض الصالحين).

٣ ــ مفتاح (الأدب المفرد للبخاري).

٤ ــ مفتاح (موطأ الإمام مالك).

٥ ــ مفتاح (اللآلىء المصنوعة للسيوطي) للأحاديث وموضوعاتِها.

٦ ــ مفتاح (بلوغ المرام لابن حَجَر).

٧ ــ المفتاح الصغير لأربعة آلافِ حديثٍ موضوعة مقتبسة من كتاب كشفِ الخفاء للعَجْلُوني، تمييزِ الطيِّب من الخبيث للشيباني، اللآلىءِ للسيوطي، تذكرةِ الموضوعات للفَتَّنِي، اللؤلؤِ المَرْصُوع للقاوُقْجِي، المقاصدِ الحسنة للسَّخَاوي، وغيرِها.

٨ ــ رجال البخاري (رُواةً وغيرُهم) مع ذكر أمكنتهم من الأحاديث، مرتَّبةً على حروف الهجاء مع ذكر ترجمتهم.

٩ ــ غريب ألفاظ صحيح البخاري (مع ذكر أمكنتها من الأحاديث).

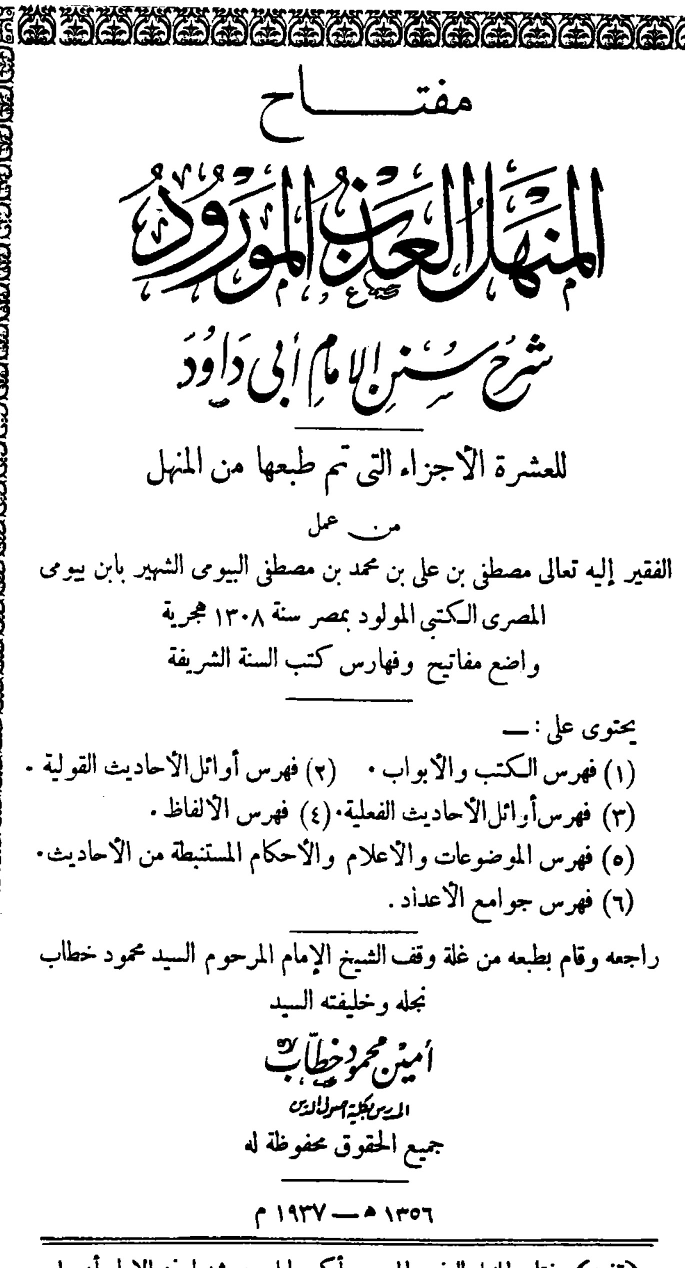
١٠ ــ غريب سنن أبي داود (مع ذكر أمكنتها من الأحاديث).

١١ ــ (الفهرس الصغير) يشتمل على جميع الكتب والأبواب الموجودة في كتاب «المحيط البرهاني»، في فقه الحنفية، رقم ٤٨١، خط بدار الكتب المصرية، وسيكون هديةً للدار خاصةً، للانتفاع به لكبر الكتاب وعظيم نفعه.

هذه الفهارس كلها تحت الطبع ــ أي مهيَّأة للطبع ــ وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا رجالاً عاملين محبين لنشر العلم والانتفاع بلبابه، يعاونوننا في طبعها وإبرازها، ليكون لهم الشرفُ في الدنيا والثوابُ من الله في الآخرة، كما أني مُجيبٌ تلبيةَ ما يُطلَبُ مني من عملِ الفهارس والمعاجم مهما كَبُرَ الكتابُ أو تعدَّدَتْ مباحثُه في الزمن اليسير، وكلُّ ذلك من فضلِ ربي وكرمه، عليه توكَّلتُ وإليه أنيب».

مفتاح المنهل العذب المورود للبيومي ومزاياه:

قال عبد الفتاح: ومن فهارسه المطبوعة: «مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود»، الذي ألَّفه الشيخ الجليل العلامة محمود خطاب السُّبْكي، وطُبِعَ منه عشرة أجزاء كبيرة، وَضَع الشيخ البيوميُّ لها فهارس في مجلد، بلغَتْ صفحاتُه ٢٩١ صفحة من الحجم الكبير. وهذه صورةُ وَجْهِ «المفتاح»، وفيها أسماءُ الفهارس المصنوعة له، وتليها المقدمة التي قدَّم بها «المفتاح».



مفتاح

المنهل العذب المورود

شرح سنن الإمام أبي داود

للعشرة الأجزاء التي تم طبعها من المنهل

من عمل

الفقير إليه تعالى مصطفى بن على بن محمد بن مصطفى البيومى الشهير بابن بيومى

المصرى الكتبي المولود بمصر سنة ١٣٠٨ هجرية

واضع مفاتيح وفهارس كتب السنة الشريفة

يحتوى على :ـ

(١) فهرس الكتب والأبواب . (٢) فهرس أوائل الأحاديث القولية .

(٣) فهرس أوائل الأحاديث الفعلية . (٤) فهرس الألفاظ .

(٥) فهرس الموضوعات والأعلام والأحكام المستنبطة من الأحاديث .

(٦) فهرس جوامع الأعداد .

راجعه وقام بطبعه من غلة وقف الشيخ الإمام المرحوم السيد محمود خطاب

نجله وخليفته السيد

أمين محمود خطاب

المدرس بكلية أصول الدين

١٣٥٦ هـ ــ ١٩٣٧ م

(تنبيه) مفتاح المنهل العذب المورود أكبر دليل ومرشد لسنن الإمام أبي داود . ويمكن استخدامه لجميع نسخها المطبوعة والمخطوطة متونا وشروحا . ومن أخطأه موضوع أو حديث فى فهرس أمكنه الاستدلال عليه من فهرس الألفاظ

«مقدمة مفتاح المنهل العذب المورود»

بسم الله الرحمن الرجيم

﴿هو الذي أَرسَل رسولَه بالهُدَى ودينِ الحقِ ليُظهرَهُ على الدين كلِّه وكَفَى بالله شهيداً﴾ [٢٨ : ٤٨].

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(أما بعد) فيقول العبد الفقير الراجي عفو ربه القدير، مصطفى بن علي بن محمد بن مصطفى البَيُّومي الشهير بابن بَيُّومي المصري الكُتُبـي.

لَّما كان علمُ الحديث من أشرف العلوم وأعلاها مرتبة، وأقواها حُجةً وبياناً، وأوضحِها للحقِّ مناراً، وكانت دواوينُه الواسعة المستبحرة تُعجِزُ الباحثين والمنقِّبين، لاختلافِ اصطلاحاتها وتشابهِ مظان الحديث الواحد فيها، واستغناءِ المؤلفين بإيراده في موطنٍ واحد من تلك المظانِّ عن إيراده في المناسبات الأخرى، فإذا راجعها المراجعُ في مظِنَّةٍ ولم يجده ظن أن المؤلف لم يُخرجه، وهكذا يجدُ المحبُّ للاطِّلاع على السنة عقباتٍ كأداءَ أمامَه في الوقوف على الأحاديث المطلوبة، وأصبح العلم بالحديث عَسِرَ الحصول لهذه العَقَبات:

رأيتُ الحاجةَ ماسّةً إلى وضع الفهارس العديدة المتنوعة لأكثر أمهات كتب السنةِ المحمدية، وشُغِفتُ بهذا الفن وقضيتُ فيه عمري، وبذلتُ فيه ثروتي وراحتي، حتى خرجتُ بثروةٍ طائلة من هذه الفهارس المتنوعة، المتضمنةِ لكل مضامين كتبِ السنة السِّتَّةِ وغيرها.

وهي عندي الآن أنفسُ من الكنوز عندَ أصحابها، فلا يكادُ الباحث المريدُ الوقوفَ على أيِّ حديث إلا وجده فيها إن شاء الله تعالى، وعَرَف راويَهُ ومُخرِجه، وهكذا أعلامُ الرواة، وغريبُ الحديث، وأهمُّ المطالب الشرعية التي جاءت في كتب السُّنَّة، والمسائلُ الفقهية.

كلُّ ذلك استخرجتُ له الفهارسَ العديدة، وعرضتُها على الدوائر العلمية وأربابِ المطابع العربية في مصر، رجاء أن أجد من يساعدني على نشر هذا العمل الجليل، الذي تتم به الحياةُ العلميةُ في مصرٍ وغيرها، ولكني وجدتُ الأمرَ بالعكس! فالأوساطُ العلمية لا تكاد تُقدِّرُ هذه الأعمالَ ولاَ الحاجة إليها، لقلةِ اشتغالِ الناس بالبحث والعلم، ووجدتُ أربابَ المطابع لا يهمهم إلا إخراجُ الكتابِ كيفما كان، خالياً عن هذه المتممات الهامة، والتجارُ إنما هَمُّهم الأوَّلُ العملُ على تصريف المطبوع، ويَرون في زيادة الفهارس وطبعِها مع الكتب كُلفةً جديدةً عليهم.

حتى هدانا الله تعالى إلى شيخنا الإمام الجليل، محيي السنة وقامع البدعة المرحوم الشيخ محمود خطاب، فأطْلعتُه على عملي وفهارسي، وعرضتُ عليه أن أضع مفتاحاً لشرحه المستبحِرِ على سنن الإمام أبي داود المسمى (المنهل العذب المورود) فاستحسن ــ رحمه الله ــ ذلك.

ولَمَّا توفي رحمه الله تعالى وقام بالأمر بعده نجلُه وخليفتُه الأستاذ الجليل الشيخ أمين محمود خطاب، ذاكرتُه بما وعدني به الوالد رحمةُ الله عليه، فلبَّى طلبي، وساعدني بالمال، وأرشدني إلى أمور كثيرة لتحسين هذا الفن، وأمَرَ بطبع المفتاح على جيد الورق في أحدث المطابع الراقية بنفقةٍ طيبة تربو المائتي جنيه.

كلُّ ذلك خدمةً للعلم وأهله، وحباً لنشر العلوم والمعارف بين أفراد المسلمين، جزاه الله عنا أحسنَ الجزاء، وبارك فيه وفي ذريته، وأكثر من أمثاله آمين.

تحريراً في غُرَّة المحرَّم سنة ١٣٥٤». انتهى.

مصطفى علي بيومي المُفَهْرِس

قال عبد الفتاح: وهكذا سُدِلَ الستار، على آثار الأخيار! فماتت بموتهم، فكم دَفَنَ الفقرُ من فضائل! وكم قتل من نبوغ وإبداع!!

ويتبيَّنُ من أعمال هذا الرجل وعناوين فهارسه المتنوعة أن الفهارس التي صَنَعها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٥، لكتاب «صحيح مسلم» وتفنن فيها إلى عشرة أنواع: مقتبسةٌ من أعمال سلفِهِ الشيخ مصطفى البيومي رحمةُ الله تعالى عليهما وجزاهما الله عن خِدمةِ السُّنَّةِ خير الجزاء.

كلمةٌ عن الفهارس العامَّة

هذه صفحاتٌ كنتُ كتبتُها سنة ١٤٠٦، بآخر مقدمتي للفهارس المعجمة العامة التي صنعتُها لكتاب «سُنَن النسائي»، الذي رقَّمتُ كتبَهُ وأبوابَهُ وأحاديثَه على وَفْقِ الخِطَّة التي اتُّخِذَتْ لكتاب «المعجم المُفَهْرَس لألفاظ الحديث النبوي»، وهي تتصلُ بموضوع (صُنع الفهارس عند المسلمين) أوثقَ اتصال، فلذا أضَفتُها إلى رسالة شيخنا رحمه الله تعالى، وقد زدتُ فيها بعضَ الشواهد على ما نُشِرَ في المقدمة هناك.

صُنْعُ أطرافِ الأحاديث والفَهْرَسَةُ لأشهرِ الكلماتِ فيها ولأسماءِ الرجال من ابتكـار المسلميـن، قبـلَ وجـودِ الاستشـراقِ والمستشـرقيـن

أنواع الفهرسة عند المسلمين قديماً:

كتب صديقي الأستاذ حسام الدين القدسي رحمه الله تعالى، في أول الفهارس التي صَنَعَها لكتاب «ذيول تذكرة الحفاظ للذهبي» لأبي المحاسن الحَسَيني الدمشقي، ولابن فهد المكي، وللجلال السيوطي، التي طَبَعَها بدمشق سنة ١٣٤٧، وصَنَعَ لها (الفهارس العامة)، لتيسير الاستفادة منها، كَتَبَ في ذاك الكتاب[1]، قبلَ الفهارس ما يلي:

«إنَّ مما سَبَقَ به المسلمون الغَرْبَ: العنايةَ بوضع الفهارس، فهذا الحافظُ بنُ فهد المكي (تقي الدين محمد بن محمد) مؤلِّفُ «لَحْظ الألحاظ»، المتوفى سنة ٨٧١، تراه يَسرُدُ أكثَرَ وَفياتِ السنين مرتبةً على الحروف. وقال عند ترجمة الحافظ بن ظَهِيرة[2]: وقد جَمعتُ أسانيدَ مسموعاتِهِ في مجلَّدٍ ضخم، مرتَّبٍ على حروف المعجم.

---

(١) ص ٣٨٥.

(٢) ص ٢٥٤.

وكذلك الحافظ ابنُ سَنَد (محمد بن موسى)، المصري ثم الدمشقي، المتوفى سنة ٧٩٢، المترجم له في هذا الكتاب[١]، قد رتّب أجزاءً على حروفِ الهجاء من أسماءِ أصحابها. وما هذا إلا فِهرِسٌ لتلك الأجزاء.

ورتَّب أيضاً الحافظ الزينُ العراقي (عبد الرحيم بن الحسين الكُرْدي الرَّازِيَاني ثم المصري)، المتوفى سنة ٨٠٦، مَنْ له ذكرُ تجريح أو تعديل في «بيان الوَهَم والإيهام لابن القطان»، على حروف المعجم كما جاء في ترجمته[٢]، بل كثيرٌ من الحفاظ رتَّبوا «مسند الإمام أحمد» على الأبواب، أو الحروف، أو. . . ، ومنهم الحافظُ ابن كثير، رتَّبه على الحروف، على ما نُقِلَ في ترجمته أيضاً[٣].

ومن هذا القبيل: التأليفُ في التراجم على الحروف، وأوَّلُ من ابتكر هذا المنهجَ من الحفاظ هو الإمامُ أبو عبد الله البخاري (محمد بن إسماعيل)، صاحبُ «صحيح البخاري»، المتوفى سنة ٢٥٦، في «تاريخه». وكان الناسُ قبلَه يؤلفون التراجم على البلدان والطبقات، كابن سعد وخليفة بن خَيَّاط.

فهؤلاء ــ وكثيرٌ أمثالُهم من علماء المسلمين ــ هم القُدوةُ في استخراج الفهارس والتفنُّن فيها، لا الغربيون الذين اقتَبَسُوا ذلك من المسلمين، ثم غمطوا فضلَهم عليهم». انتهى كلام الأستاذ القدسي بتصرف يسير.

صُنعُ ابن الأثير الفهارسَ العامة وفهرساً للألفاظ:

قال عبد الفتاح: وكان العلامة المحدث ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات (مبارك بن محمد) الجَزَري ثم المَوْصِلي، صاحبُ كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر»، المولود سنة ٥٤٤، والمتوفى سنة ٦٠٦ رحمه الله تعالى، قد كان ألَّف كتابه الكبير «جامع الأصول في أحاديث الرسول» صلَّى الله عليه وسلَّم، على الكتب

(١) ص ١٧٧.
(٢) ص ٢٣٢.
(٣) ص ٣١٦.

والأبواب، ورتَّب الكتب على حروف المعجم، فبدأ بحرف الهمزة، بكتاب (الإيمان والإسلام)، وانتهى بحرف الياء بكتاب (اليمين) ورتَّب الأحاديث داخلَ كل باب على فصول[١].

لكنَّ الشيخَ ابنَ الأثير لَحَظ أنَّ جملةً كبيرة من الأحاديث لا يَخْلُصُ معناها، لتَدخُلَ في بابٍ معينٍ تُطلَبُ منه، فاخترع لها فَهْرَسَةً أخرى وطريقةً للدلالة عليها غيرَ (المسانيد) و (الأبواب)، فصَنَع لها (فهرسة على الألفاظ المشهورة فيها)، يَستهدي الطالبُ للحديث بمعرفة اللفظِ المشهور فيه، فيطلبه في حرفه ومادَّته، فيرى الشيخَ الإمامَ ابنَ الأثير قد أرشدَهُ إلى كتابِه وبابِه وفَصْلِه، فكان رحمه الله تعالى أوَّلَ من ابتكر الفهرسة على الألفاظ، من نحوِ ثمانيةِ قرون وقبلَ نحوِ ثَمانِ مئةِ سنة من أصحاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».

---

(١) والتبويبُ من أفضل طرق الدلالة على الأحاديث، إذ يَدُلُّ عليها بمعانيها، فيُرشِدُ المُراجعَ إلى طَلِبَتِهِ بمعرفة موضوع الحديث، وبخاصةٍ إذا كان الحديث ناطقَ الدلالة على بابه أو كتابه، فحديثُ (صلاةُ الجماعة تَفضُلُ صلاةَ الفَذِّ بسبع وعشرين درجة) يُطلَب في كتاب الصلاة في (فضل الجماعة)، وحديثُ (من صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدَّم من ذنبه) يُطلب في كتاب الصوم في (فضل الصوم)، وحديثُ (الحجُّ عرفة) يُطلب في كتاب الحج في (ركن الحج). . .

وهكذا كل حديث يتضمَّنُ معنىً شرعياً وحكماً فقهياً، يُطلب في كتابه وبابه، فطريقةُ الاستدلال على الأحاديث بالأبواب تُعَدُّ من الفهرسة أو من خير طرقها، لتمَحُّض طلب الحديث في بابه من كتابه، فهو لا يتوقف على معرفة راويه، ولا أولِ لفظٍ فيه، فيصاب بأيسر نظرة إذا كان موجوداً في المرجع الذي يُكشَفُ عنه فيه، ولذا سلك الأقدمون والمتقدمون جَمْعَ الأحاديث على الأبواب، لوحدة معانيها، ولسهولة الوصول إليها، ولم تكن أذهانهم بالتي تفوتها الطرق الأخرى من الفهرسة ولكنهم اكتفوا بذلك.

فهم قد سلكوا لمعرفة الحديث والكشفِ عنه طريقين أساسيين: معرفةَ اسم راويه، فرتبوا الأحاديث على (مسانيد رُواتها)، ومعرفةَ معناه فرتبوا الأحاديث على (أبواب مضموناتها)، وكلاهما طريق للدلالة على الحديث.

جاء في آخر الجزء الثاني عشر من هذا الكتاب «جامع الأصول»، من طبعة الشيخ حامد الفقي بالقاهرة سنة ١٣٦٨، ما يلي:

«آخِرُ اللواحِقِ وغريبِه. وهو آخِرُ الركن الثاني من المقاصد، يتلوه الركنُ الثالثُ في الخواتم، ويَشتملُ على ثلاثةِ فنون، الفنُّ الأولُ في ذكر الأحاديثِ المجهولةِ المَوْضِع، وقد ذَكَرْتُ في الركنِ الأولِ من مقدمة الكتاب، أنه قد يَعْرِضُ للإنسان في بعضِ الأحاديث اشتباهٌ، فَيَشِذُّ عنه موضعُها من الكتاب، وأشرنا إلى أننا استخرجنا من تلك الأحاديث ـ التي ربما اشتَبَهَ موضعُها ـ كلماتٍ هي أشهرُ ما فيها، كان الحديثُ يُعرَفُ بها، فإنه لا يخلو الإنسانُ أن يَعْرِفَ من ذلك الحديث كلمةً يَستَدِلُّ بها.

وقد أثبتنا تلك الكلماتِ في هذا الكتابِ على الهوامش ـ أي الحواشي للكتاب ـ على ما سَبَقَ، مُقَفَّاةً ـ أي متتابعةً وراءَ بعضها ـ على حروف المعجم، وأشرنا في مُقابِلِها إلى الموضع الذي قد جاء ذلك الحديثُ فيه». انتهى.

وقال رحمه الله تعالى في الباب الثاني من المقدمة للكتاب: «الفصل السادس فيما يُستدَلُّ به على أحاديثَ مجهولةِ الموضع.

لما استقرَّ وَضْعُ الأحاديث في الأبوابِ والكتبِ والحروفِ ـ وكان قد رُتِّبَ الكتابُ على هذا النَّمَطِ الهِجائي أيضاً في الكتبِ والأبواب ـ، تَتَبَّعتُها فَوَجَدْتُ فيها أحاديثَ يَنْبُو بها مكانُها، وإن كان أولى بها من غيرِهِ من سائر الأمكنة، وكان طالبُ تلك الأحاديثِ أو بعضِها، ربما شَذَّ عن خاطِرِهِ موضعُها، والتَبَسَ عليه مكانُها، لنوعِ اشتباهِ معَانيها، واختلافِ توارُدِ الخواطر على اختيار المكان الأَوْلَى بها، وكان في ذلك كُلفةٌ على الطالبِ ومَشَقَّة.

فاستَقرأتُ تلك الأحاديثَ جميعَها، التي هي مُتَزَلزِلةٌ، في مكانها، أو مشتبِهةٌ على طالبها، وخَرَّجتُ منها كلماتٍ ومَعاني، تُعرَفُ بها الأحاديث، وأفردتُ لها في آخِرِ الكتاب باباً أثبَتُّ فيه تلك المعاني، مرتبةً على حروف (أ ب ت ث) مسطورةً في هامش الكتاب، وبإزائها ذِكْرُ مواضِعِها من أبواب الكتاب.

فإذا طَلبتَ حديثاً فيه نوعُ اشتباه، وغاب عنك موضعُهُ ـ من الكتب والأبواب ـ إمَّا لسهوٍ عارضٍ، أو جهلٍ بالمكان، فلا يخلو أن تَعرف منه **بعض ألفاظِهِ المشهورةِ فيه**، أو معانيه المَودَعَةِ في مَطاوِيه، فاعْمِدْ إلى ذلك البابِ المشار إليه، **واطلبْ تلك الكلمة**، أو ذلك المعنى، **في حروف ذلك الباب**، فإذا وجدتَها قرأتَ ما بإزائها، فهو يَدُلُّك على موضع ذلك الحديثِ من أبواب الكتاب إن شاء الله تعالى».

ثم قال في أول (الركن الثالث)، بعد نهاية (الركن الثاني) الذي أورد فيه الأحاديث[١]: «الركنُ الثالث في الخَواتِم، ويشتمل على ثلاثة فنون: الفنُّ الأول في ذكر الأحاديث المجهولة الموضع. قد ذكرنا في الركن الأول من مقدمة الكتاب أنه قد يَعرِضُ للإنسان في بعض الأحاديث اشتباه، فيشذُّ عنه موضعُها من الكتاب، وأشرنا إلى أننا قد استخرجنا من تلك الأحاديث ـ التي ربما اشتَبَه موضعُها ـ كلماتٍ هي أشهَرُ ما فيها، كان الحديثُ يُعرَفُ بها، فإنه لا يخلو الإنسانُ أن يَعرف من ذلك الحديث كلمةً يَستدلُّ بها.

وقد أثبتُّ تلك الكلمات في هذا الكتاب على الهوامش، على ما سَبَق مُقَفَّاةً على حروفِ المعجم، وأشرنا في مُقابِلها إلى الموضع الذي قد جاء ذلك الحديثُ فيه، فإذا احتَجتَ إلى حديث يَشتبهُ عليك مكانُه، فاطلُب الكلمة التي تَستدل بها عليه في حَرْفها، واقرأ ما بإزائها واطلبه منه، تجده هناك بعون الله تعالى». انتهى.

نماذج من فهرس الألفاظ عند ابن الأثير:

ثم أورد رحمه الله تعالى كلماتِ تلك الأحاديث المجهولة الموضع، مرتبةً على حروف المعجم، بادئاً بحرف (الهمزة)، منتهياً بحرف (الياء)[٢]. وقد بلغت تلك الكلماتُ قريباً من ١٤٠٠ كلمة، وإليك نموذجاً منها بضعَ كلمات من حرف الهمزة ص ٣٤، ونموذجاً آخر بضعَ كلمات من حرف الياء ص ٢٠٧.

---

(١) في الجزء ١٢: ٢٥، وهو القسم الأخير من الكتاب، طبعته (دار ابن الأثير) ببيروت سنة ١٤١٢، بتحقيق الأستاذ محمود الأرناؤوط، وخرج في أربعة مجلدات كبار.

(٢) ١٢: ٢٥ ـ ٢١٤.

● الاتكاء على أَلْيَة اليد	في الفصل الثالث من كتاب الصحبة في الفرع السادس منه[١].
● الأرواح جنود مجندة	في الفصل الخامس من كتاب الصحبة في الفرع السابع منه[٢].
● انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً	في الفصل السادس من كتاب الصحبة في الفرع الثالث منه[٣].
● اشفعوا تُـؤْجروا	في الفصل السادس المذكور في الفرع الرابع منه[٤].
● أَشَرٌ ولا بَطَر	في الفصل التاسع من كتاب الصحبة في الفرع الثالث منه[٥].
● إبهامه على أُذُنيه	في كتاب الصفات[٦].
● أصابع الرَّحمن جلَّ جلاله	في كتاب الصفات وفي القسم الثاني من الباب الثاني من كتاب الدعاء في حديث شهر بن حوشب[٧].
● أَقِرُّوا الطَّيْرَ على مكانتها	في فصل العقيقة من الباب الخامس في كتاب الطعام[٨].

(١) انظر الحديث رقم (٤٧٦٠) (٦/٥٤١).
(٢) انظر الحديث رقم (٤٧٩٠) (٦/٥٥٩).
(٣) انظر الحديث رقم (٤٨٠٣) (٦/٥٦٨).
(٤) انظر الحديث رقم (٤٨٠٧) (٦/٥٧١).
(٥) انظر الحديث رقم (٤٨٥٥) (٦/٦٠٢).
(٦) انظر الحديث رقم (٥٠٢٠) (٧/٥٣).
(٧) انظر الحديث رقم (٢٣٦٥) (٤/٣٤٣) ورقم (٥٠١٩) (٧/٥٣).
(٨) انظر الحديث رقم (٥٦١٣) (٧/٥٠١).

- يتوسَّدُ القرآن: في كتاب تلاوة القرآن في آخر الفصل الأول منه[١].
- يقادون إلى الجنّة في السَّلاسل: في الفصل الخامس من الباب الأول من كتاب الجهاد في أوائله عن أبي هريرة[٢].
- يريد أخذ مالي: في الفصل الرابع من الباب الثاني من كتاب الجهاد في ثاني حديثي أبي هريرة[٣].
- ينزل إلى السماء الدنيا: في الباب الأول من كتاب الدعاء في أوله[٤].
- يُتْرَك يَلْقَم: في كتاب الدِّيَّات في الفصل السادس منه في أول حديثي سليمان[٥].
- يُعمي ويُصمّ: في كتاب ذم الدُّنيا[٦].
- يستعذب لنا الماء: في كتاب الزُّهد في الفصل الثاني في ثاني أحاديث أبي هريرة[٧].
- يَرْعَبها: في هذا الفصل المذكور في الحديث المذكور[٨].

---

(١) انْظر الحديث رقم (٩٠٨) (٢/٤٥٣).
(٢) انظر الحديث رقم (١١٠٨) (٢/٦٢٣).
(٣) انظر الحديث رقم (١٢٥٠) (٢/٧٤٤).
(٤) انظر الحديث رقم (٢٠٩٧) (٤/١٣٨).
(٥) انظر الحديث رقم (٢٥٢١) (٤/٤٤٤).
(٦) انظر الحديث رقم (٢٦٠٣) (٤/٥٠٦).
(٧) انظر الحديث رقم (٢٨٠٦) (٤/٦٩١).
(٨) انظر الحديث رقم (٢٨٠٦) (٤/٦٩٢).

هذا ما يتعلق بفهرسة الكلمات المجهولة الموضع من الحديث. وقد زاد الإمام ابن الأثير على ذلك، فأتبع فهرس الكلمات المجهولة فهرساً آخر بأسماء كلٍّ من ذكروا في الكتاب مع تراجمهم، فهو (فهرس للأعلام بتراجمهم)، فقال[١]: «الفنُّ الثاني من الركن الثالث في الأسماء والكُنَى والأبناء والألقاب والأنساب، ويشتمل على خمسة أبواب: (الباب الأول في ذكر النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وما يتعلق به)، وفيه عشرةُ فصول».

ثم ترجم بإيجاز في هذه الفصول العشرة للنبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، فذكر: (نَسَبَهُ)، و (مولدَه)، و (أسماءَه)، و (مراضعه)، و (منشأه وتنقلَه)، و (صفاتِه)، و (أزواجَه وسَرَاريَّه)، و (أولادَه)، و (أعمامَه وعَمَّاتِه)، و (وفاتَه ومُدَّةَ عُمره) صلَّى الله عليه وسلَّم.

ثم قال[٢]: (البابُ الثاني في ذكر جماعة من الأنبياء صلواتُ الله عليهم، جاءت أسماؤهم في الكتاب، وأضفنا إليهم مَنْ يَتعلَّقُ بهم ممن جاء ذِكرُه). ثم ذَكَر الأنبياءَ عليهم السلام وبعضَ أبنائهم الذين ورد ذكرهم في «جامع الأصول»، مرتبةً أسماؤهم وتراجُمهم على حروف المعجم وبحسب تتابع أزمانهم، فبدأ بآدم، ثم إدريس، ونوح... إلى مريم عليها السلام.

ثم قال[٣]: (البابُ الثالث في العَشَرة من الصحابة المقطوع لهم بالجنة رضي الله عنهم).

ثم قال[٤]: (البابُ الرابع في ذكر الصحابة رضي الله عنهم وذِكر أبنائهم ومَنْ

---

(١) ١٢ : ٢١٥ ـ ٢٨١.
(٢) ١٢ : ٢٨٢ ـ ٢٩٧.
(٣) ١٢ : ٢٩٨ ـ ٣٢٠.
(٤) ١٣ : ٥ ـ ٤٦٤ و ١٤ : ٥ ـ ٨٦٠ و ١٥ : ٥ ـ ٥٩٣.

بعدَهم من التابعين وغيرهم ممن له ذكرٌ أو روايةٌ في كتابنا هذا، وذِكر من ورد اسمُه من جاهليٍّ أو قديم، أو اسم قبيلة، أو كنيةٍ، أو ابنٍ، أو لَقَبٍ، أو نَسَبٍ، مرتباً على حروف المعجم).

ثم قال(١): (البابُ الخامس في ذكر جماعة لهم ذكرٌ ورواية، ولم تَرِد أسماؤهم مذكورة في الأحاديث التي ورد ذكرُهم فيها، فنبهنا في هذا الباب على اسم من عرفناه منهم، وسردنا ذكرهم على نَسَقِ المواضع التي وَرَدَتْ أسماؤهم فيها). انتهى.

فأنت ترى هذا الإمام الحاذقَ النبيه، قد استوفى في هذه الأبواب الخمسة جميعَ أسماء من ورد لهم ذكرٌ في الكتاب صريحٌ أو غير صريح، من نبـي، أو صحابـي، أو تابعي، أو غيره، أو راوٍ لم يُسمَّ، أو مذكورٍ لم يُصرَّح باسمه، رجلاً كان أو امرأة، وترجم لكلِ واحدَ منهم ترجمة حسنة، وضَبَط اسمَه ونَسَبَهُ وكلَّ ما يَحتاج إلى ضبط في ترجمته، ورتَّبهم جميعاً على حروف المعجم، فهذا (فهرس للأعلام) نادرُ المثال.

فهارس الكتب والحروف والأبواب عند ابن الأثير:

ثم قال(٢): «الفَنُّ الثالثُ(٣)، في فِهْرِسْت الكتب والحُروفِ(٤) والأبواب والفصول والفروع والأنواع وما انقسم إليه جميعُ هذا الكتاب من أوله إلى آخره: تذكرةً لمن يَشِذُّ عنه شيء منها، وكأنَّ الواقِفَ عليها: يكونُ قد أحاط علماً بجميع

(١) ١٥: ٥٩٤ ـ ٦١٥.

(٢) ١٥: ٦١٦ ـ ٦٨٤.

(٣) وقع ـ مع الأسف الشديد ـ في الكتاب هكذا: (الفَنُّ الرابعُ...)، وقد غفل المحقق عن هذا الخطأ! فلو انتبه إليه لَنبَّه عليه في ص ٦٨٣ عند قول المؤلف في سَرْدِ فهارس الكتاب كلِّه: (الفنُّ الثالثُ في فهرست جميع الكُتُب). فذكر المحقق رقم موضع هذا الفن فقال (١٥/٦١٦ ـ ٦٨٣). وليته قال هنا: وقع هناك خطأً بلفظ (الفنُّ الرابع).

(٤) يعني بالحروف ذكر الكتب مرتبة بحسب أوائل أسمائها على حروف الهجاء: كتاب الإيمان والإسلام... كتاب البيوع... كتاب التفسير... كتاب الوصية... كتاب الوكالة... كتاب اليمين.

وهذا الترتيبُ الهجائي للكتب منتقَدٌ جداً في التصنيف، وصُورتُه وظاهره تنسيق وتنظيم، وحقيقته وواقعُهُ تشتيت وتفريق، فإنه لَزِمَ منه تقديمُ ما حقُّه التأخير، وتأخيرُ ما حقُّه التقديم،

. . . .

= والتفريقُ بين الكتب المتلازمة المتجانسة، والجمع بين الكتب المتباينة المتخالفة، وهذا ترتيبٌ غيرُ مفيد ولا سديد، لما ترتَّبَ عليه من تشتيت الموضوعات العلمية المتآخية المتساقية.

هذا إلى جانب تأخير ما ينبغي تقديمه في الدراسة والتحصيل، فانتَفَى الترتيب المنهجي القويم المتَّبع في موالاةِ الكتب، وحَلَّ محلَّه الترتيبُ الهجائي المرفوض في هذا المقام، وإليك بعضَ النماذج من الترتيب الذي اختاره واستحسنه العلامة ابن الأثير، لتشهد فيها ضعفَ هذا الاختيار الذي قد يغتر به ويُفَضِّله بعضهم على الترتيب الموضوعي السديدِ الأمثل.

قال رحمه الله تعالى: «حرف الهمزة، وفيه عشرة كتب: كتاب الإسلام والإيمان، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، كتاب الأمانة، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كتاب الاعتكاف، كتاب إحياء المَوات، كتاب الإيلاء، كتاب الأسماء والكُنَى، كتاب الآنية، كتاب الأَمَل والأَجَل.

حرفُ الباء، وفيه أربعة كتب: كتابُ البِرّ، كتاب البيع، كتاب البُخْل، وذمِّ المال، كتاب البُنيان والعِمارات.

حرفُ التاء، وفيه سبعة كتب: كتابُ تفسيرِ القرآن وأسبابِ نزوله، كتاب تلاوة القرآن وقراءته، كتاب ترتيبِ القرآن وتأليفِهِ وجمعِه، كتابَ التوبة، كتاب تعبير الرؤيا، كتاب التفليس، كتاب تمني الموت.

حرف الثاء، وفيه كتاب واحد: كتابُ الثناء والشكر.

حرف الجيم، وفيه كتابان: كتاب الجهاد وما يتعلق به من أحكام، كتابُ الجِدال والمِراء.

حرف الحاء، وفيه ستة كتب: كتاب الحج والعمرة، كتاب الحدود، كتاب الحَضانة، كتاب الحياء، كتاب الحسد، كتاب الحِرص».

وهكذا ذَكَر باقيَ الحروف الهجائية، وذَكَر عند كل حرف ما أَوَّلُ اسم الكتاب منه، فذَكَر في حرف النون: «حرف النون، وفيه ثمانية كتب: كتاب النبوة، كتاب النكاح، كتاب النذور، كتاب النية والإخلاص، كتاب النُّصْح والمَشُورَة، كتاب النوم وهيئتِهِ وقعودِه، كتاب النِّفاق، كتاب النجوم».

وختم الحروف والكتاب بحرف الياء، فقال: «حرفُ الياء، وفيه كتاب واحد وهو كتاب اليمين». انتهى.

فأنت ترى كيف أورد في حرف الهمزة: كتابَ الاعتكاف، وموضعُه بعدَ كتاب الصومْ الذي سيأتي في حرف الصاد، لأن الاعتكاف مسنون في العشر الأخير من رمضان، فجمع بين كتاب الاعتكاف وكتابِ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهما متباعدان لا تجانس أو صلة بينهما.

وأورد في حرف الهمزة: كتابَ الإيلاء، وموضعه بعد كتاب الطلاق، ولا تجانس بينه وبين =

. . . .

= ما قبله وما بعده، وكيف يدرس الدارس (الإيلاء) قبل النكاح والطلاق؟! وكذلك أورد في حرف الهمزة: كتابَ الأمَل والأجل، وموضعه في أواخر الكتاب في الأخلاقيات والرقائق.

وهذا كلُّه في حرف الهمزة، فقد شَهِدتَ ما فيه من تنافر شديد، وإنما وقع هذا التنافر بسبب الترتيب الهجائي، الذي صورته ترابطٌ وتنظيم، وهو خلاف ذلك كما رأيت.

وكذلك وقع التنافر في حرف التاء، إذ جَمَعَ فيه بين كتاب التفسير وكتاب التفليس وكتاب تعبير الرؤيا وكتاب التوبة، وهي كتب متنافرة وموضوعات متباعدة، لا تجانس بينها. وفي حرف الجيم جَمَع بين كتاب الجهاد وكتاب الجِدال والمِراء، ولا صلة بينهما تصنيفاً.

وفي حرف الحاء جَمَع بين كتاب الحج وكتاب الحدود وكتاب الحضانة وكتاب الحياء، وهي كتب غير متلاقية، فمحل كتاب الحدود في قسم المعاملات أورده بعد كتاب الحج وهو من العبادات، وكتابُ الحضانة موضعه بعد كتاب الطلاق، وكتابُ الحياء موضعه في أواخر الكتاب مع الأخلاقيات والآداب.

وهكذا يتبدى لك التنافر بين بقية الكتب، إذ رُتِّبَتْ على نَسَق الحروف الهجائية، لصورةٍ تنظيمية، وما كانت إلَّا غيرَ ذلك، فتمزقت الموضوعات المتصلة المتداخلة عن بعضها، فالنكاح في حرف النون، والطلاق في حرف الطاء، والإيلاء في حرف الهمزة، والحضانة في حرف الحاء، والخُلْع في حرف الخاء، والعِدَّة في حرف العين، والنفقة في حرف النون!

فهذه الطريقة حُكِّم فيها التسلسل الحَرْفي الهجائي اللفظي، في التسلسل الفكري العلمي الفقهي! فما أشبهها بقول الأمير الذي قال في مدح قاضيه بيتاً من الشعر، استهلَّه بالتعظيم في الشطر الأول، وختمه بالعزل في الشطر الثاني، مراعاة منه للفظ والقافية، إذ قال:

أيها القاضي بقُمْ ــ وقُمُّ اسمُ بلدٍ في إيران ــ قد عَزَلناك فقُمْ. فغدا القاضي المعظم معزولاً بسبب تناسب القافية لا غير! وهنا تشتت الكتب بسبب رعاية أوائل حروفها!

ومن العَجَب أن هذا التأليف الهجائي للكتب، استهوى العلامة الجليل المتقي الهذي رحمه الله تعالى، في كتابه «كنز العمال»، فرتب فيه الكتب على الحروف الهجائية، فوقع له فيها من التشتيت والتنافر ما وقع في كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير، ومن أجلِ هذا نبَّهتُ على خطأ هذه الطريقة، إذ قد تستهوى محبَّ التنظيم بظاهرها، وهي طريقة مرفوضة في هذا المقام.

وقد تُستحسن طريقةُ الترتيب على حروف الهجاء في شؤونٍ أخرى، ومنها كتابةُ أسماء الطلابِ أو العمالِ المتساويين في المرتبة والشأن. أما في أسماء الصغار مع الأكابر، أو الطلاب مع الأساتذة فتُستهجَن ولا تُستحسن، لأنها تُخِلُّ بالأدب ورعاية الرُّتَب. وقد أُمِرنا أن نُنزِلَ الناسَ منازلَهم.

ما اشتَمَل عليه الكتاب جملةً، وعَرَف منه مواقع الأحاديث واستدل به عليها، والله الموفق للصواب». انتهى.

وأورد المؤلف في هذا (الفن الثالث) فهرساً عاماً شاملاً للكتاب كله من أوله إلى آخره، فيه بيانُ كتبه، وأبوابه، وفصوله، وفروعه، بذكر مضموناتها تفصيلاً دقيقاً، لم يَترك مبحثاً أو فرعاً أو فرعاً تقدَّم له ذكر في الكتاب إلَّا أشار إليه، فهذا فهرسٌ ـ بل فهارس ـ للكتب، والأبواب، والموضوعات، وقد استغرق هذا الفهرس ٦٨ صفحة. فقد جاء الإمام ابن الأثير بفَهرسَةٍ متنوعةٍ للكتاب، لم يَسبقه إليها متقدم، رحمةُ الله تعالى عليه، وفيها فَهرسَةُ الأحاديث على الألفاظ.

وهو واضحُ كلَّ الوضوح في صُنْع الفهارس على أشهر الكلماتِ في الحديث، وهذا ما عليه اليومَ كتابُ «المعجم المُفَهْرَس لألفاظ الحديث النبوي»، الذي صَنَعه جماعة من المستشرقين[1] وتعاقبوا عليه في مدة ٥٣ سنة بين تأليفه وطبعه، وظَنَّ من

---

(١) جاء في العدد الأول من (مجلة مركز بحوث السنة والسيرة)، الصادرة من جامعة قطر سنة ١٤٠٤، مقالٌ بعنوان (ترجمة المقدمات الفرنسية للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) للدكتور أحمد الطيب، في ٥٨ صفحة ٢٣٧ ــ ٢٩٥. وفيه ترجمة المقدمات التي كُتبت باللغة الفرنسية في أول المجلد الأول والثاني والثالث والرابع وختام المجلد السابع، وفيه ترجمةُ جملةٍ من الأخطاء والتصويبات والإضافات المتعلقة بالمجلد الأول والثاني والثالث.

نقد «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»:

وصدر في عام ١٤٠٨ عن دار القلم في الكويت كتابٌ بعنوان «أضواء على أخطاء المستشرقين في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» للدكتور سعد المَرْصَفي، جاء في نحو ٢٠٠ صفحة، ابتدأه ــ بعد المقدمة ــ في ص١٣ــ ٦٢، بإيراد مقال الدكتور محمد الطيب: (ترجمة المقدمات الفرنسية للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي).

ثم أتبع ذلك بذكر الأخطاء التي كشفها في «المعجم المفهرس. . .» خِلالَ تأليفه كتاباً أسماه «الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم»، وجاءت تلك الأخطاء بحسب تقسيمه لها في نحو ١٠٠ صفحة، استهلَّها في ص ٦٣ بقوله: «أنواعُ الأخطاء، ونماذجُ فيما يَخُصُّ صحيحَ مسلم:

النوع الأول: التحريف في العبارة.

ظَنَّ أنه من مبتكراتهم واختراعاتهم، فالإمامُ ابن الأثير قد أسَّس هذا المَنهجَ ومشَى عليه من قَبْلِهم بثمانية قرون، وقد قام بصنع جملة هامة من الفهارس العامة المعجمة خير قيام.

صُنع الأطراف في القرن الأول وهو من الفهرسة:

وكان أقدَمَ من هذا كلِّه صُنْعُ (الأطراف) للأحاديث، وهي بالجملة: نوع من الفهارس المعهودة اليوم، وهي أن يَكتُبَ العالِمُ المحدِّثُ جملةً بارزةً من الحديث، في أوراقٍ مستقلة، بحيث يَعرِفُ من النظر فيها بقيةَ الحديث ويَتذكَّرُهُ من تلك الجملةِ التي هي طَرَفٌ من الحديث.

عشرة نماذج من الأطراف:

وكان هذا موجوداً في أواخر القرن الأول من الهجرة، قبل سنة ٩٦، جاء في

النوع الثاني: الخطأ في العَزْو.

النوع الثالث: الخطأ في الإشارة إلى الكتب.

النوع الرابع: الخطأ في الإشارة إلى أرقام الكتاب الواحد.

النوع الخامس: وضعُ اللفظ في غير مادته

النوع السادس: في الترتيب المتداول.

النوع السابع: عدَمُ الاستيعاب.

ثم ذكرها وبيَّنها نوعاً نوعاً إلى أن قال في ص ١٧٧، بعد نهاية النوع السابع: «وقد اجتزأنا عن ذلك ــ أي عن بيان عدم استيفائهم جميع الألفاظ الواردة في الأحاديث ــ بكتابنا (الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم)، الذي اشتمل على (٢٥٦٥٥) خمسٍ وخمسين وست مئة وخمسٍ وعشرين ألفَ لفظة، في جُمَل مفيدة غالباً مضبوطةٍ بالشكل التام، مقيَّدةٍ برقم الكتاب الذي وردَتْ فيه واسمِهِ مختصراً ورَقْمَيْ الحديث الخاصِّ داخلَ كل كتاب، والعامِّ من أول صحيح مسلم إلى نهايته، مرتبة وَفْقَ أصول المنهج المتَّبع المتداوَل، وذلك بعون الله وتوفيقه، فللَّه الحمدُ والمِنَّة».

ثم أورد في ص ١٧٧ ــ ٢٠٥ كلامَ الأستاذ أحمد شاكر، الذي قاله في مقدمته لكتاب «جامع الترمذي» بشأن (تصحيح الكتب) فقط مقتصِراً عليه، وهو بعضُ الذي أنشرُهُ في هذه الرسالة، أَوردَهُ بعنوان (ضرورة التصحيح)، وبنهاية هذا المقال انتهى الكتاب المذكور.

«سنن الدارمي»[١] في (باب من لم يرَ كتابة الحديث) قولُ الإمام الدارمي:

١ ــ «أخبرنا إسماعيلُ بن أبان، حدثنا ابنُ إدريس، عن ابن عون، قال: رأيت حَمَّاداً ــ وهو حَمَّاد بن أبـي سليمان الكوفي التابعي المتوفى سنة ١٢٠ شيخُ الإمام أبـي حنيفة ــ يكتُبُ عن إبراهيم ــ هو إبراهيم بن يزيد النَّخَعي الكوفي التابعي المتوفى سنة ٩٦ ــ ، فقال له إبراهيم: ألم أَنْهَكَ ــ يعني عن كتابةِ الحديث ــ ؟! قال: إنما هي أطراف». انتهى.

٢ ــ وجاء في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للحافظ الخطيب البغدادي[٢]، في (باب ما ينبغي أن يُسأل الراوي عنه من أحاديثه): «. . . عن محمد بن عبد الله الأنصاري، نا ابنُ عَوْن قال: رأيتُ حَمَّاداً يوماً دخل على إبراهيم ــ النخعي ــ ومعه أطرافٌ، فجعَلَ يَسأل إبراهيمَ عنها.

٣ ــ أنا محمد بن أحمد بن رِزْق، أنا عثمان بن أحمد، نا حنبل، حدَّثني أبو عبد الله، نا قُريشٌ، عن ابنِ عَوْن، قال: جَعَل حَمَّادُ يَسألُ إبراهيم، فقال: ما هذا؟ أصلحك الله! ظنَّ إبراهيم أن فيها أحاديثَ مكتوبة، وكانوا يكرهون كتابة الحديث للاتكال عليها ويأمرون بالحفظ، قال: إنما هي أطراف».

٤ ــ وجاء في «الجامع» للخطيب أيضاً[٣]. وفي «كتاب العِلْم» للحافظ أبـي خَيْثَمَة زهير بن حرب النسائي[٤]: «حدثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم ــ النخعي ــ قال: لا بأس بكتابة الأطراف». انتهى.

٥ ــ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم[٥]، في ترجمة الإمام

---

(١) ١ : ٩٩.

(٢) ١ : ٢٢٧.

(٣) ١ : ٢٢٧.

(٤) ص ١٤١ و١٤٦.

(٥) ص ٢٣٦.

(يحيى بن سعيد القطان) ما يلي: «حدثنا عبدُ الرحمن ـ بن أبي حاتم ـ، حدثنا صالح ـ بن أحمد بن حنبل ـ، حدثنا علي ـ بن المديني ـ، قال: سمعتُ يحيى ـ بنَ سعيد القطان ـ يقول: كان معي أطرافُ عَوْنٍ، عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم». انتهى.

٦ ـ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[1]، في ترجمة الإمام (سفيان بن عينية). قال سفيان: كنتُ ألزَمُ أيوب ـ السَّخْتِياني المتوفى سنة ١٣١ ـ بالليل عند عَمْرو بن دينار ـ المتوفى سنة ١٢٦ ـ وكنتُ أُفِيدُهُ عن عَمْرو بن دينار رُؤوسَ الأحاديث، وأذهَبُ معه فأسألُ له عن تلك الأطراف، وكان يسألُني: كم رَوَى عَمْرٌو عن فلان؟ وكم رَوَى عن فلان؟ فأقُصُّها عليه، ثم أكتُب له من كل شيخ شيئاً، وأسألُ له عَمْراً عنها، وكتبت له أطرافاً عن يحيى بن سعيد الأنصاري، المتوفى سنة ١٤٤».

والحسن البصريُّ توفي سنة ١١٠، وعونُ بن أبي جميلة العبدي صاحبُ الأطراف الذي كَتَبَ عنه: توفي سنة ١٤٦.

٧ ـ وجاء في «سِيَر أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي[2]، في ترجمة (شعبة بن الحجاج الواسطي، المتوفى سنة ١٦٠): «قال يحيى بن سعيد القطان: جاءَهُ خارجةُ بنُ مصعَب، وهو شيخ، وليس عنده غيري، فأَخرَجَ رُقَيْعةً، فنَفَر شعبة ـ ظنَّه شعبةُ يُريدُ أن يكتُبَ عنه فيها ـ، فقال له: إنما هي أطرافٌ، فسَكَنَ».

٨ ـ وجاء في كتاب «الجامع» للخطيب[3]: «أخبرنا أبو بكر البَرْقاني، أنا محمد بن عبد الله بن خَمِيْرَوَيْه الهَرَوي، أنا الحسين بن إدريس، نا ابن عَمَّار، قال: سمعتُ عبدَ الرحمن بن مَهْدِي ـ وشهد موت سفيان الثوري سنة ١٦١ ـ، قال:

---

(١) ص ٥٠.

(٢) ٧: ٢١٤.

(٣) ١: ٢٢٧.

حين أدخلوه ليُغسَّل، وجدنا في حُجْزَته ـ موضع عَقْد الإزار ـ رِقاعاً فيها أطراف ليَسأل عنها».

٩ ـ وجاء في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني[1]، في ترجمة (إسماعيل بن عَيَّاش الحمصي)، المولود سنة ١٠٢، والمتوفى سنة ١٨٢ ما يلي: «قال وكيع: أَخَذَ إسماعيلُ مني أطرافاً لإسماعيل بن أبـي خالد ـ الأَحْمَسي الكوفي التابعي المتوفى سنة ١٤٦ ـ فرأيتُهُ يَخْلِطُ في أخذِه».

١٠ ـ وجاء في كتاب «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفَسَوي[2]، ما يلي: «قال عليٌّ ـ بنُ المديني ـ: سمعتُ عبد الرحمن ـ بن مَهْدِي ـ قال: كان إسماعيل بن إبراهيم ـ بن عُلَيَّة المولود سنة ١١٠ والمتوفى سنة ١٩٣ ـ حَفِظَ ثم نَسيَ. قال عبد الرحمن: أعطاني ابنُ إسماعيل أطرافاً لابن أبـي نَجِيح ـ هو عَبْدُ الله بن يَسار المتوفى سنة ١٣١، فلقيتُهُ وهو جاء من عند عُبَيْدِ الله بن الحسن، فسألته فما حَفِظَ منها إلا حديثاً أو حديثين، ثم حَفِظَها بعد». انتهى.

فهذه عَشَرَةُ نصوص ـ وغيرُها كثير ـ تُفِيدُ أقدميَّةَ كتابةِ (الأطراف)، التي هي نوع من الفهرسة، وتفيدُ شيوعَها وانتشارَها في ذلك العهد القديم بينهم، وقد كانت في القرن الأول والثاني من الهجرة عملاً خاصاً جزئياً، يَقُومُ به المحدِّثُ لنفسه، ليَسْتَذْكِرَ به الأحاديثَ، ثم غدا هذا العملُ في القرنِ الرابع الهجري وما بعده من القرون المتأخرة عِلماً قائماً بنفسِه، وأُلِّفَتْ فيه تآليف كثيرة، أسوقُ جملةً منها، ليزداد الموضوعُ اتضاحاً وتوكيداً.

التعريف بكتب الأطراف، وذكر جملة وافية منها:

قال شيخ شيوخنا العلامة المحدث محمد بن جعفر الكَتَّاني رحمه الله تعالى، في كتابه «الرسالة المستطرفة، لبيان مشهور كتب السنة المشرفة»[3]: «... وهناك كُتُبُ

---

(١) ١: ٣٢٤.

(٢) ٢: ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٣) ص ١٦٧.

من كتبِ الحديث أو نحوِها، غالبُهُ مُتَجَرِّدٌ من الإسناد.

فمنها: كتبُ الأطراف، وهي التي يُقتَصَرُ فيها على ذكر الحديث الدال على بقيته، مع الجَمْع لأسانيده، إما على سبيلِ الاستيعاب، أو على جهةِ التقيُّد بكتبٍ مخصوصة.

كأطرافِ «الصحيحين» لأبـي مسعود إبراهيم بن محمد بن عُبَيد الدمشقي الحافظ، المتوفَّى سنة ٤٠١، ولأبـي محمد خَلَف بن محمد بن علي بن حَمْدُون الواسطي، المتوفَّى في هذه السنة أيضاً، في أربع مجلدات. ولأبـي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠، وللحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢.

وأطرافِ «الكتب الخمسة»، وهي: البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود والترمذيُّ والنسائيُّ، لأبـي العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَّرْقِي الأصبهاني الحافظ المتوفى بعد سنة ٥٢٠.

وأطرافِ «الكتب الستة»، وهي الخمسةُ المتقدمةُ، ومعها كتاب «سنن ابن ماجه»، لمحمد بن طاهر المقدسي، المتوفى سنة ٥٠٧. وأطرافِ «الكتب الستة» أيضاً للحافظ أبـي الحجاج المِزِّي، المتوفى سنة ٧٤٢، وقد اختَصَرَهُ الحافظُ الذهبـيُّ المتوفى سنة ٧٤٨. وأطرافِ «الكتب الستة» أيضاً للحافظ محمد بن حمزة الحُسَيني الدمشقي المتوفى سنة ٧٦٥، وهو المسمَّى: «الكَشَّاف في معرفةِ الأطراف».

وكتابِ «الإشراف على معرفة الأطراف»، أي أطرافِ «السنن الأربعة»، في ثلاث مجلدات لأبـي القاسم بن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١. وكتابِ «الإشراف على الأطراف» أيضاً، لسراج الدين عُمَر بن علي الأندلسي ثم المصري القاهري، المعروف بابن المُلَقِّن ــ شيخ الحافظ ابن حجر ــ المتوفى سنة ٨٠٤.

وأطرافِ «الكتب العَشَرة» للحافظ ابن حجر، وهو المسمَّى: «إتحاف المَهَرة بأطرافِ العَشَرة»، في ثمان مجلدات، وهي: الموطَّأُ، ومسنَدُ الشافعي، ومسنَدُ أحمد، ومسنَدُ الدارمي، وصحيحُ ابن خزيمة، ومنتَقَى ابن الجارود، وصحيحُ ابن حِبَّان،

ومستدْرَكُ الحاكم، ومستخْرَجُ أبـي عَوَانَة، وشَرْحُ معاني الآثار، وسُنَنُ الدارقطني. وإنما زاد العَدَدُ واحداً، لأن «صحيح ابن خزيمة» لم يوجد منه سوى قَدْرِ رُبْعِه.

وأطرافِ «مسند الإمام أحمد» للحافظ ابن حجر أيضاً، وهو المسمَّى: «إطراف المُسْنِدِ المُعْتَلي بأَطرافِ المُسْنَدِ الحنبلي» في مجلدين. وأطرافِ «الأحاديث المختارة للضياءِ المقدسي» له أيضاً في مجلد ضخم، وأطرافِ «الْفِرْدَوْس» له أيضاً.

وأطرافِ «الغرائب والأفرادِ للدارقطني» لأبـي الفضل محمد بن طاهر المَقْدِسي في مجلد، وأطرافِ «صحيح ابن حبان» للحافظ العراقي أبـي الفضل عبد الرحيم بن الحسين، المتوفى سنة ٨٠٦.

وأطرافِ «المسانيد العشرة» لأبـي العباس أحمد بن محمد الكِنَاني البُوْصِيري، المتوفى بالقاهرة سنة ٨٤٠. ويُريدُ بالمسانيد: مسنَدَ أبـي داود الطَّيالِسي، ومسنَدَ أبـي بكر عبدِ الله بن الزُّبير الحُمَيدي، ومسنَدَ مُسَدَّدِ بن مُسَرْهَد، ومسنَدَ محمَّد بنِ يحيى العَدَني، ومسنَدَ إسحاق بن راهويه، ومسنَدَ أبـي بكر بن أبـي شيبة، ومسنَدَ أحمد بن مَنِيع، ومسنَدَ عبدِ بن حُمَيد، ومسنَدَ الحارث بن أبـي أُسامة، ومسنَدَ أبـي يَعْلَى المَوْصِلي». انتهى ما نقلتُه من «الرسالة المستطرفة» للكتاني باختصار وتصرف وزيادة يسيرة.

تحفة الأشراف وذخائر المواريث من كتب الأطراف:

ومن كتب الأطراف المطبوعة المتداولة: كتابُ «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ الإمام أبـي الحجاج المِزِّي، طُبع في الهند في ثلاثة عشر مجلداً كبيراً، وكتابُ «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» للعلامة الشيخ عبد الغني النابلسي الدمشقي المتوفى سنة ١١٤١، في أربعة مجلدات.

مقدمة ذخائر المواريث للنابلسي:

قال رحمه الله تعالى في مقدمته: «لما كانت كتب الحديث الشريف النبوي، جامعةً لأنواع الروايات، وحاويةً للأسانيد المختلِفة، وكانت «الكتب الستة» مشهورةً

عند علماء الإسلام، اعتَنَتْ بروايتها ودِرايتِها الأماجدُ الأعلام، وهي: صحيحُ البخاري، وصحيحُ مسلم، وسُنَنُ أبـي داود، وسُنَنُ الترمذي، وسُنَنُ النَّسائي الصغرى، وقد اخْتُلِفَ في السادس، فعند المشارقة هو «سُنَنُ ابن ماجه» وعند المغاربة كتابُ «الموطَّأ» للإمام مالك بن أنس.

وكانت الحاجةُ داعيةً لعمل أطرافٍ لهذه الكتب السبعة المذكورة، على طريقةِ الفِهْرِسْت، لمعرفةِ موضعِ كل حديثٍ منها، ومَكانِ كلِّ روايةٍ مأثورة: شَرَعتُ في كتابـي هذا على الوصفِ المشروح». ثم ذَكَرَ من سَبَقَهُ من العلماء بالتأليف في هذا الموضوع.

ثم قال في تبيين خِطَّتِهِ وطريقتِهِ في الكتاب: «وقد سلكتُ فيه مسلكَ من تقدَّمني من الترتيب، وبَنَيْتُهُ على مِثالِ تلك الأبنيةِ مع التبويب، ولكني اقتصرتُ على بيانِ الروايةِ المصرَّحِ بها دون المرموزة، ولم أذكر من رجال الإسناد غيرَ مشايخ أصحاب الكتب السَّبْعَة، واقتَصَرْتُ على ذكر الصحابةِ رُواةِ الحديث، وتركتُ ذكرَ الوسائطِ التي بين الصحابـي وبين شيخ صاحبِ أحدِ الكتب السَّبْعَة.

وقد اعتَبرتُ المعنى أو بعضَه دون اللفظ في جميع الروايات، بحيث تُذكَرُ الروايةُ من الحديث، ويُشارُ برموزِ الحروف إلى ما يوافقها في المعنى دون الكلمات، فعلى الطالب أن يَعتبر في مطلوبه المَعانيَ، وهذا أمرٌ واضح لمن يتداوَلُ كتبَ الأطراف.

وإن رُوي الحديثُ الواحدُ عن جملةٍ من الصحابة، ذكرتُ أسماءهم في مسنَدِ واحدٍ منهم، اكتفاءً بحصولِ المقصود. وإذا أردتَ الاستخراجَ منه فتأمَّلْ في معنى الحديث الذي تُريدُهُ في أي شيء هو؟ ولا تعتبر خصوصَ ألفاظه، ثم تأمَّل (الصحابـيَّ) الذي جاء عنه روايةُ ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عُمَر أو أنس مثلاً، والروايةُ إنما هي عن صحابـي آخر مذكور في ذلك الحديث، فصحِّحْ (الصحابـيَّ) المرويَّ عنه، ثم اكشِفْ عنه في محلِّ اسمِهِ تجده إن شاء الله تعالى.

ورمزتُ للكتب السَّبْعَة بالحروف (خ) لصحيح البخاري، (م) لصحيح

مسلم، (د) لسنن أبـي داود، (ت) لسنن الترمذي، (س) لسنن النسائي، (ه) لسنن ابن ماجه، (ط) لموطّأ الإمام مالك.

ورتَّبْتُهُ على سبعة أبواب، كلٌّ باب منها مرتَّبٌ ما فيه على ترتيب حروف المعجم، تسهيلاً للاستخراج منه.

البابُ الأول في مسانيد الرجال من الصحابة.

البابُ الثاني في مسانيد من اشتَهَر منهم بالكُنْيَة.

البابُ الثالث في مسانيد المُبْهَمِين من الرجال ـ يعني مِثْلَ حديثِ أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، عن بعضٍ أصحاب النبـي صلى الله عليه وسلم من الأنصار. ومِثْلَ حديثِ إسماعيل بن إبراهيم، عن رَجُلٍ من بني سليم، ومِثْلَ حديثِ الأسود بن هلال، عن رَجُلٍ من بني ثَعْلَبَة بن يَرْبُوع، فلفظُ (بَعْض أصحاب النبـي) ولفظُ (عن رَجُل) مُبْهَمٌ، لا يدخل تحت الأسماءِ الصريحة، فأدخلوه في عنوانٍ مستقل، بحيث لا يَفُوتُ شيء على الباحث يريده.

البابُ الرابع في مسانيد النساءِ الصحابيات.

البابُ الخامس في مسانيد من اشتَهَر منهن بالكنية.

الباب السادس في مسانيد المُبْهَمات من النساء الصحابيات.

الباب السابع في ذكر المراسيل من الأحاديث. وفي آخِرِهِ ثلاثةُ فصول: في الكُنَى، وفي المبهَمِين، وفي مراسيل النساء، وسَمَّيتُ كتابـي هذا: «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث». انتهى باختصار وتصرف يسير.

ثم قال في آخره مؤرِّخاً بَدْءَ تأليفِهِ له وانتهاءَهُ منه بقوله رحمه الله تعالى: «قد تَمَّ على وَجْهِ الاختصار، وكان الابتداء في يوم السبت ٢٠ من شهر ربيع الآخر سنة ١١٠٢، وحَصَلَ التمامُ والفراغُ في يوم الثلاثاء ٢٥ من رجب المبارك من السنة المذكورة، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم». انتهى.

فتبين من هذا الذي أسلفته: أن المسلمين هم الذين قاموا بابتكار (الفهارس

العامة)، قبلَ وجودِ الاستشراق والمستشرقين، قاموا بصُنْعِ الفهارس للمضمونِ، وللكلمة، وللأسماء، والكنى، والألقاب، وللرجال، والنساء، وللأسماء الصريحة، والمُبْهَمَة، بحيث يُصيبُ الباحثُ طَلِبَتَهُ في الكتاب المفهرَس، ولا يَشِذُّ عنه من مطلوبه شيء.

وإلى جانب هذه الفهارس العامة التي صَنَعها الشيخ ابن الأثير رحمه الله تعالى في القرن السادس: قد رأيتَ[1] أنه صَنَع شيئاً آخرَ جديداً في خدمة الكتب، وهو ما عُرف في أيامنا: بالتعليق على الكتاب، فتَرجَم لكل من ذُكِرَ فيه وعَرَّف به، وضَبَط اسمَه، ونِسْبَتُه، وتأريخَ ولادتِه ووفاتِه، وذكر بعضَ ما يتصل بشأنه، بَدْءاً من سيرة سيد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلى بعض المجهولين.

وأقدِّرُ أنه أوَّلُ من سَنَّ هذه الطريقة في التعليق على الكتاب، وإتمامِ متطلَّباتِ النص العلمي فيه، وإخالُ أن الإمام النووي رحمه الله تعالى، قد اقتبس هذه الطريقة من الشيخ ابن الأثير، فأدخلها في كتبه، وجعلها في بعضها بآخر الكتاب، كما تراه في كتابه: «التبيان في آداب حملة القرآن»، وجزء «القيام»، وأمثالهما من الكتب اللطيفة الحجم المعتدلةِ الطُّول، فهذا شيء آخر يُحتاج إلى معرفة تاريخ بدئه والبادىء به.

وفي هذا الذي قَدَّمتُهُ: تبصيرٌ وتعريفٌ لمن ظَنَّ من شبابنا المتعلِّمين أن الفهارس العامَّة للأطراف. . والكلمات من ابتكار المستشرقين الغربيين، وما ذلك إلا لقصور في الاطلاع، وانقطاعٍ عما خلَّفَهُ الآباءُ والأجدادُ من التراثِ العلمي المجيد، ولقد كَتَبَ علماؤنا السابقون، ودوَّنُوا وتفنَّنُوا في كل شيء، حتى صَدَقَتْ فيهم الكلمةُ المشهورة القائلة: (ما تَرَكَ الأولُ للآخِرِ). والحمد لله رب العالمين.

---

(١) في ص ٨٢.

اختيارات واستحسانات في شؤون طباعة الكتب

بمناسبة طبع رسالة (تصحيح الكتب) وكيفيةِ ضبطِ الكتاب: أذكُرُ جملةً من الاختيارات والاستحسانات في شؤون طباعة الكتب، بغيةَ إشاعة الأسلوب الأفضل، ورغبةً في توحُّدِ أساليب الطباعة أو تقارُبِها، فيَسعَد القارىءُ العربيُّ بزيادة اليُسْر والسُّهولة.

١ ـ حول ترقيم الصفحات: أستحسنُ أن يكون الترقيم للصفحات في أعلاها، ومن طَرَفِها الأيمنِ والأيسر، كما كان يُثبَتُ في الكتب المطبوعة قديماً، وإلى أيامنا في بعض الكتب، فإنه الموضع الصحيح الطبيعي لإثباتها، لأنَّ الناظر في الإحالة ينظرُ إلى رَقْم الصفحة أولاً، ثم يَنظرُ فاحصاً عن طَلِبتِهِ في الصفحة، فتبقى نظرتُهُ وقراءتُه عاديةً طبيعيَّةً، ليس فيها قلبُ النظر من أسفل إلى أعلى كما إذا كانت الأرقام بأسفلِ الصفحة.

نعم قد يَستحسِنُ أو يُضطر المؤلِّفُ أو الطابعُ إلى وضع الأرقام من أسفل الصفحة ـ ويفضَّل أيضاً أن تكون على طَرَفِها الأيمنِ والأيسر ـ إذا كان بأعلى الصفحة عناوينُ زاحمة، أو أرقامٌ للدلالة متراكمة أو أمورٌ أخرى يَضيقُ رأسُ الصفحة وأعلاها عن تقبُّلِ الأرقام معها، فحينئذٍ توضع الأرقامُ من أسفل.

٢ ـ حول ترقيم الصفحات أيضاً: جرت العادة أن الصفحة التي في رأسها عنوان بارز، لا يرقمونها، ولا بأس بذلك، وفي هذه الحال يُستحسنُ وضعُ الرَّقْم في أسفل الصفحة عن يمينها أو يسارها أو وسط السطر، حتى لا تخلو الصفحة من رَقْم، وقد يكون هو موضعَ الإحالة.

٣ ـ حول بَدْء السطر: اعتاد الطابعون أن يجعلوا بَدْءَ الكلام في (الأصل) في

أول المقطع: راجعاً عن أول السطر بمقدار كلمة واحدة، ليَبرُزَ ويَظهرَ، وليُفيدَ عند تعدد المقاطع في الصفحة أنَّ كل مقطع يتضمَّن معنى من المعاني، فيستريحَ القارىءُ للكتاب نظراً وذهناً في هذه الحال، وتَجْمُلَ صفحةُ الكتاب بتنوُّعِ حالِ سُطورِها، فهو أسلوب مفيد وتجميليٌّ في آنٍ واحد.

يجعلون هذا في (الأصل) للكتاب، وإذا كان للكتاب (تعليق)، جعله بعضُهم على شاكلة الأصل تماماً، فجعل أولَ المقطع من (التعليق) راجعاً كلمةً عن أول السطر، وباقيَ أسطر المقطع بارزةً عن السطر الأول المبدوء به المقطع. فإذا تعدَّدت المقاطع في التعليق بَرَزَتْ أوائلُها برجوعها عن أول السطر، فمن كان يريد مقطعاً منها اهتَدَى إليه بسهولة وسُرعة، كما تراه في النموذج الأول المرغوب فيه.

وبعضُ الطابعين يجعلون (التعليق) مختلِفاً عن أسلوب (الأصل)، فيجعلون أول المقطع الذي فيه رَقْمُ الربطِ بالأصل: بارزاً أوَّلُه بالرقم فقط، ثم تتساوى أوائل المقاطعُ التي تليه وتكونُ كلُّها ببدءٍ واحد، حتى يأتيَ مقطعٌ آخَرُ له رَقْمُ ربطٍ بالأصل، فإذا تعدَّدَتْ المقاطع التي لا تبدأُ برَقْم تساوت في أوائلها مع السطور قبلها وبعدها تماماً! فلا يُعرف بدءُ المقطع فيها كما تراه في النموذج الثاني المرغوب عنه.

وهذا الأسلوب غيرُ جميل في ذاته، ومُفَوِّتٌ على القارىء الناظر: الاهتداءَ إلى أول المقطع من المقاطع التي لا تبدأ برقم، كما في النموذج المصوَّر، وفيه تتبدَّى بشاعةُ هذا الأسلوب. وظاهرُهُ تجميل بمساواة أوائل السطور كلِّها وفي بَدْئِها، وفي ضمنه أيضاً توفير على الطابع (الصفِّيف) بعضَ الجهد، إذْ بهذه الطريقة يَنْقُصُ من كل سطر كلمة، فإذا كانت سطورُ الصفحة ٢٥ سطراً مثلاً، نَقَصَتْ كلُّ صفحةٍ نحوَ سطرٍ أو سطرين.

وفي ذلك كَسْبٌ للطابع، وتوفيرٌ في الوقت، وسُرعةٌ في امتلاء الصفحة، إذ هي أصغرُ مما لو كان أسلوبها بالعكس، فتزيدُ سطراً أو سطرين، ولذا يميلُ عاملُ المطبعة إلى هذا الأسلوب.

والذي أختاره هو الأسلوب الأول، وإليك نموذجاً أول للأسلوب المرغوبِ فيه، ونموذجاً ثانياً للأسلوب المرغوبِ عنه.

النموذج الأول للأسلوب الطباعي المرغوب فيه بشأن التعليق
(صفحة ٢٨٤ من كتاب الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكَنْوِي)

٢٨٤

وإن وثَّقه أحدٌ فهذا هو الذي قالوا فيه: لا يُقبَلُ فيه الجرْحُ إلا مفسَّراً، يعني لا يكفي فيه قولُ ابن مَعين مثلاً: ضعيف، ولم يُبيِّنْ سبَبَ ضعفه، ثم يجيء البخاريُّ وغيرُه يوثِّقه.

ومثلُ هذا يُخْتَلَفُ في تصحيح حديثه وتضعيفه، ومِن ثَمَّ قال الذهبيُّ ــ وهو من أهل الاستقراءِ التامِّ في نقد الرجال[1] ــ: لم يَجتمع اثنان من

---

(١) نعم لقد شَهِد للإمام الذهبي بذلك غيرُ واحد من أفذاذ العلماء المشهودِ لهم بالإمامة وسعة العلم، فهذه الكلمةُ المذكورة هنا هي للحافظ ابن حجر شيخ الحافظ السخاوي، قالها في أواخر كتابه «شرح النخبة»، في مبحث (مراتب الجرح والتعديل) ص ١٢٦ بحاشية «لَقْط الدُرر»، ومنه أخذها تلميذه السخاوي، كما أخذها الحافظ السيوطي من «شرح النخبة» أيضاً، فقالها في الذهبي في جزء «المصابيح في صلاة التراويح»، المدرج في كتابه «الحاوي للفتاوي»١ : ٣٤٨.

وقال تلميذُ الذهبيِّ الإمامُ تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٥ : ٢١٦ من طبعة الحسينية، و٩: ١٠١ من طبعة البابي الحلبي المحققة:

«وأما شيخُنا وأستاذُنا الإمامُ الحافظ شمسُ الدين أبو عبد الله التُركماني الذهبي، محدِّثُ العصر: فبَحْرٌ لا نظيرَ له، وكَنْزٌ هو الملجأ إذا نَزَلت المُعضِلة، إمامُ الوجود حفظاً، وذَهَبُ العصر معنىً ولفظاً، وشيخُ الجرح والتعديل، ورَجُلُ الرجالِ في كل سبيل، كأنما جُمِعَتْ الأُمَّةُ في صعيدٍ واحدٍ فَنَظَرَها، ثم أَخَذَ يُخبِرُ عنها إخبارَ من حَضَرَها، وهو الذي خرَّجنا في هذه الصناعة، وأدخَلَنا في عِداد الجماعة، جزاه الله تعالى عنا أفضلَ الجزاء، وجَعَل حَظَّه من غُرُفاتِ الجِنانِ مُوفَّرَ الأجزاء». انتهى.

قال عبد الفتاح: وقد اعتَوَر التصحيفُ والتحريفُ كلمةَ التاج السبكي هذه على أنحاء شتى! فجاءت في «طبقات الشافعية الكبرى» من طبعة الحسينية هكذا: (... فنظير لا نظير له، وكبير هو الملجأ إذا نزلت المُعْضِلة)، فوقع فيها تحريفان: (نظير) عن (بحر)، و(كبير) عن (كنز)، وقد نقلها بهذين التحريفين صديقي الأستاذ رشاد عبد المطلب رحمه الله تعالى، في مقدمته لذيل «العِبَر» للذهبي والحُسَيني ص ٣.

النموذج الثاني للأسلوب الطباعي المرغوب عنه بشأن التعليق
(صفحة ١٠١ من كتاب قيمة الزمن عند العلماء لأبي غدة)

١٠١

فيها البركات والنفحات، كساعات الأسحار والفجر والصباح، وساعاتِ هدأةِ الليل والفراغ التامِّ والسكونِ الكامل للمكان[١].

(١) قال الإمام الخليل بن أحمد الفَراهيدي أَحَدُ عقلاء بني آدم: أصفَى ما يكونُ ذهنُ الإنسان في وقتِ السَّحَر. وقال الزمخشري في «أساس البلاغة» في (وضع): .«وفي كلام بعضهم: إذا كان وجهُ السَّحَر، فاقْرَع عليَّ بابي حتى تَعرفَ مَوضعَ رأيي».
قال عبد الفتاح: إنما قال الخليلُ والزمخشريُّ ما قالاه عن وَقْتِ السَّحَر وفَضْلِه، حِينَ كان الفجرُ وما قبلَ الفجر هو وَقْتَ ذِرْوَةِ النشاطِ العقلي والارتياحِ الجِسمي في حياةِ أولئك الناس، أما اليومَ فتغيَّرَتْ الحالُ! فصار هذا الوقتُ عِند أكثر الناسَ أثقَلَ الأوقاتِ بالنومِ والارتخاء! وذهبَتْ عنهم ساعاتُ الصفاءِ والسكون، وذَهَبَتْ معَها نَسَماتُ الأسحار ونَفَحات الأبرار!
وقال الإمامُ الأديبُ أبو علي الحسن ابنُ رشيق القَيْرَواني، في كتابه «العمدة، في محاسنِ الشعر، وآدابه، ونقدِه» ١:٢٠٨، في الباب الذي عَقَدَه بعنوان (باب عَمَلِ الشِّعْرِ، وشَحْذِ القريحةِ له)، ما يصلح أن يَستفيدَ منه طالبُ العلم، لحلِّ المعضِلات، وفَتْح المُقْفَلات، واستظهار المحفوظات، قال رحمه الله تعالى:
«ومما يَجمَعُ الفِكرةَ استلقاءُ الرجل على ظهره، وعلى كل حال فليس يَفتَحُ مُقْفَلَ بِحارِ الخواطرِ مِثْلُ مُباكَرَةِ العَمَل بالأسحار، عند الهُبوبِ من النوم، لكونِ النَّفسِ مجتمعةً لم يَتفرَّق حِسُّها في أسباب اللهو أو المعيشة أو غيرِ ذلك مما يُعييها، وإذْ هي مُستريحةٌ جديدةٌ كأنما أُنْشِئَتْ نَشأةً أخرى، ولأنَّ السَّحر ألطفُ هواءً وأرقُّ نَسِيماً، وأعدَلُ مِيزاناً بين الليل والنهار.
وإنما لم يكن العَشِيُّ كالسَّحَر ــ وهو عَدِيلُهُ في التوسُّطِ بين طَرَفَيْ الليل والنهار ــ لدخول الظُّلْمَةِ فيه على الضياء، بضدِّ دخولِ الضياء في السَّحر على الظُّلْمَةِ. ولأنَّ النَّفسَ فيه كالَّةٌ مريضةٌ من تَعَب النهار وتصرُّفها فيه، ومُحتاجةٌ إلى قُوْتِها من النوم مُتشَوِّقةٌ نحوَه.

=

٤ ـ أرقام الإحالات: يستحسن عند النقلِ من كتاب والإحالةِ إليه برقم الصفحة أو الجزء والصفحة[١]: جعلُ رَقْم الإحالة بأسفل الصفحة في التعليق إذا كان هناك أصل وتعليق، إذْ لا تُفيدُ الأرقامُ ـ إذا بقيت في سطر الأصل ـ معنىً علمياً مًّا، بل تُغَلِّبُ النظر، وتُشَوِّه المنظر، ويفضَّل إثباتُ اسم الكتاب المنقولِ منه في الأصل، لأنه يؤدي معنىً علمياً ومعرفةً مفيدةً تتصل بالكلام المنقول منه.

وقد تتعدد الإحالات في الصفحة، فتتعدَّدُ أرقامُها في التعليق إلى خمسِ إحالات أو ستِ إحالات مثلاً، فبعضُ الطابعين يَجعلُ هذه الأرقام تحت بعضها، فتأخذُ حيزاً بجانب الصفحة متتابعاً يَحتلُّ خمسةَ أسطر أو ستةً مثلاً، وتبدو غيرَ جميلة، ويصير أسفلُ الصفحة بياضُهُ كثيراً، والمكتوبُ فيه أرقامٌ متتالية، ففي هذه الحال يُفضَّلُ ما يَسلكه بعضُهم، وهو جعلُ هذه التعليقات للإحالة، كلُّ ثلاثةٍ منها أو أربعةٍ في سطر، مُفْرَدٍ بينها ببياض يسير، فتكون أجملَ من الصورة السابقة، ويُوفَّر فيها سطرٌ أو سطران أو ثلاثة أسطر، وهي مساحةٌ حسنة تُعين على تقليل صفحات الكتاب عند تكررها، التوفير من التكلفة على الطابع والقارىء معاً.

٥ ـ الإحالةُ غيرُ السديدة: جرت عادةُ بعض الكاتبين أو المعلِّقين على الكتب اليوم، أن يوردوا نصاً من كتاب، لإيضاح المقام، أو لتصويبِ خطأ في الكلام، ويختمون الكلام الذي نقلوه بقولهم: انظر كتاب كذا، ويُسمُّون الكتاب الذي نقلوا النص منه، ويذكرون الجزء والصفحة. وهذا نوع من التوثيق لا غبار عليه ولا نقدَ فيه من حيث هو توثيق.

وإنما يُنتقَدُ منه الجملةُ التي يختمون بها نَقْلَ النص، وهي قولُهم: (انظر كتاب كذا). فيستعملون (انظر كذا) لمجرد الإحالة إلى الكتاب المنقول منه، وهذا التعبير خطأ في هذا الموضع، لأن كلمة (انظر) تقتضي أن يكون في الموضع المحال إليه للنظر

---

(١) يستحسن في حال نقل النص من كتاب ذي أجزاء تقديم رقم الجزء على الصفحة، لأنه من باب البدء بالأعم ثم الأخص، وبعضهم يبدأ برقم الصفحة ثم الجزء فيخطىء!

فيه شيءٌ مفيد زائد على النص الذي نقلوه أو المذكور، ليستزيد منه الباحث فائدة لم تذكر في النص المنقول أمامه.

أما إذا كان المراد من (انظر) مجرَّدَ الإحالة إلى المصدر المنقول منه، فلا ينبغي استعمال (انظر)، بل ينبغي أن يقال عند ختام النص المنقول: (من كتاب كذا)، أو نحوُ هذا، دون أمرٍ بالنظر.

٦ ــ الإشارة إلى اتصال الكلام في الصفحة التالية: عند اتصال الكلام في آخر الصفحة، بالصفحةِ التي تليها تُستحسن الإشارةُ إلى هذا الاتصالِ بخطٍ طويلٍ قليلاً، برأسه ما يشبه رأسَ السهم هكذا: ← فإنه مُفهِمٌ أن الكلامَ ما يزالُ موصولاً بما بعده، وهو أولى من إثبات مُسَاوِيينِ هكذا = فإنه لا يُنبِّهُ إلى ما يُنَبِّهُ إليه السهم.

٧ ــ تقصير المقاطع في الكتاب: ينبغي مراعاة نشاط الذهن عند القارىء في المباحث الطويلة، فبعضهم يَسرُدُ المبحثَ على طوله وبلوغِهِ صفحةً أو صفحتين، أو ستَّ صفحات أو عشرَ صفحات سَرْدةً واحدة!! لا مَقْطَعَ فيها، ولا أوَّلَ لها، كما هي الحالُ في الكتب المطبوعة قديماً في أوائل عهد انتشار الطباعة، وهذا شيء مُضْنٍ ثقيل على النفس والفكر جميعاً! ويزيد في ثِقَل البحث المقروء.

والسداد في مثل هذه الحال: تقطيع المباحث أو المبحث الواحد إلى مقاطع لطيفةٍ خفيفةِ الظل، فلا يزيد المقطع في الكلام المتصل على أكثر من ثلاثة إلى خمسة أو ستة أو سبعة أسطر في النادر، ليخفَّ على النظر وتُشرقَ الصفحةُ ويرتاحَ الذهنُ بذلك.

ولا يُستحسَن أن يكون المقطع سطراً أو سطرين متكرراً ذلك كثيراً، كما يفعله بعض الناس لتمتلىء الصفحة بسرعة، وتكون في حقيقتها ثلثي صفحة أو نصف صفحة، فيَزيد حجمُ الكتاب بلا داعٍ، وتزداد تكاليفُه، ويَثْقُلَ على اليد والجيب والموضع من الرَّفِّ الذي يَحُلُّ فيه.

وقد صار دَيْدَنُ بعض الناس من الذين يُعامِلُون في أجور التحقيق على

الصفحة أن يجعلوا بعض الأسطر كلمة أو كلمتين، نعم كلمتين فقط، فتارةً يجعلون المُسوِّغَ لذلك: إبراز سَنةِ ولادة المترجَم، أو سنةِ وفاته، أو إظهارَ اسم البلد التي يُنْسَبُ إليها، أو نحوَ ذلك، وذلك كَسْبٌ غيرُ سائغ، وإثقال وتضخيم للكتاب دون حاجة إلى ذلك.

٨ ـ كتابةُ البيت من الشعر: إذا جاء في سياق الكلام شعرٌ: بيتٌ أو أكثرُ، فالأفضل صف كلا شطري البيت في سطر واحد، لا في سطرين إذا كان ذلك ممكناً.

٩ ـ موضع اسم المؤلِّف: جرى أسلوب جديد في طبع كثير من الكتب الجديدة، وهو أن يكتب اسمُ المؤلف بأعلى الزاوية في الصفحة وعنوانُ الكتاب في وسط الصفحة. وهذا أسلوب غريب عن الأسلوب العربـي، مقطوع الصلة الظاهرة بين اسم المؤلف وكتابه، والمعهود في الكتب من أول تدوينها تقديم اسم الكتاب واتصال اسم المؤلف بعده به. فهذا الأسلوب العربـي القويم.

١٠ ـ تفصيل الجُمَل: يُستحسَنُ تفصيلُ الجُمَل بعلامات الترقيم والفواصل التي اشتَهَر وشاع استعمالُها في الكتب المطبوعة حديثاً، فتوضع حيث تتم الجملةُ، أو متعلِّقات الكلمة، ولا ينبغي أن تطولَ الجملةُ ـ دون فاصلة ـ سطراً أو زيادةً إلَّا نادراً جداً، لضرورةٍ تَفرِضُ نفسَها.

١١ ـ ضبطُ اللفظ المُشْكِل: يُستحسَنُ ضبطُ اللَّـفظِ المُشْكِل، أو الغامض، أو المُشْتبِه، أو الذي غُلِطَ أو يُغلَطُ فيه، فينبغي ضبطُه وإظهارُهُ سليماً قويماً جلياً، يُقرأُ على وجهه الصحيح دون تردُّدٍ أو توقف، لإمداد القارىء باللفظ الصحيح رأساً.

هذا ما تيسَّر بيانُه في هذا الصَّدَد، والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وكتبه

في الرياض ٢٠ من ذي الحجة ١٤١٢ — عبد الفتاح أبو غُدّة

المحتوى[1]

(١) حرف (ت) في آخر الجملة يشير إلى أنَّ ما قبله واردٌ في التعليق.

● ● ●